جامعة يحى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة في الجزائر

- دراسة حالة البنكين (BNA وكالة قصر البخاري، AGB وكالة المدية) -

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

إعداد الطالبتين:

- بن عروس أمينة
- رزيق حبيبة

الأستاذة المشرفة:

شراطي نسيمة

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الملاحظات
عماد غزازي	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
نسيمة شراطي	أستاذة مساعدة"أ"	مشرفة و مقررة
سمية ولد شرشالي	أستاذة محاضرة" ب"	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: ٢٠١٦/٢٠١٧

تشكر و عرفان

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم،

ويسرت لنا سبله، ومن يعيننا على تحصيله،

وعلمتنا ما لم نعلم، ثم الصلاة والسلام على خير،

المعلمين محمد سيد الخلق وعلى آله وصحبه ،

أجمعين.

نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة "شراطي نسيمة" على

مساعدتها وتوجيهاتها القيمة لنا .

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذة الفاضلة "ولد شرشالي

سمية" التي ساعدتنا كثيرا في إنجاز هذه المذكرة.

وختاما نتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من ساهم من قريب أو من

بعيد في إخراج هذا العمل.

الفصل الأول:

نظرة عامة حول وسائل الدفع التقليدية

تمهيد

مع مرور الزمن والتطور الحاصل في المجالات المعيشية أصبحت هناك ضرورة لتطوير طرق التعامل بين الأفراد هو ما جعل في كل مرحلة يتم اللجوء إلى وسائل بديلة أكثر تطورا من سابقتها، حيث أنه اتجه من المقايضة إلى النقود السلعية إلى النقود المعدنية ثم الورقية ومنها للنقود التعاقدية، وكل هذا بغرض تسهيل التعاملات، ونظرا للتطور السريع الذي أصبح يتطلب التعامل بكتل نقدية كبيرة لا يمكن تداولها دون وجود وسائط، وكذا الخوف من السرقة والضياع كان لازما إنشاء مؤسسات مرخصة متخصصة في هذه التعاملات، مما سهل ظهور بدائل للنقود المعدنية وعلى مراحل لتتخذ أشكال معروفة أصبحت تعرف الآن بوسائل الدفع التقليدية.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول**: مفهوم وسائل الدفع التقليدية والتطور التاريخي لها.
- **المبحث الثاني**: أشكال وسائل الدفع التقليدية.
- **المبحث الثالث**: العوامل المؤدية إلى تطور وسائل الدفع .

المبحث الأول: مفهوم وسائل الدفع التقليدية وتطورها التاريخي

لقد مرت وسائل الدفع بعدة مراحل لتصل إلى الأشكال التي تراها في وقتنا الحاضر، حيث أن المعاملات البدائية ببساطتها لم تكن تتطلب وسائل معقدة وإنما كان تعتمد على التبادل السلعي أو المقايضة، لكن مع التطور والتعقد في التعاملات ومع تعدد الأطراف، أصبحت المبادلات تتطلب تدخل أوسع للأفراد، وبالتالي وجوب تطوير وسائل بديلة لتسهيل هذه العملية، مما أدى إلى التفكير في خلق وسائل قانونية وعملية وهي ما يعرف بـ "وسائل الدفع " بشتى أنواعها.

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع التقليدية

إن الواقع الاقتصادي يحتم على الأفراد أو المؤسسات استخدام وسائل دفع متعددة في تعاملاتهم التجارية أو الخدماتية اليومية، سواء فيما بينهم أو في تعاملاتهم مع المؤسسات المصرفية أو من خلالها.

قد عرف المشرع الجزائري وسائل الدفع حسب المادة (١١٣) من قانون النقد والقرض كما يلي: "تعتبر كوسائل دفع كل الوسائل التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما كانت الوسيلة التقنية المستعملة"[١].

كما عرفها حسب المادة (٦٩) من قانون النقد والقرض بـ: "كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل"[٢].

وعرفها أيضا **D'hoir Lau prêtre Catherine**: "أنها وسائل تسمح بتحويل الأموال لكل شخص، مهما كان السند المستعمل (سند بنكي كالشيكات، بطاقات الدفع، سند لأمر، التحويلات البنكية)، والدور البنكي هنا هو الإشراف، خصوصا في إصدار الشيكات وكذلك بإصدار وتحويل الأوراق التجارية الأخرى باسم لحساب العميل"[٣].

---

[١] المادة (١١٣) من الأمر رقم **٩٠-١٠** المؤرخ بتاريخ ١٤ أفريل١٩٩٠، المتعلق بقانون النقد والقرض، بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية-العدد ١٦- الصادرة بتاريخ ١٨ أفريل١٩٩٠.

[٢] المادة (٦٩) من الأمر رقم **٠٣-١١** مؤرخ في أوت سنة ٢٠٠٣، المتعلق بقانون النقد والقرض، بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية – العدد ٥٢-الصادرة بتاريخ ٢٧أوت٢٠٠٣، ص١١.

[٣] D'hoir Lau prêtre Catherine :"**Droit de crédit** ", Edition Eclipses, lion, ١٩٩٩,p١١ .

عرفها الكاتب **Bonneau Thierry**:"على أنها كل الوسائل والأدوات التي مهما كانت الدعائم والأساليب التقنية المستعملة تسمح لكل الأشخاص بتحويل الأموال"[١].

نطلق عبارة وسائل الدفع على المجاميع النقدية، التي تحتوي على الأصول النقدية القابلة للتحويل إلى سيولة: القطع النقدية المعدنية، الأوراق البنكية، الحسابات الجارية البريدية والبنكية[٢].

وكتعريف شامل يتضح من هذه التعاريف المختلفة لوسائل الدفع أنها تعني: "كل الوسائل التي تسمح للأشخاص بتحويل الأموال بغض النظر عن شكل السند المستخدم أو التقنية المستعملة وكذا مهما كانت الدعامة المستعملة، سواء كانت ورقية كالشيكات والسندات التجارية، السندات البنكية للدفع، أو قيدية كالتحويلات"[٣].

المطلب الثاني: التطور التاريخي لوسائل الدفع

عرفت وسائل الدفع العديد من التطورات، حيث عرفت المجتمعات القديمة النقود كأول وسيلة دفع والتي تطورت أشكالها بتطور المجتمعات، فاستخدم الإنسان النقود السلعية والمعادن النفيسة كوسيلة للتبادل، ومن ثم ظهرت النقود الورقية كوسيلة للوفاء والتعامل، ومن بعدها النقود الكتابية في العصر الحديث، وظهرت وسائل الدفع الالكترونية نتيجة تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال [٤]، ويمكن تلخيص هذه المراحل فيما يلي:

---

[١] Bonneau Thierry،**"Droit Bancaire"**, Edition Montchrestien, paris, ١٩٩٩, p٤١.

[٢] لوصيف عمار،"**إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،٢٠٠٩، ص٢.

[٣] بورزق إبراهيم فوزي،"**دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البينكي–دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨، ص٠٢.

[٤] دحية رباب، "**دراسة تحليلية لأداء أنظمة الدفع –حالة نظام الدفع المكثف بالجزائر–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية–بنوك وتأمينات، جامعة مسيلة، الجزائر، ٢٠١٢، ص٢٣.

الفرع الأول: مرحلة الاكتفاء الذاتي" اقتصاد المبادلات "

في هذه المرحلة تكفلت مل جماعة بإنتاج مجموعة السلع والخدمات الكافية نسبيا لإشباع حاجاتها، ولم تكن هناك ضرورة للدخول في علاقات اقتصادية مع جماعات أخرى أما التوزيع فقد كان يتم تلقائيا وداخليا طبقا للأنظمة الاجتماعية السائدة[1].

الفرع الثاني: مرحلة المبادلات على أساس المقايضة

مع تقدم الفنون الإنتاجية، يمكن الإنسان أن يتعدى المرحلة التي كان إنتاجه فيها يكفي بالكاد لحفظ حياته، وانتقل إلى مرحلة جديدة أصبح فيها إنتاج الفرد أكبر من ذلك القدر اللازم لسد حاجته، فالمقايضة هي مبادلة أخرى[2]، وتعني أيضا مبادلة سلعة بأخرى أو خدمة وذلك دون استخدام النقود[3]، لكن هذه المرحلة تميزت بظهور عدة عيوب وصعوبات أدت إلى الحاجة أي وسيلة أكثر من المقايضة، وهذه الصعوبات هي[4]:

- صعوبة نقل السلع والخدمات.
- صعوبة تحديد نسب التبادل.
- صعوبة توافق رغبة المتبادلين.

كل هذه الصعوبات جعلت من المتعذر بقاء نظام المقايضة في المبادلات والتي رعت إلى ضرورة البحث عن وسيلة للتغلب على تلك المعوقات[5].

---

[1] أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، "**اقتصاديات النقود والتمويل**"، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، مصر، ٢٠٠٥، ص٠٥.

[2] سلطاني خديجة، "**إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الالكترونية-دراسة حالة بنك التنمية الريفية (وكالة بسكرة)** -"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،٢٠١٣، ص٠٣.

[3] مجدي محمد شهاب، "**اقتصاديات النقود والمال النظرية و المؤسسات النقدية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠، ص٠٣.

[4] أسامة محمد الفولي، وآخرون، مرجع سابق، ص ص ٠٩ – ٠٨.

[5] أسامة محمد الفولي، نفس مرجع سابق، ص ص ١٠-١٢.

الفرع الثالث: مرحلة المبادلة النقدية

اقتصاد المقايضة أساسه إمكانية تبادل السلع فيما بينها مباشرة، ويترتب عليه معدلات المبادلة الحسابية كنتيجة لكثرة السلع، الأمر الذي ينبغي معه إدخال وسيط ترى إليه قيم الأشياء المتبادلة أما المهمة الرئيسية لهذا الوسيط فهي تقسيم عملية المبادلة على عمليتين منفصلتين متتاليتين، وتقوم هذه الأخيرة بالوظائف التالية[1]:

- النقود كوحدة لقياس القيمة؛
- النقود كوسيط للتبادل؛
- النقود كوسيط للمدفوعات المؤجلة؛
- النقود كمخزن للقيمة.

الفرع الرابع: مرحلة التطور من الأوراق المالية إلى الحسابات البنكية

إن عملية إيداع النقود الورقية أدت إلى ظهور الحسابات من خلال هذه الإيداعات التي استعملت لتسديد الزبائن عن طريق كتابات حسابية، وبازدياد الثقة أصبحت عمليات السحب للأوراق المالية لا تتم بصفة متكررة من قبل كل المودعين، ومن هنا قامت البنوك بخلق النقود القيدية وهذه الحسابات يتم تمويلها من خلال القروض الممنوحة.

الفرع الخامس: مرحلة العصر الحديث

ظهرت وسائل الدفع بآلية جديدة وهي وسائل الدفع الالكترونية والتي تولدت عن التطور التكنولوجي في مجال المعلوماتية وكذا تطور شبكة الانترنت وبروز التجارة الالكترونية، وهذا ما ساهم في تبخر الأموال

[1] رشاد العصار، رياض الحابي، "**النقود والبنوك**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠ ، ص ص٢٤-٢٥.

وتحولها إلى الكترونيات، حيث نتج عن الاستخدام الموسع للكمبيوتر والشبكات الرقمية، فتح باب واسع أمام تحول الأموال إلى أرقام ووقائع افتراضية، ومن أهم الوسائل الجديدة (البطاقات البنكية) [1].

المطلب الثالث: وسائل الدفع الائتمانية

وسائل الدفع الائتمانية تشمل على قطع معدنية ذات قيمة اسمية أكبر من قيمتها المعدنية، وتساوي النقود الورقية، وبالتالي فهي تنقسم إلى قسمين[2]:

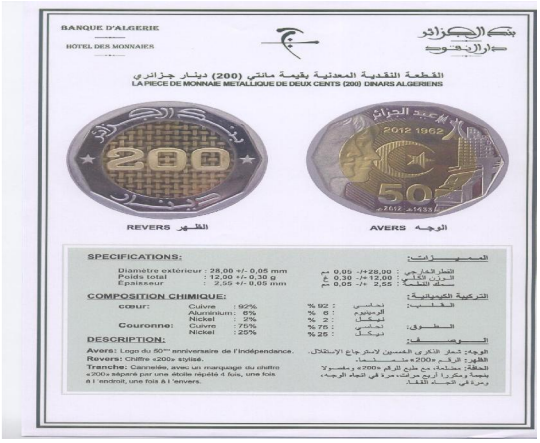
الفرع الأول: النقود المعدنية

تم في بادئ الأمر استخدام المعادن النفيسة التي كانت تستخدم للزينة والحلي، ومع تطور الحياة الاقتصادية وبداية استعمال النقود، أقبل الأفراد على استخدام هذه المعادن الثمينة وخاصة الذهب والفضة بمثابة أشكال للنقود، وكان اتفاق الأفراد على القبول بذلك راجع إلى خصائص هذه النقود ومن أهمها ثبات قيمتها، إذ أن قيمة هذين المعدنين لاسيما الذهب ثابتة نسبيا نظرا لصفة الدوام، بالإضافة لكون الكمية الموجودة من هذين المعدنين قد تزايدت بصورة بطيئة وثابتة، منذ أن بدأ الإنسان يحفر الأرض ويستخرج الذهب والفضة، ولهذا فان الكمية الموجودة في الوقت الحاضر من الذهب هي كبيرة، ولكن لدرجة أن الزيادة القليلة الناجمة عن الاستخراج السنوي لا تؤثر في قيمته الإجمالية، وهذا الاعتبار يجعل وضع الذهب يختلف عن أي سلعة أخرى.

[1] بورزق إبراهيم فوزي، المرجع السابق، ص٦٠.

[2] نفس المرجع السابق، ص١٠.

الشكل رقم(١-١): نموذج يبين شكل النقود المعدنية



المصدر: ١٤/٠٣/٢٠١٧،١٥:٣٠,www.bna.dz

الفرع الثاني: النقود الورقية

عندما اتسع نطاق التجارة، وزاد حجم المعاملات وحصل التجار على أرباح طائلة، لجأ الأفراد إلى إيداع أموالهم المعدنية في الخزائن لدى الصاغة خوفا من السرقة، وكان المودعون يحصلون مقابل ذلك على صكوك مقابل قيمة ودائعهم، وكان الفرد كلما أراد القيام بعملية تجارية يذهب إلى الصائغ ويصرف منه قيمة الصك لدفع ثمن المشتريات.

مع مرور الزمن استطاع التاجر تظهير الصك للتجار الآخرين، ومع قبول الأفراد لفكرة تظهير الصكوك لاختلاف قيم المعاملات، أخذ الصائغ بإصدار الصكوك بفئات صغيرة، ومنذ ذلك التاريخ ظهر استعمال النقود الورقية، وأطلق عليها اسم «**البنكنوت**»*، عندما تولت البنوك إصدار هذه الأوراق، حيث أنها تمثل دين على البنك يدفع عند كل طلب، ومع اتساق النطاق لهذه العمليات التجارية، تولت الدولة بنفسها الإشراف على إصدار هذه الأوراق عن طريق البنوك المركزية[١].

* **البنكنوت**: أوراق تصدرها الدولة وكل ورقه لها قيمه ثرائية (شرائية) للتعامل بها في النطاق المحلى أو تقوم بتبادل هذه الأوراق على النطاق الدولي.

[١] بورزق إبراهيم فوزي ، مرجع سابق، ص ١٢.

الشكل رقم(١ – ٢):نموذج يبين شكل النقود الورقية



المصدر: www.bna.dz,١٤/٠٣/٢٠١٧،١٥:٣٠

المبحث الثاني: أشكال وسائل الدفع التقليدية

توجد عدة أشكال لوسائل الدفع وتحدد عادة الأنظمة التقنية ماهية الوسائل التي يمكن اعتبارها كوسيلة دفع وفي الحالات القصوى تعطي موافقتها لاختيار مثل هذه الوسائل في إطار ما يسمى "بمنحة وسائل الدفع" لتكن الأفراد من إبرام الصفقات والتبادلات بسهولة ويسر وأمان.

المطلب الأول: النقود والتحويلات والاقتطاعات

من أهم ما عرض عن وسائل الدفع ومن بداياتها تم التطرق إلى النقود بأنواعها وكذا بعد مرور الزمن استبدلت بما يسمى بالتحويلات والاقتطاعات.

الفرع الأول: النقود

١. تعريف النقود:

تعتبر النقود أداة اقتصادية مهمة فهي المحرك أو المكبح لجميع المبادلات[١]، وهي وسيلة دفع تامة السيولة والأكثر استعمالا من بين كل وسائل الدفع، بل أن هذه الوسائل تتحول في النهاية إلى هذه النقود[٢]، سواء بواسطة الخصم قبل تاريخ الاستحقاق أو بواسطة تسديد هذه الأوراق عند حلول التاريخ[٣]، حيث تمكن كل مدين من التحرر من ديونه اتجاه مدينيه، فهي ظاهرة اجتماعية لأنها تستند على ثقة المجتمع في النظام الذي يخلقها[٤]، والنقود عند الاقتصاديين يمكن أن تعرف بأكثر من زاوية:

---

[١] عبد الرحيم وهيبة، "**إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية –دراسة حالة الجزائر–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦، ص ٠٣.

[٢] سماح شعبور، "**وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر–واقع والتحديات – (دراسة حالة بنكية لولاية تبسة)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تمويل مصرفي، جامعة تبسة، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٠٧.

[٣] الطاهر لطرش، "**تقنيات البنوك**"، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٣٧.

[٤] فريدة بخراز يعدل، "**تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٣٤.

- **من حيث خصائصها:** فهي أية أداة تلقى قبول عام من جانب الأفراد.
- **من حيث الوظائف التي تؤديها:** فهي أداة تستخدم كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة ومخزنا لها[1].
- **من حيث القانونية:** فهي أية أداة لها القدرة القانونية على إبراء الذمة من الديون.

من خلال هذه التعاريف نخلص إلى تعريف عاما للنقود: "هي أية أداة تستخدم عادة كوسيط للتبادل وكمعيار للقيمة وتلقى قبولا عاما من الأفراد"[2].

٢. أنواع النقود

وتنقسم النقود إلى نوعين هما:

أ. **النقود القانونية:** وهي عبارة عن النقود الورقية، والنقود المعدنية المساعدة التي تطرح من طرف البنك المركزي.

ب. **النقود المصرفية:** وتسمى أيضا بالنقود الائتمانية ويتم خلقها عن طريق البنوك التجارية، وتتمثل في الودائع التي تحتفظ بها البنوك ويمكن التصرف فيها عن طريق استخدام الشيكات، التي هي ببساطة أمر كتابي لتحويل النقود والوديعة الموجودة بالبنك[3]، كما أنه يوجد فرق بين القيمة السلعية والنقدية للنقود الائتمانية، فالقيمة النقدية تفوق قيمتها السلعية المصنوعة منها، حيث قد تكون مسكوكات رمزية مصنوعة من النحاس والنيكل...الخ، وقد تكون نقود ورقية تكون على شكل قيد كتابي مسجل في دفاتر البنك[4].

الفرع الثاني: التحويلات

[1] محمود يونس، "**اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣، ص ٢١.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص ٣٢-٣٩.

[3] عبد الرحيم، حسن أحمد، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣، ص ص ١٦ -١٧.

[4] سحنون محمود، "**دروس في الاقتصاد النقدي والبنوك**"، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ١٦.

١. تعريف التحويلات:

هي عملية نقل الأموال من حساب إلى حساب لأخر، وهي عبارة عن أمر من قبل صاحب الحساب لجعل حسابه مدينا بمبلغ معين لفائدة المستفيد الذي يجعل حسابه حسابا دائنا والتحويل تقنية مالية محاسبية[١]، أو بعبارة أخرى نقل مبلغ من حساب إلى حساب أخر بمجرد قيود من حسابين[٢].

وتتم عملية التحويل عن طريق إرسال إشعار من البنك المحول على البنك آخر المحول إليه، وذلك عن طريق الهاتف أو البريد أو التلكس، أما إذا كانت عملية التحويل بين حسابين في دولتين مختلفتين فان هذا النوع من التحويل يتم عن طريق شبكات مغلقة مثل: شبكة **SWIFT*** (الهيئة العالمية للاتصالات المالية بين البنوك)[٣].

٢. أنواع التحويلات:

تأخذ التحويلات عدة أشكال نذكر منها نوعين أساسين[٤]:

أ. **التحويل الداخلي**: يتم من حساب إلى حساب آخر موجود في نفس البنك بواسطة عملية محاسبية (لا يمر بالمقاصة).

ب. **التحويل الخارجي**: هو الذي يكون بين مصرفين وحسابين مختلفين (يمر بالمقاصة).

---

[١] دحية رباب، مرجع سابق، ص ٢٥.

[٢] صالح إلياس،"**مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة**"، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية،المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر، بدون سنة للنشر، ص٠٧.منقول من الموقع الالكتروني: http://www.scribd.com,١٦/٠٢/٢٠١٧،١٢:٢٦.

[٣] **SWIFT**: (**Society For World Interbank Financial Telecommunication**) أي الهيئة العالمية للاتصالات المالية فيما بين البنوك: "هي شبكة أنشئت عام ١٩٧٣ بين ٢٣٩ مصرف من كبرى المصارف الأمريكية والأوروبية في بروكسيل وأصبحت حاليا البنية الأساسية المتعددة في تبادل الرسائل المصرفية والمالية عبر أنحاء العالم ".

[٣] بورزق إبراهيم فوزي، مرجع سابق ص٤٥.

[٤] المصدر الداخلي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وهناك أنواع أخرى نذكر منها:

- **التحويل المستعجل**: هو تصريح لتحصيل الشيك مقابل عمولات يدفعها المستفيد لقاء عمولات عادة تكون في حالات الشيكات المسطرة.

- **التحويل البريدي**: هو تحويل مصرفي لأن القانون يجيز للبنوك أن تكون لديها حساب بريدي وهذا النوع لا يمر بالمقاصة.

- **التحويل المنفرد والمتعدد**: المنفرد يكون بين حسابين والمتعدد بين حساب وعدة حسابات.

- **التحويل الوطني والدولي**: الأول يكون في المجال الإقليمي للوطن والثاني يكون خارج الوطن.

٣. مزايا وعيوب التحويلات:

أ. مزايا التحويلات: من أهم مزايا التحويلات نجد أنها:

- **عملية أمنة**: حيث أنها تتم بطلب العملاء لكن البنك هو الذي يسيرها بين الحسابات.

- **عملية سهلة**: تتم ببساطة عن طريق إصدار أمر للبنك بالتحويل لحساب محدد.

- **عملية فعالة**: حيث أنها عملية أكيدة وبالتالي لا يمكن التلاعب فيها ويتحكم فيها البنك.

- **علمية مرنة**: نظرا لسهولتها فالتعامل بها لا يحتاج إلى كفاءات وخاصة بعد ظهور المقاصة الالكترونية.

ب. عيوب التحويلات: تتمثل عيوب التحويلات فيما يلي[١]:

- وجوب معرفة المعطيات البنكية للمستفيد.

- المستفيد يفتقد للمبادرة في التسديد.

[١] مدحت صادق،"**أدوات وتقنيات مصرفية**"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،٢٠٠١، ص٤٨٥.

الفرع الثالث: الاقتطاعات

١. تعريف الاقتطاعات:

يمثل أمر لدفع دين من حساب الزبون "الدائن"بواسطة مصرفه"الاقتطاعات من الرصيد لتسديد الدين"، ويشترط للقيام بهذه العملية[١]:

- قبول المدين بالاقتطاع المباشر من حسابه.
- وجود مستفيد دائن.
- وجود مصرفي لانجاز التحويل.

٢. أنواع الاقتطاعات:

هناك نوعين للاقتطاع هما[٢]:

أ. **الاقتطاع العادي:** ويتم في أجل أربعة أيام من بعد تقديم الأمر.

ب. **الاقتطاع السريع:** يتم في أجل يومين بعد تقديم الأمر.

٣. مزايا وعيوب الاقتطاعات:

أ. **مزايا الاقتطاعات:** وتكون كالآتي بالنسبة لكل من:

- **بالنسبة للمدين:**

✓ عمليات الدفع مضمونة.

[١] دحية رباب، مرجع سابق، ص ٤٠.

[٢] بورزق إبراهيم فوزي، مرجع سابق، ص٤٦.

- **بالنسبة للدائن:**

✓ تمكن من التسيير الفعال للخزينة.

✓ وسيلة دفع اقتصادية وغير مكلفة.

ب. عيوب الاقتطاعات: وتكون كالآتي بالنسبة لكل من:

- **بالنسبة للمدين:**

✓ المدين لا يمكنه التحكم في العملية.

- **بالنسبة للدائن:**

✓ وقوع بعض المشاكل لأخطاء راجعة لبنك الدائن.

✓ الدائن غير معني بالعملية.

المطلب الثاني: الشيكات والأوراق التجارية والمقاصة التقليدية

الفرع الأول: الشيكات

١. تعريف الشيك:

يمكن تعريف الشيك بأنه: عبارة عن كتاب يطلب فيه عميل مصرف أو مؤسسة مماثلة من المصرف بموجب أمره أن يدفع مبلغا لشخص معين[١].

هو عبارة عن محرر بموجبه يطلب الساحب من المسحوب عليه (أحد البنوك عادة) أن يدفع للساحب نفسه أو لطرف ثالث. هذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب لدى المسحوب عليه يسمح

[١] مصطفى كمال طه، "**الأوراق التجارية و الإفلاس**"، الدار الجامعية الجديدة، مصر، ١٩٩٧، ص ٥٦ .

هكذا[1]، والشيك بحد ذات ليس نقدا لأنه لا يتضمن تعهدا من البنك بأداء مبلغ معين لحامله، كما هو الحال في الورقة المصرفية بل هو أمر موجه من قبل شخص إلى البنك[2]، وهو تعهد فوري يمكن المستفيد من أن يحصل على النقود من البنك يوم تحرير الشيك[3].

وإعطاء الشيك يكون بتسليمه يدا بيد، فهو ليس أكثر من أداة لتسهيل التداول وتسوية المعاملات دون تحويل الأموال وهو أساس نقود الودائع، فلا يقتصر المجال في التعامل بنوع واحد من الشيك[4].

٢. خصائص الشيك:

الشيك ورقة تجارية تتضمن أمرا بأداء مبلغ معين من النقود ويمتاز بمجموعة من الخصائص تتمثل في[5]:

- لا يمكن سحب الشيكات إلا من البنوك.
- يحتوي الشيك على ثلاثة أطراف هي: الساحب والمسحوب عليه والمستفيد.
- الشيك أداة للوفاء ولنقل النقود ولا يصلح كأداة للائتمان.
- وجود رصيد كاف للساحب لدى مصرف المسحوب عليه منذ تاريخ إنشاء الشيك وذلك لتوفير الثقة الكافية بهذه الورقة.
- لا حاجة لذكر اسم المستفيد فيه، وبالتالي يمكن سحبه لحامله.

٣. أنواع الشيك:

باعتبار الشيك من وسائل الدفع الأكثر انتشارا إلى جانب النقود الورقية هذا ما أدى إلى ظهور عدة أنواع يمكن ذكرها كما يلي:

---

[1] لوصيف عمار، مرجع سابق، ص ١٨ .

[2] سماح شعبور وآخرون، مرجع سابق، ص١٠.

[3] منصور بن عوف عبد الكريم، "**مدخل إلى الرياضيات المالية**"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ٢٥.

[4] محمد محمود المصري، "**أحكام الشيك مدنيا وجنائيا**"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٩، ص ٢٥٨.

[5] أكرم ياملكي، "**الأوراق التجارية والعمليات المصرفية**"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٥، ص٢٠٥.

أ. الشيك المسطر:

هو شيك محرر في شكل الشيك العادي[1]، إلاّ أنه يتميز بوضع خطين متوازيين على صدر الشيك، مما يترتب عليه امتناع البنك عن الوفاء بمبلغ الشيك إلاّ إلى البنك أو إلى عميل البنك ليتولى استيفاء المبلغ لحساب هذا العميل[2]، ويوجد نوعين من التسطير هما[3]:

- **التسطير العام:**

حيث بموجبه يترك مابين الخطين فراغا أو كلمة بنك أو مصرف دون تحديد اسم البنك، يتم إيداع هذا النوع من الشيكات في حساب المستفيد لدى أي بنك، ولا يجوز للمسحوب عليه أن يحرر شيكا مسطرا تسطيرا عاما إلاّ إلى أحد عملاءه.

- **التسطير الخاص:**

هذا الشيك يوضع عليه مابين الخطين المتوازيين اسم بنك معين، وهنا لا يستطيع المسحوب عليه أن يوفي بقيمة الشيك إلاّ للبنك المعين ما بين الخطين المتوازيين أو إلى عميله إذا كان هذا البنك هو المسحوب عليه.

ب. الشيك المعتمد:

هو الذي يطلب من المسحوب عليه اعتماده بناءا على طلب الساحب أو الحامل، بحيث يترتب على هذا الاعتماد تجميد مقابل الوفاء لصالح الحامل إلى غاية استيفاء قيمة الشيك ليصبح الوفاء بالشيك مؤكدا، وعليه يصبح المسحوب عليه المعني ملتزما أمام الحامل بالوفاء بقيمة الشيك حتى في حالة عدم وجود رصيد[4].

---

[1] سماح شعبور وآخرون، مرجع سابق، ص ١٠.

[2] بورزق إبراهيم فوزي، مرجع سابق، ص ص ١٤-٤٢.

[3] جميل الزيدانين السعودي، "**أساسيات في الجهاز المالي**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن، ٢٠٠٠، ص ١٣٣.

[4] سومية فرقاني، "**وسائل الدفع الحديثة كمدخل لعصرنة الخدمات المصرفية في البنوك –دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم ومالية، جامعة المدية، الجزائر، ٢٠١٣، ص٥٧.

ت. الشيك المقيد في حساب:

لما كان الشيك أداة وفاء فورية فإن الحامل يستطيع أن يحصل على قيمته نقدا بمجرد تقديمه إلى بنك المسحوب عليه، غير أن القانون أجاز للساحب وكذلك للحامل أن يمنع البنك من الوفاء بقيمة الشيك نقدا، وكذلك بكتابة عبارة "للقيد في حساب"، وفي هذه الحالة لا يمكن أن يجري تسديد الشيك من قبل المسحوب عليه إلاّ عن طريق القيد في السجلات، اعتمادا في الحساب، أو نقل أو مقاصة والقيد في السجلات يقوم مقام الوفاء.[1]

ث. الشيك المؤشر:

يقوم المسحوب عليه بناءا على طلب الساحب أو الحامل بالتأشير على الشيك مما يدل على وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير، وهذا التأشير يفيد إثبات وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير، إذن فالتأشير لا يترتب عليه تجميد مقابل الوفاء إلى غاية استيفاء الحامل لقيمة الشيك، بل غايته التأكيد على وجود مقابل الوفاء وقت التأشير فحسب[2].

ج. الشيك السياحي:

هو شيك –أمر بالدفع –بمبلغ معين وبعملة قابلة للتحويل، يصدره بنك معروف أو مؤسسة مالية معرفة، والمستفيد منه هو حامله المعروف بتوقيعه، ويسمى هذا الشيك سياحيا لأن القصد من إصداره هو أن يصرف المستفيد قيمته خارج البلد ويمكن تداوله بالتظهير.

[1] زهير عباس كريم، "**النظام القانوني للشيك**"، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٧، ص٣٦٣.

[2] نادية فوضيل،" **الأوراق التجارية في القانون الجزائري**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ص ١١٩-١٢٠.

الشكل رقم(١-٣): نموذج عن الشيك التقليدي

رقم الشيك: ..... المبلغ: .....

ادفعوا مقابل: ..... Paye contre

هذا الشيك: ..... Ce chèque

لأمر: ..... A l'ordre de

في: ..... le

المصدر: المصدر الداخلي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

٤. مزايا وعيوب الشيكات

مثل كل وسائل الدفع فإن للشيكات مزايا وعيوب نذكر منها[١]:

أ. مزايا الشيكات:

للشيك عدة مزايا تجسده وتجعله أكثر قبولا وتتمثل أهمها:

- لا يلزم المستفيد بدفع أي رسوم عند التسديد.
- سهولة استعماله والتعامل به.

ب. عيوب الشيكات:

رغم المزايا المذكورة سابقا إلاّ أن الشيكات لا تخلو من العيوب أهمها:

- إمكانية عدم الدفع (شيكات دون رصيد).
- عملية مكلفة للبنك (الإصدار، التوزيع، المقاصة).

[١] بورزق إبراهيم فوزي، مرجع سابق، ص ص ٤٢-٤٣.

الفرع الثاني: الأوراق التجارية

وهي تنقسم إلى عدة أنواع:

١. **الكمبيالة (السفتجة):**

أ. **تعريفها:**

يمكن تعريف السفتجة بأنها: محرر كتابي وفق شروط مذكورة في القانون، يتضمن أمرا صادرا من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد أو حامل السند مبلغا معينا بمجرد الإطلاع، أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين[١].

إذن فالكمبيالة هي تعهد ورقي يلتزم به المدين (صاحب الكمبيالة) إلى الدائن (حامل الكمبيالة) في تاريخ محدد أو قابل للتعيين أو حال الإطلاع عليها وغالبا ما تكون الكمبيالة صادرة لقاء صفقة تجارية بين أطراف هذه الصفقة[٢]، وعليه تفترض السفتجة وجود ثلاث أطراف هم[٣]:

- **الساحب:** وهو من يحرر الورقة ويصدر الأمر الذي تتضمنه.
- **المسحوب عليه:** وهو من يصدر إليه هذا الأمر.
- **المستفيد:** وهو من يصدر الأمر لصالحه.

[١] عامر داودي وائل،" **الإعتماد المستندي كتقنية دفع وضمان للتجارة الدولية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الوكالة ٧٤٤ سكيكدة–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر،٢٠١٤، ص٣٢.

[٢] ناظم محمد الشمري، "**النقود والمصارف**"، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، ١٩٩٥، ص١١٦.

[٣] صلاح إلياس، مرجع سابق، ص ٠٥.

الشكل رقم(١-٤): نموذج عن السفتجة

الجزائر: .....(تاريخ إنشاء

المبلغ: (بالأرقام

إلى السيد .....(اسم المسحوب عليه وعنوانه).....ادفعوا بموجب هذه السفتجة لأمر السيد.....(اسم المستفيد وعنوانه...أو لحامل).....مبلغا قدره (المبلغ بالأحرف).....(أربعة آلاف دينار جزائري) في.....

الطابع الجبائي

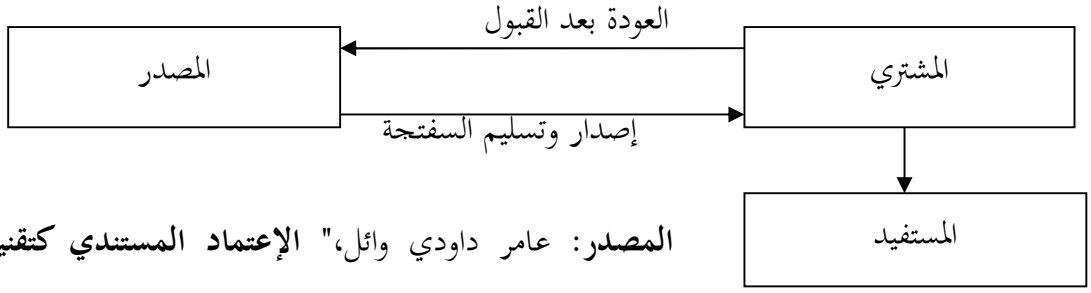
توقيع الساحب

المصدر: برهان الدين جمال، "**السندات التجارية في القانون التجاري الجزائري**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٨، ص٢٥.

ب. مخطط سير الكمبيالة(السفتجة):

بصفة عامة تتم حركة السفتجة حسب المخطط التالي:

الشكل رقم (١-٥): سير أو حركة السفتجة



المصدر: عامر داودي وائل،" **الإعتماد المستندي كتقنية دفع وضمان للتجارة الدولية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الوكالة ٧٤٤ سكيكدة–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر،٢٠١٤، ص٣٣.

٣. السند لأمر:

أ. تعريفه:

السند لأمر أو السند الأذني ورقة تتضمن تعهد محررها بدفع مبلغ معين لإذن شخص آخر هو المستفيد بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين[١].

كما يمكن تعريفه بأنه: عبارة عن مخطوطة يتعهد فيها الساحب أي محررها بأن يدفع مبلغ من المال في تاريخ معين لأمر شخص آخر هو المستفيد.

إذن وباختصار السند لأمر هو في الأصل ورقة تجارية تحرر بين شخصين لإثبات ذمة مالية واحدة، فهذا السند عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين بدفع مبلغ معين إلى شخص آخر في تاريخ لاحق هو تاريخ الاستحقاق[٢]، وعليه يفترض السند لأمر طرفين هما:

- **الساحب:** وهو الذي يتعهد بالدفع لمصلحة المستفيد ويسمى أيضا بالمحرر.
- **المستفيد:** وهو من يدفع السند لأمره.

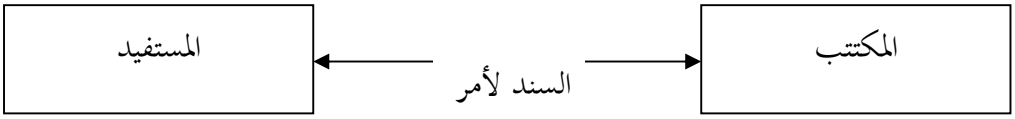
[١] البارودي علي وآخرون،" **القانون التجاري**،" دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر،٢٠٠٠، ص ٢١٤.

[٢] الطاهر لطرش ،مرجع سابق، ص٣٢.

فالسند لأمر هو عملية مباشرة لا تتطلب أطرافا كثيرة بل إنها تشبه في التعامل بها النقود القانونية.

ب. مخطط سير السند لأمر:

الشكل رقم(١-٦) : سير عملية السند لأمر



المصدر: عامر داودي وائل،" **الإعتماد المستندي كتقنية دفع وضمان للتجارة الدولية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الوكالة ٧٤٤ سكيكدة–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر،٢٠١٤،ص ٣٥.

٤. سند الرهن:

هو أيضا ورقة تجارية، يمكن استعماله في التداول إذا أراد مجتمع التجارة ذلك وهو سند لأمر مضمون بكمية من السلع في مخزن عمومي مثل المخازن التي توجد في الموانئ أو المخازن الباردة للحفاظ على السلع فيسلم له صاحب المخزن كتابا يشهد بوجود الكمية كذا من السلعة بالمخزن كذا، وهنا يكون التاجر ليس له نقود وبإمكانه الحصول على النقود في انتظار بيع سلعته وهذا بتسليم شهادة ملكية السلع إلى الذي يمنح له قرضا وهذه الشهادة تسمى سند السند[١].

٥. سند الصندوق:

هو التزام مكتوب من طرف هذا البنك أو هذه المؤسسة بدفع المبلغ المذكور في السند في تاريخ معين، ويكون هذا السند محرر باسم هذا الشخص أو لأمره أو لحامل السند.

[١] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص ٣٤-٣٦.

٦. السندات العمومية قصيرة الأجل:

تتشبه إلى حد كبير سند الصندوق والاختلاف الرئيسي الموجود هو في الجهات المصدرة، وكذلك في كون السندات العمومية مضمونة من طرف الدولة ويتم تداول هذه السندات من يد إلى يد واستعمالها في التبادل وضمان القروض عندما تكون محددة، أي سندات غير رسمية.

الشكل رقم (١-٧): نموذج السند لأمر

٣٠٠ دج

أتعهد بأن أدفع بموجب سند الأمر هذا إلى السيد.....، مبلغ (المبلغ بالأحرف ثلاثة آلاف دينار جزائري)، .....تاريخ.....(في ١٧/مارس/٢٠٠١).....

المكتتب توقيعه وعنوانه

قسنطينة ١٨/جويلية/٢٠٠١

المصدر: راشد راشد، "**الأوراق التجارية الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٢، ص١٢٠.

كما يمكن أن تكون صورته على الشكل لتالي:

الشكل رقم (١-٨): نموذج أخر للسند لأمر

أتعهد بأن أدفع في ١٧/مارس/٢٠٠١، لأمر السيد .....، المبلغ بالأحرف (ثلاثة آلاف دينار جزائري)

المكتتب توقيعه وعنوانه

قسنطينة في ١٨/جويلية/٢٠٠١

المصدر: راشد راشد، "**الأوراق التجارية الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٢، ص١٢٠.

الفرع الثالث: المقاصة التقليدية

١. تعريفها

تعرف المقاصة التقليدية بأنها تقنية لتسوية الصكوك، السندات والتحويلات المسددة لدى شبابيك البنوك والمؤسسات المالية المتواجدة في المنطقة، وينظم هذه العملية البنك المركزي، فهي بالنسبة له وسيلة لمراقبة حركة حسابات البنوك الأولية الموطنة لديها من جهة وتسوية ديون الخزينة العمومية من جهة أخرى[١]، وحسب المادة ٨٩ من قانون ٩٠/١٠ المتعلق بالنقد والقرض:

"يقرر البنك المركزي إنشاء تنظيم، تمويل، وإقفال غرف المقاصة جميع وسائل الوفاء الكتابية والإلكترونية ويقوم بتسييرها"[٢]، والهدف الرئيس من إنشاء غرفة المقاصة هو تسهيل تسوية وسائل الدفع.

تجري المقاصة في كل يوم مفتوح، وذلك من أجل التحويل بالتبادل للقيم التي وطنت لديها وتحديد المجموع النهائي الذي يجب على كل منها تسديده أو قبضه، ويتم ذلك عبر مرحلتين:

- **المرحلة الأولى**: يحدد المشاركون أرصدتهم بالنسبة للبنوك الأخرى بواسطة أرصدة ثنائية الأطراف.
- **المرحلة الثانية**: بعدها تجمع أرصدة كل البنوك من أجل حساب الوضعية الإجمالية لكل بنك اتجاه المجتمعين بطريقة تسمح بإجراء عملية تسوية نهائية واحدة (تسوية الرصيد النهائي)، إما تحويل أو دفع حسب الوضعية الدائنة أو المدينة للمؤسسة المعنية التي توافق على إجراء مقاصة لديونها وقروضها، وتكون خاضعة لاتفاقية موقعة، تنفذ العملية بحضور ومراقبة مندوب بنك الجزائر (رئيس الجلسة)، تواجد غرفة المقاصة على مستوى كل وكالات بنك الجزائر.

---

[١] حميزي سيد أحمد، "**تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل النظام المصرفي الجزائري**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، ٢٠٠٢، ص٨٢.

[٢] المادة (٨٩) من الامر **٩٠-١٠** المعلن بالنقد والقرض، بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في ١٤ أفريل ١٩٩٠.

٢. الأوراق القابلة للتقاص

- الشيكات.
- الأوراق المالية (السفتجة).
- التحويلات.

٣. تسوية عمليات المقاصة

حسب التنظيم المعمول به فإن آجال تسديد السندات والشيكات والتحويلات المعروضة للمقاصة يتراوح ما بين ٢٤سا ويومين بالنسبة للوكالات الموجودة خارج الولاية.

وفي الحقيقة لا يتم تسجيل تحويل الأموال إلى حسابات المستفيدين إلا بعد انقضاء آجال أكبر من تلك المنصوص عليها، فكلما بعدت الولاية زادت المدة (وهذا هو السبب الذي يدفع بالتجار إلى ترك التعامل بالشيكات أو وسائل الدفع الأخرى، الذي كان لزوما من إيجاد نظام يتماشى مع سرعة العمليات التجارية).[١]

[١] حميزي سيد أحمد، مرجع سابق، ص٨٢.

المطلب الثالث: المقارنة بين وسائل الدفع التقليدية

من التعريفات التي تناولناها مسبقا يتضح لنا أن كلاهما وسيلة لتسوية المدفوعات، أما عن الاختلاف فيتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: المقارنة بين الكمبيالة والسند لأمر

الجدول رقم (١-١): يوضح هذا الجدول الفرق بين الكمبيالة والسند لأمر

الكمبيالة	السند لأمر
١- فيها ثلاثة أطراف: الساحب، والمسحوب عليه، والمستفيد.	١- فيها طرفين فقط: المتعهد، والمستفيد.
٢- تتضمن أمرا بالدفع ويحرر من قبل الدائن.	٢- يتضمن تعهدا بالدفع ويحرر من قبل المدين.
٣- فيها قبول بالدفع يضاف إلى أمر الدفع(ولا يلتزم المسحوب عليه بالأمر إلاّ إذا عرض عليه وقبله).	٣- لا يحتاج إلى قبول لأنه هو نفسه تعهد بالدفع.
٤- هو دائما ورقة تجارية.	٤- لا يعد ورقة تجارية، إلاّ إذا كان الين صفقة تجارية وإلاّ اعتبر ورقة دين عادية.

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجانب النظري.

الفرع الثاني: المقارنة بين الشيك والكمبيالة

يشبه الشيك الكمبيالة إلى حد ما من ناحية التعريف ولكن يختلف عنه من ناحية التطبيق، والجدول الموالي يوضح الفرق بينهما.

الجدول رقم (١-٢): أوجه الاختلاف بين الشيك والكمبيالة

الشيك	الكمبيالة
١-المسحوب عليه في الشيك هو دائما مصرف.	١- المسحوب عليه يمكن أن يكون شخص طبيعي أو معنوي.
٢- الشيك يدفع دائما لدى تاريخ الاطلاع.	٢- الكمبيالة يمكن أن تكون لدى الاطلاع أو بتاريخ الاستحقاق.
٣- الشيك لا يحتاج إلى القبول.	٣- الكمبيالة تحتاج إلى القبول.
٤- يمكن أن يحرر الشيك لحامله.	٤- لا يحرر إلاّ باسم شخص معين ويمكن أن يظهر لحامله.
٥- يعتبر الشيك وسيلة دفع مباشرة.	٥- أما الكمبيالة وسيلة دفع مؤجلة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجانب النظري.

الفرع الثالث: المقارنة بين الشيك والسند لأمر

الجدول رقم (١-٣): أوجه الاختلاف بين الشيك و السند لأمر

السند لأمر	الشيك
١- يتضمن تعهد محرر بدفع مبلغ معين بمجرد الاطلاع عليه.	١- يتضمن أمر بالدفع يصدره الساحب للمسحوب عليه للوفاء بقيمة الشيك لصالح المستفيد عند الاطلاع.
٢- يعتبر أداة ائتمان ووفاء.	٢- يعتبر أداة وفاء وحسب.
٣- يفترض تحريره وجود طرفين.	٣- يتطلب تحريره ثلاثة أطراف.
٤- يتطلب تاريخين: تاريخ الإنشاء وتاريخ الوفاء.	٤- يتطلب الشيك تاريخ واحد فقط.
٥- لا عقوبة لمن يصدر سند الأمر وليس له مقابل وفاء.	٥- يقرر القانون عقوبة لمن يصدر الشيك بدون رصيد قائم وكافي.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجانب النظري.

المبحث الثالث: العوامل المؤدية إلى تطور وسائل الدفع

لقد تعددت العوامل التي ساعدت على تطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي إلى الأشكال الأخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة أكثر تطورا، لذلك سوف نتطرق إليها بالتفصيل في المطالب التالية.

المطلب الأول: تراجع وسائل الدفع التقليدية

قضى ظهور وسائل الدفع التقليدية على الكثير من المشاكل الناجمة عن حمل النقود، كالسرقة والضياع وثقل عبئ حملها إن كانت بمبالغ كبيرة، فأصبحت بذلك بديلة عن النقود، وبالتالي سهلت الكثير من العمليات خاصة التجارية منها[1].

ولذلك أصبح الإحساس بالأمان الذي عرفته وسائل الدفع التقليدية بمرور الوقت مرتفع جدا، إلاّ أن لهذه الوسائل مشاكل كثيرة، ومنها:

الفرع الأول: انعدام الملائمة

فالحاجة إلى الوجود الشخصي سواء شخصيا أو عبر التلفون لكلا الطرفين يقيد الحرية المعلوماتية، وبالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير اقتناء المنتج أو الخدمة وينتج عنه تكلفة أعلى وبالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الإيرادات نتيجة انخفاض المبيعات أو فقدانها[2].

الفرع الثاني: عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي

لا تتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي، ويتوقف التأخير في التحقق الفعلي على نوعية السداد في المدفوعات بالشيكات مثلا تستغرق ما يصل إلى أسبوع، وتستغرق مدفوعات بطاقات الائتمان أسبوعين[3].

---

[1] سماح شعبور وآخرون ، مرجع سابق، ص ١٤.

[2] لوصيف عمار، مرجع سابق، ص ٢٥.

[3] سومية فرقاني،مرجع سابق، ص ٦٣.

الفرع الثالث: انعدام الأمن

فالتوقيعات يمكن أن تزور والشيكات والكمبيالات والسند لأمر يمكن أن تسرق أو تضيع، والتجار يمكن أن يرتكبوا الغش والاحتيال[1].

الفرع الرابع: ارتفاع تكلفة المدفوعات

إن كل معاملة تكلف مبلغا ثابتا من المال، وبالنسبة للمدفوعات الصغيرة تغطي بالكاد تكاليف المصاريف، وأكبر مشكل يواجه المجتمع فيما يخص وسائل الدفع التقليدية، وهو مشكل الشيكات بدون رصيد حيث أصبحت مشكلة اجتماعية بسبب الانتشار الواسع لها.

المطلب الثاني: استخدام شبكة الانترنت في المجال المصرفي

كان للتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية، من خلال شبكة الإنترنت خاصة بظهور شبكة الويب العالمية (www-world wide web)، وظهرت في هذه الفترة شركات توفر خدمة الانترنت حيث تزود الأشخاص بالاشتراك بخدمة الإنترنت عبر شبكة الاتصال الهاتفي، وهو يساعد البنوك لعرض خدماتها مما يسمح للعملاء بقضاء أشغالهم دون الحاجة للتعامل مع الموظفين، أو الانتظار ساعات طويلة في طوابير لأجل قضاء مصلحة مصرفية، وتوفر البنوك هذه الخدمات بصفة إيجابية كثيرة منها الملائمة والكفاءة والسرعة[2].

المطلب الثالث: التوجه نحو التجارة الإلكترونية

إن انتشار التجارة الإلكترونية عبر وسائل الإعلام والإنترنت ساهمت في إيجاد البيئة النظيفة لصناعات سلع وخدمات، والتجارة الإلكترونية تسعى إلى تبادل المعلومات عبر المنظمات الحكومية

[1] عامر داود وائل، مرجع سابق، ص ٣٦.

[2] سومية فرقاني، مرجع سابق، ص ص ٦٣-٦٤.

ومنظمات الأعمال الخاصة والعامة بغية تخفيض تكلفة النقل وتخفيض الآثار السلبية وتعظيم عولمة الشركات[1]، ومن الدوافع التي أحق إلى ظهور التجارة الإلكترونية هي[2]:

الفرع الأول: تسيير المعاملات التجارية

سمحت التجارة الإلكترونية بدمج واختزال جزء كبير من المراحل المختلفة الداخلة بصفة عادية في المعاملات التجارية بين البائع والمشتري، فضرورة التسيير الفعّال والناجح يشكل بالنسبة للمؤسسات واحدا من الاهتمامات الأساسية الدافعة للتجارة الإلكترونية.

الفرع الثاني: الفعالية التجارية

الرغبة في الوصول إلى مستوى عال من النجاعة في الإنتاج والتوزيع يشكل كذلك دافعا مهما يمكن التجارة الإلكترونية من إنتاج معلومات بالإمكان حجزها وحفظها بطريقة آلية.

الفرع الثالث: تطوير أسواق جديدة

اعتمدت المؤسسات موقفا أكثر فعالية وأكثر حركية لتطوير التجارة الإلكترونية عن طريق إيجاد منافذ وأسواق تجارية.

[1] سماح شعبور وآخرون، مرجع سابق، ص ١٥.

[2] إبراهيم بختي، "**التجارة الإلكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة** "، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ٢٠٠٥، ص ص٤٦-٤٧.

خلاصة

إن وسائل الدفع هي تلك الوسائل المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون، وما هي إلاّ مرحلة أفرزتها المشاكل المتعاقبة التي تعرضت لها النقود بمختلف أنواعها سواء المعدنية أو الورقية، حيث جاءت كبديل عنها ما يسهل العمليات في خصم دعامة السرعة التي يتميز بها الميدان الاقتصادي والتجاري على وجه الخصوص وظهور البنوك ساهم في تعدد وسائل الدفع التقليدية حيث ظهر الشيك، السند لأمر، السفتجة، وفي مرحلة ما حققت هذه الوسائل نجاحا وقبولا ما لدى الجمهور ولكن درجات هذا النجاح بدأت تنخفض بسبب حوادث الغش والاحتيال من جهة وعدم قدرة البنك والمؤسسات المالية من جهة أخرى.

والتطور التكنولوجي وظهور شبكة الإنترنت جاء بالحل البديل لهذه المشاكل حيث أفرز هذا التطور وسائل دفع إلكترونية بديل عن التقليدية، أو على الأقل تجنب المشاكل التي فرضتها تلك الوسائل وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثالث:

مصير وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة في الجزائر

-دراسة حالة بنك BNA وكالة قصر البخاري-

– بنك AGB وكالة المدية –

تمهيد

بعدما تناولنا في الفصلين الأول والثاني مفاهيم عامة حول وسائل الدفع التقليدية والحديثة، سنحاول في هذا الفصل أي الجانب التطبيقي القيام بدراسة ميدانية من خلال معرفة المصير الذي ستؤول إليه وسائل الدفع التقليدية مع ظهور وسائل الدفع الحديثة باعتبارها وسائل جد متطورة، فقمنا باختيار وكالتين بنكيتين بالمدية والمتمثلة في بنك الخليج الجزائر AGB والبنك الوطني الجزائري BNA، باعتبارهما وكالتين تضم مختلف وسائل الدفع التقليدية والحديثة، واحتوائها أيضا على أجهزة الصَراف الآلي.

وتدعيما لهذه الدراسة ارتأينا تقديم بطاقة فنية للتعريف بالوكالات البنكية محل الدراسة، وأنواع الخدمات المتواجدة فيها والعمليات التي تقوم بها، ولتوضيح ذلك قمنا بإجراء دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالتين البنكيتين (بنك الخليج الجزائر– وكالة المدية–، البنك الوطني الجزائري– وكالة قصر البخاري–) لولاية المدية، للتعرف على آراء مفردات عينة الدراسة حول مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة ومخاطرها، وإجراءات الرقابة عليها، وإبداء رأيهم حولها، وبعدها القيام بتحليل هذه المعطيات باستخدام برنامج spss وعرض النتائج المتحصل عليها، وتقديم اقتراحات للحد من هذه المخاطر التي تواجه وسائل الدفع في الوكالتين، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالأتي:

- **المبحث الأول**: تقديم عام لبنك الوطني الجزائري BNA– وكالة قصر البخاري ٨٥٨.
- **المبحث الثاني**: تقديم بنك الخليج الجزائري AGB وكالة المدية ٠٢١.
- **المبحث الثالث**: الإطار المنهجي للدراسة.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الوطني الجزائري BNA– وكالة قصر البخاري ٨٥٨

إن الوكالة البنكية BNA محل الدراسة العاملة على مستوى مدينة قصر البخاري هي عبارة عن وكالة عمومية، ونحاول تقديمها من خلال هذا المبحث مع الإشارة إلى الأنظمة المستخدمة فيها.

المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA– وكالة قصر البخاري ٨٥٨

يحتل البنك الوطني الجزائري مكانة معتبرة في الجهاز المصرفي الجزائري لما له من وظائف وخدمات متنوعة في تطور وتنمية الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري BNA– وكالة قصر البخاري ٨٥٨

البنك الوطني الجزائري هو أول بنك تجاري وطني، تأسس بتاريخ ١٣جوان ١٩٦٦، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي، بحيث يتواجد مقر بنك BNA في العاصمة ٠٨ شارع أرنيستوا شيغيفارا، وفي ٢٠٠٩ تم رفع رأس ماله من ١٤,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مليار دينار جزائري إلى ٤١,٦٠٠,٠٠٠,٠٠ مليار دينار جزائري، مسجل بالسجل التجاري رقم (١٢٩٠٤) لمدة تقدر بـ ٩٩ سنة انطلاقا من تاريخ تسجيله، وله عدة وكالات عبر التراب الوطني تقدر ب ٢٩٢ وكالة[١].

أما بالنسبة لوكالة BNA قصر البخاري أنشأت سنة ٢٠٠٦، وقد تم افتتاحها رسميا في تاريخ ٢٠٠٧/٠٧/٠٤، حيث تقع في شارع زواوشة حامد، أما رأسمالها هو تابع لرأس مال بنك BNA الأم الذي تم ذكره سابقا، بحيث سجلها التجاري ذو الرقم(٨٥٨) [٢].

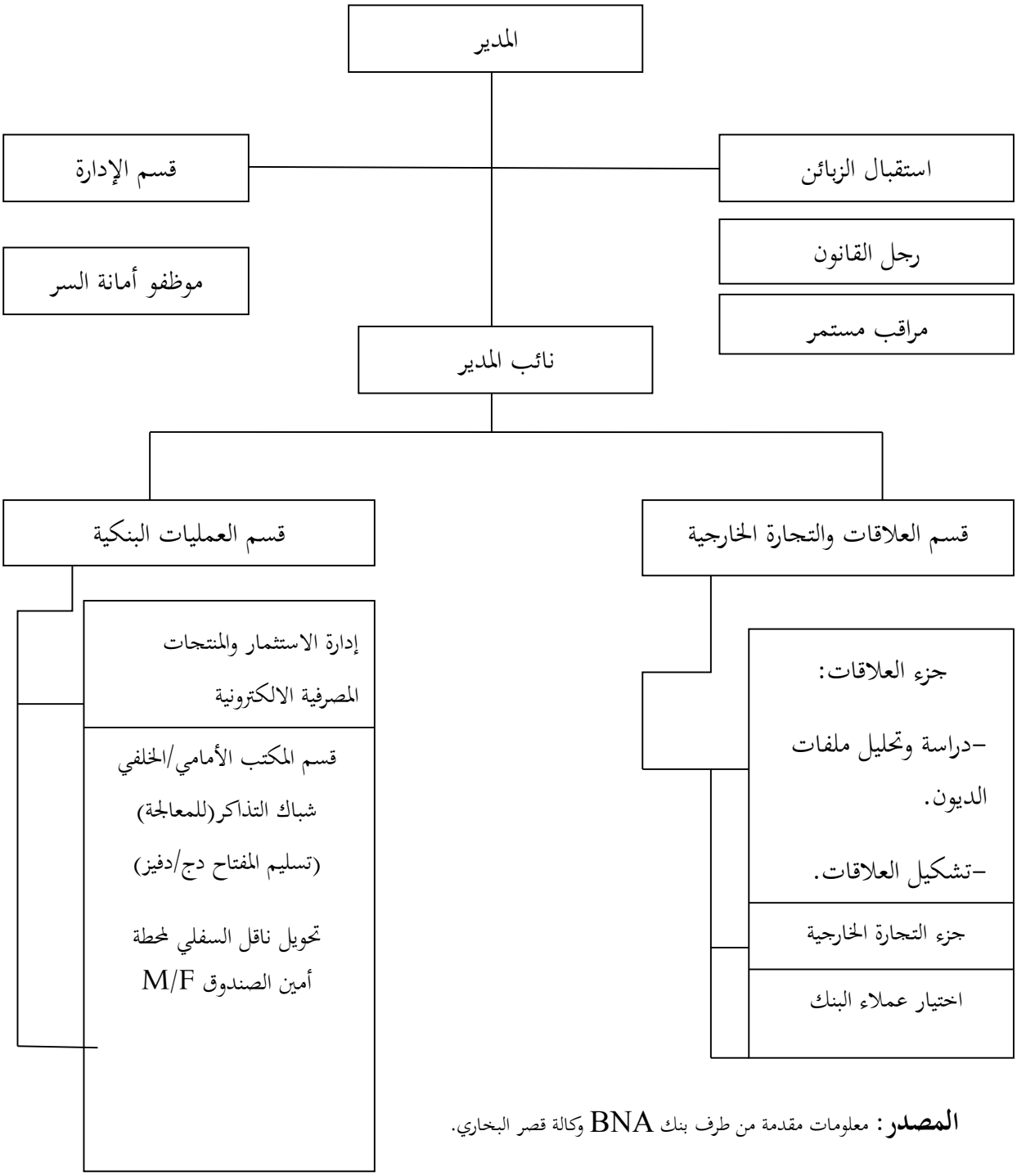
[١] www.bna.dz,١٤/٠٣/٢٠١٧،١٥:٣٠.

[٢] معلومات مقدمة من طرف بنك BNA وكالة قصر البخاري.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الوطني الجزائري BNA– وكالة قصر البخاري ٨٥٨

إن هيكل وكالة قصر البخاري ٨٥٨ يضم مختلف الأقسام، ولقد وضع الهيكل التنظيمي بهدف توجيه جهود الوكالة أكثر لأجل تحسين نوعية الخدمات المقدمة، كحسن استقبال الزبائن وتحقيق مصالحهم بأرقى الوسائل وفي أسرع وقت ممكن، والمخطط التالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة:

الشكل رقم (٣–١): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة قصر البخاري ٨٥٨



المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك BNA وكالة قصر البخاري.

الفرع الثالث: أهداف التي يسعى إليها البنك الوطني الجزائري BNA– وكالة قصر البخاري ٨٥٨

تسطر الوكالة أهداف تتمثل في:

- جلب عدد أكبر من الزبائن وتقديم أرقى الخدمات لهم للمحافظة على ولائهم وكسب المزيد منهم.
- تحقيق الربحية لضمان الاستمرار.
- المساهمة في الاقتصاد الوطني.
- المساهمة في خلق مناصب الشغل بتمويل الاستثمارات.
- العمل على تلبية كل حاجات الزبائن لخلق الثقة بينهم وبين الوكالة.
- جلب أكبر عدد ممكن من الودائع والتي تمثل أكبر مورد للوكالة.

المطلب الثاني: العمليات التي يقوم بها بنك BNA –وكالة قصر البخاري والأنظمة المستعملة فيه

تعتبر وكالة BNA قصر البخاري، من الوكالات التابعة لبنك الوطني الجزائري وذلك راجع لحجم نشاطاتها في المنطقة، ولما تقوم به من العمليات المتنوعة وكذا الأنظمة التي تتعامل بها.

الفرع الأول: العمليات التي يقوم بها بنك BNA – وكالة قصر البخاري٨٥٨

عمليات الوكالة هي نفسها العمليات التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري الأم، فهي تقوم بمعالجة برامجه المسطرة في إطار قانوني وفقا للتشريعات البنكية، ومن أهم العمليات[١]:

- تحصيل الودائع بمختلف أنواعها.

[١] معلومات مقدمة من طرف بنك BNA وكالة قصر البخاري.

- خصم وتحصيل الأوراق التجارية.
- القيام بعمليات الصرف والتجارة الخارجية.
- تحصي الشيكات وعمليات التحويل.
- تأجير الصناديق.
- تقديم القروض بمختلف أشكالها.

الفرع الثاني: الأنظمة المستعملة في بنك BNA – وكالة قصر البخاري٨٥٨

لابد من وجود أنظمة وبرامج في كل بنك من أجل سير العمليات البنكية بأحسن صورة، لذلك فقد توفر على مستوى بنك BNA – وكالة قصر البخاري كل من هذه الأنظمة والبرامج الأتي ذكرها كالتالي:

١. **نظام RTGS**: هو نظام يقوم بتسوية المبالغ الكبيرة في الوقت الحقيقي بين البنوك داخل التراب الوطني، ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة، وبصفة آنية، وبمبالغ إجمالية.

٢. **نظام SWIFT**: البنية الأساسية المتعددة في تبادل الرسائل المصرفية والمالية عير أنحاء العالم.

٣. **المودم**: يتكفل بالمعاملات التي تتم بين الوكالات والمراكز، ويحمي العمليات والبرامج التي تعالج المعاملات بين الوكالات.

٤. **برنامج DELTA**: هو عبارة عن برمجية متوفرة فقط على مستوى البنوك، يقوم من خلالها موظفي البنك بتفحص كل العمليات التي يقوم بها البنك.

المطلب الثالث: منتجات وخدمات بنك BNA–وكالة قصر البخاري٨٥٨

إن البنك الوطني الجزائري BNA–وكالة قصر البخاري يعمل على تلبية احتياجات عملائه بصفة خاصة والمواطنين بصفة عامة، من خلال تقديم منتجات والعمل على تطويرها، وكذا التطلع إلى تقديم أحسن الخدمات.

الفرع الأول: منتجات بنك BNA–وكالة قصر البخاري٨٥٨

من بين المنتجات المتوفر لدى بنك BNA–وكالة قصر البخاري نذكر مايلي:

١. الشيكات بأنواعها:

نذكر المتوفر منها في هذه الوكالة وهي كالأتي[١]:

أ. الشيك البنكي (يكون باسم البنك):

يقدم في حالة ما الزبون يريد شراء سلعة مثلا لكن يجب أن يكون حسابه الأدنى يساوي أو أكثر من المبلغ المراد لتنفيذ الصفقة.

الشكل رقم (٣–٢): نموذج عن الشيك البنكي لبنك BNA–وكالة قصر البخاري ٨٥٨



المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك BNA وكالة قصر البخاري.

[١] معلومات مقدمة من طرف بنك BNA وكالة قصر البخاري.

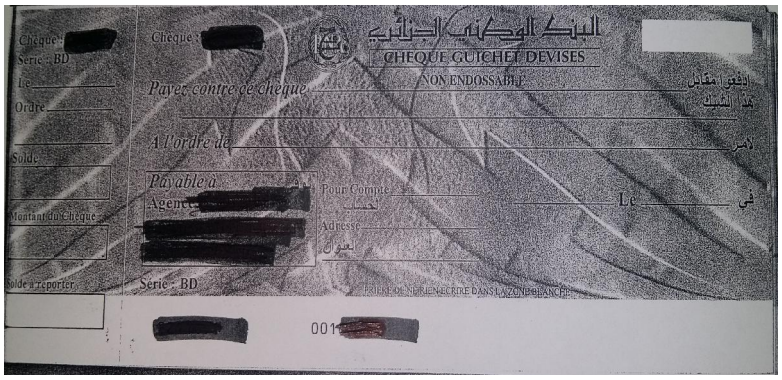
ب. شيك دفتر التوفير(يكون باسم الزبون):

عندما يريد الزبون سحب مبلغ من البنك بواسطة دفتر التوفير أي(بدون شيك عادي)، بحيث يكون هذا بمثابة شيك داخلي للبنك يبقى بحوزته، في حين دفتر التوفير يبقى لدى الزبون (يصرف هذا الشيك بالدينار الجزائري) [1].

ت. **شيك الدفيز:**

هذا الشيك يكون داخلي يبقى لدى البنك لكن الزبون لديه حساب فقط في البنك (يصرف هذا الشيك بالعملة الصعبة).

الشكل رقم (٣– ٣): نموذج عن شيك الدفيز لبنك BNA–وكالة قصر البخاري ٨٥٨



المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك BNA وكالة قصر البخاري.

ث. شيك الشباك:

عندما الزبون يريد السحب لكن الشيك الذي كان بحوزته قد انتهى ولم يطلب له البنك شيك جديد، هنا يقوم هذا الأخير بتحرير شيك باسم الزبون يسمى (شيك الشباك) بحيث يبقى الرقم التسلسلي نفسه للشيك السابق للزبون[2].

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك BNA وكالة قصر البخاري.

[2] نفس المرجع السايق.

الشكل رقم (٣–٤): نموذج عن شيك الشباك لبنك BNA–وكالة قصر البخاري ٨٥٨



المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك BNA وكالة قصر البخاري.

٢. البطاقة البنكية:

يرغب الأفراد في القيام بعملياتهم البنكية دون الحاجة إلى التنقل إلى الوكالة البنكية، وفي دفع مشترياتهم دون الحاجة إلى حمل أموالهم معهم نقدا، لذلك فان بنك BNA–وكالة قصر البخاري يمنح لهم البطاقة البيبنكية CIB[١].

أ. تعريف البطاقة البيبنكية CIB:

هي وسيلة دفع الكتروني تسمح لحاملها بالقيام بمختلف عمليات السحب والدفع على مستوى الشبابيك البنكية الآلية لبنك BNA–وكالة قصر البخاري كذا الصرافات المالية الموصولة بالشبكة البيبنكية للصرافات والآليات النقدية.

ب. خصائص البطاقة البنكية CIB:

يمكن تلخيصها فيما يلي[٢]:

[١] معلومات مقدمة من طرف بنك BNA وكالة قصر البخاري.

[٢] www.bna.dz,١٤/٠٣/٢٠١٧،١٥:٣٠.

- تمنح مجانا بمجرد فتح حساب جاري.

- الاستفادة من سقف سحب/دفع أسبوعي ملائم حسب طبيعة البطاقة الممنوحة(كلاسيكية أو ذهبية).

- تمنح للزبائن رمز خاص شخصي وسري لإضفاء الأمان لعملياتهم.

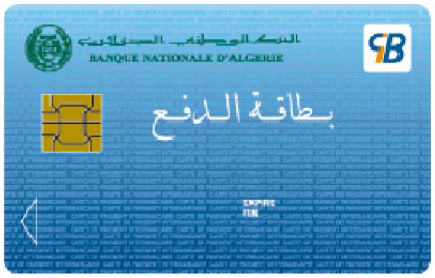
ت. أنواع البطاقة البينكية CIB:

يوجد نوعين من بطاقة CIB هما[1]:

- **البطاقة الكلاسيكية CIB:**

تعطى هذه البطاقة للموظفين ذوي الأجر الثابت أقل أو يساوي ١٢٠,٠٠٠دج/شهريا، حيث يمكن السحب بها على مستوى أجهزة الصراف الآلي(DAB) وأجهزة الشبابيك الآلية(GAB) حتى ٢٠,٠٠٠ دج، صالحة لمدة ٠٣ سنوات وعند التجديد لا يأخذ عليها تكليف مصرفية.

الشكل رقم (٣- ٥): نموذج عن البطاقة الكلاسيكية CIB



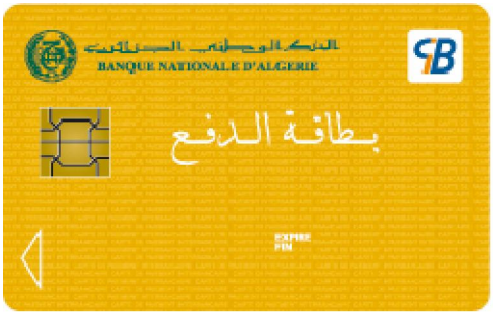
المصدر: www.bna.dz,١٤/٠٣/٢٠١٧،١٥:٣٠

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك BNA وكالة قصر البخاري.

- **البطاقة الذهبية CIB:**

تعطى هذه البطاقة للمحترفين كأصحاب المهن الحرة والتجار الذين يكون مدخولهم أكثر أو يساوي ١٢٠,٠٠٠دج/شهريا، حيث يمكن السحب بها على مستوى أجهزة الصراف الآلي(DAB) وأجهزة الشبابيك الآلية(GAB) حتى ٢٠٠,٠٠٠ دج، صالحة لمدة ٠٣ سنوات وعند التجديد لا يأخذ عليها تكليف مصرفية[١].

الشكل رقم (٣–٦): نموذج عن البطاقة الذهبية CIB



المصدر: ١٤/٠٣/٢٠١٧،١٥:٣٠,www.bna.dz

الفرع الثاني: خدمات بنك BNA–وكالة قصر البخاري٨٥٨.

يسعى دائما بنك BNA– وكالة قصر البخاري ٨٥٨ إلى تقديم أحسن الخدمات لزبائنها من أجل راحتهم وبهدف تعزيز ثقتهم في الوكالة، ومن بين هذه الخدمات نذكر:

١. الموزع الآلي للأوراق: (DAB)

هو جهاز الكتروني يسمح بالقيام بعملية سحب الأوراق النقدية آليا، حيث يمكن أن يستعمل من قبل الناس عامة الذين لديهم بطاقة الكترونية حتى ولم يكن تابع لبنك BNA–وكالة قصر البخاري[٢].

[١] معلومات مقدمة من طرف بنك BNA وكالة قصر البخاري.

[٢] معلومات مقدمة من طرف بنك BNA وكالة قصر البخاري.

جدول رقم (٣– ١): المبادئ العامة والتقنية والنتائج للموزع الآلي للأوراق (DAB)

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الموزع الآلي للأوراق DAB	يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة السحب CIB. يوجد في الشوارع، يعمل دون انقطاع.	جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة. هذه الأخيرة تسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها أسبوعيا.	– تخفيض نشاط السحب في الفروع. – يستعمل في أوقات غلق البنوك بكثرة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجانب النظري.

٢. الشباك الآلي البنكي (GAB):

فهو عبارة عن جهاز الكتروني يسمح بالقيام بالعمليات المتداولة عادة في شبابيك البنك، بحيث يمكن أن يستعمل من قبل الزبائن الذين لديهم بطاقة الكترونية تابعة لبنك BNA عامة غير مختص بوكالة معينة[١].

[١] معلومات مقدمة من طرف بنك BNA وكالة قصر البخاري.

الجدول رقم(٣– ٢): المبادئ العامة والتقنية والنتائج للشباك الآلي البنكي GAB

الوسيلة	المبادئ العامة	التقنية	النتائج
الشباك الآلي البنكي GAB	يخول لكل حائز على البطاقةCIB BNA القيام بالعديد من العمليات منها: –السحب النقدي للأوراق المالية. –طلب دفتر الشيكات. –الاطلاع على رصيد الحساب البنكي للزبون. –لإيداع المدخرات. –التحويل من حساب إلى حساب.	جهاز موصول بالكمبيوتر الرئيسي للبنك يقرأ مدرات مغنطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون بفضل رمز سري.	يستعمل في أوقات: –الزبون المستعجل. – ازدحام الشباك.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجانب النظري.

الشكل رقم (٣– ٧): نموذج عن الشباك الآلي البنكي GAB



المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك BNA وكالة قصر البخاري.

٣. خدمة الدفع الالكتروني عبر الانترنت(E-PAIEMENT):

تساعد هذه الخدمة زبائن البنك الوطني الجزائري، الحاملين للبطاقة البيبنكية CIB (كلاسيكية أو ذهبية) ويرغبون في تسديد معاملاتهم عن بعد واقتصاد وقتهم وجهودهم[١].

٤. خدمة BNA.net:

تقدم هذه الخدمة للزبون سواء كان بمنزله أو أثناء تنقله ويريد الولوج إلى حسابه البنكي، ويرغب في إجراء عملياته البنكية وقتما شاء وحيثما وجد، ويريد تسيير حساباته البنكية خارج أوقات الوكالة البنكية، وكذا لديه ظرف طارئ ويريد تسويته على الفور[٢].

المبحث الثاني: تقديم بنك الخليج الجزائري AGB وكالة المدية ٠٢١

إن الوكالة البنكية محل الدراسة AGB العاملة على مستوى ولاية المدية هي عبارة عن وكالة خاصة، والتي نحاول تقديمها مع الإشارة إلى الخدمات الإلكترونية المتواجدة بها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الخليج الجزائرAGB وكالة المدية ٠٢١

سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة وتعريف بنك الخليج الجزائر والهيكل التنظيمي له.

الفرع الأول: نشأة وتعريف بنك الخليج الجزائر

تأسس بنك الخليج الجزائر في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٣، بموجب القانون الجزائري برأس مال قدره ١٠ ملايير دينار جزائري، يملكها ٠٣ بنوك ذات سمعة دولية مرموقة هي بنك برقان (Bank Burgan) بقيمة ٦٠% وبنك تونس العالمي (Tunis International Bank) بقيمة ٣٠% ١٠% من البنك الأردني الكويتي (Jardan Kuwait Bank) وهي بنوك تنتمي إلى مجموعة مشاريع كويت القابضة Kipco[٣].

---

[١] www.bna.dz,١٤/٠٣/٢٠١٧،١٥:٣٠.

[٢] معلومات مقدمة من طرف بنك BNA وكالة قصر البخاري.

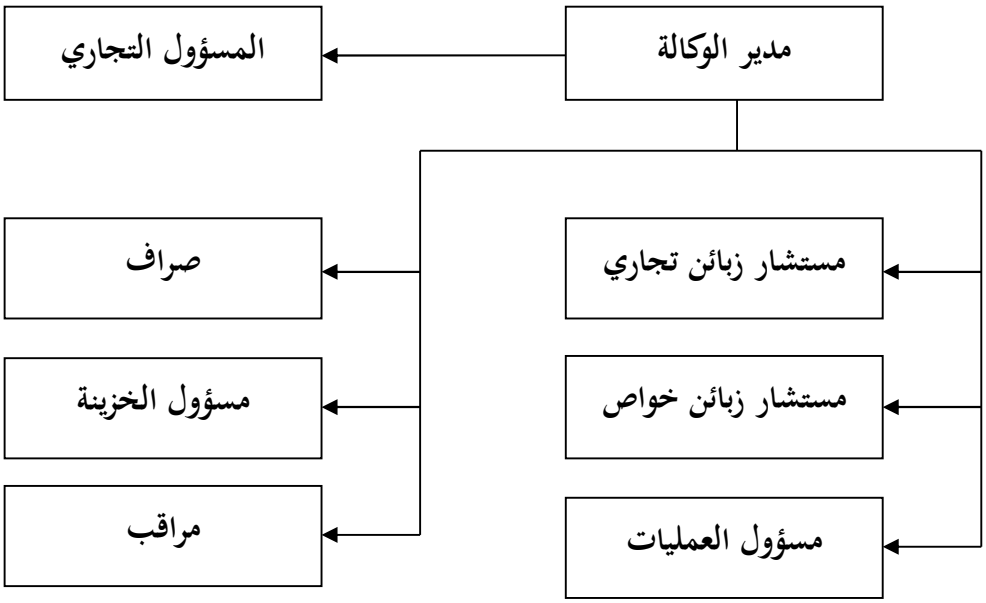
[٣] www.ag-bank.com,١٨/٠٤/٢٠١٧،١٧:٣٠.

أما وكالة بنك الخليج الجزائر (وكالة المدية) فقد أنشأت في ١٢ جويلية ٢٠١٥ وقد تم افتتاحها رسميا في تاريخ ٣١ جويلية ٢٠١٥، وهي الممثلة لبنك الخليج على مستوى ولاية المدية، حيث يقع مقرها في طريق سقدي أحمد المدية.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر

من أجل تحقيق البنك لأهدافه والاستجابة السريعة الحاصلة فقد بادر منذ نشأته بوضع خطة إستراتيجية فعالة تبنى على أساس تغير الهيكل التنظيمي للبنك ويعتمد في تقسيمه للهيكل التنظيمي على الأقطاب التالية[١]:

الشكل رقم (٣– ٨): الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر–وكالة المدية



المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك الخليج الجزائر

[١] معلومات مقدمة من طرف بنك AGB وكالة المدية.

المطلب الثاني: الأنظمة والعمليات المستخدمة في بنك AGB – وكالة المدية

الفرع الأول: الأنظمة المستخدمة في بنك AGB – وكالة المدية

تعتبر تكنولوجيا المعلومات العصب الرئيسي في عمل بنك الخليج حيث تساهم في توظيف التقنيات الحديثة في التواصل مع موظفي البنك ، وتساعد الإدارة العليا في تقديم الإحصائيات والدلالات.كما توجد في بنك الخليج مديرية عامة بالنيابة مكلفة بالمالية ونظام المعلومات تحتوي على قسم المنتجات والخدمات الإلكترونية يختص بمسايرة التطورات التي تحدث في المنتجات وتحديث الخدمات المصرفية، وتحتوي على مديرية نظام المعلومات الذي يقوم بالتخطيط والإشراف وتطوير إنتاجية المعلومات، وتوفير التقارير المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات لرئاسة البنك[1]، وتتمثل الأنظمة المستخدمة في وكالة بنك الخليج الجزائر – المدية — في:

١. **المودم:** يتكفل بالمعاملات التي تتم بين الوكالات والمراكز ويحمي العمليات والبرامج التي تعالج المعاملات بين الوكالتين.

٢. **نظام Swift**: the society forworldwide international Bank Financial télécommunications

باستعمال شبكة سويفت يتحصل البنك على عدة مزايا منها:الجاهزية والحماية والسرعة والأمان.

٣. **النقود الآلية:** أدرك بنك الخليج الجزائر منذ البداية استعمال النقود الآلية واقع لابد منه خاصة في ظل المنافسة، ومن الأجهزة الموجودة في بنك الخليج والمتمثلة في:

- **Software:** ويتمثل في البرامج، والأساليب الإلكترونية المعتمدة في البنك.
- **Hardware: وهي الأجهزة والحواسيب الإلكترونية الموجودة في البنك.**
- **شبكة الانترنت:** هي شبكة انترنت داخلية للتعامل ما بين الموظفين والوكالات الأخرى وشبكة انترنت خارجية لتعامل العملاء مع البنك.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك AGB وكالة المدية.

٤. **نظام RTGS**: إن تعريف هذا النظام يتضح لنا من خلال قراءة اسمه فهو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي، ويتم فيه سير التحويلات على الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي[١].

٥. **نظام المقاصة الالكترونية**.

٦. **نظام المراسلات (بريد الكتروني Out Look)**.

٧. **نظام الملفات والاعتمادات (برنامج خاص)**.

٨. **نظام فتح الحسابات (برنامج خاص)**.

٩. **تيسير النقود (دفع نقدي – تحويلات)**.

الفرع الثاني: العمليات التي يقوم بها بنك AGB– وكالة المدية

يقوم بنك الخليج الجزائر AGB وكالة المدية بكل العمليات المصرفية والتجارية ومن هذه العمليات نذكر:

- التجارة الخارجية (عمليات الاستيراد والتصدير للزبائن).
- كل العمليات النقدية (دفع، سحب، إيداع).
- حسابات التوفير والحساب الجاري.
- فتح وغلق الحسابات البنكية.
- قروض بنكية للأفراد وللمؤسسات.

[١] معلومات مقدمة من طرف بنك AGB وكالة المدية.

المطلب الثالث: الخدمات والمنتجات الإلكترونية لبنك AGB –وكالة المدية

يقوم بنك الخليج الجزائر وكالة المدية بتقديم بعض الخدمات والعمليات كسائر البنوك الأخرى، لأنه يسعى دائما إلى تطوير وتجديد خدماته وعملياته من أجل كسب ثقة المزيد من العملاء.

الفرع الأول: الخدمات التي يقدمها بنك AGB – وكالة المدية

يوفر بنك الخليج الجزائر مجموعة من الخدمات لزبائنه نذكرها فيما يلي[1]:

- خدمة الشباك الآلي GAB (أشرنا إليها في المبحث السابق).
- خدمة الموزع الآلي DAB (أشرنا إليها في المبحث السابق).

الشكل رقم(٣– ٩): نموذج عن الموزع الآلي البنكي DAB



المصدر: سماح شعبور، "**وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر–واقع والتحديات – (دراسة حالة بنكية لولاية تبسة)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تمويل مصرفي، جامعة تبسة، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٧٦.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك AGB وكالة المدية.

١. خدمة Mandat par DAB.

٢. خدمة* AGB ONLINE مرونة وسهولة متابعة الحسابات:

هي خدمة مجانية متاحة لكافة زبائني المصرف أي كانت أنواع الحسابات المفتوحة، تمكن من الإطلاع على الحسابات المصرفية بمجرد نقرة عبر الانترنت، وخدمة متوفرة ٧/٧ أيام ٢٤/٢٤ ساعة.

الفرع الثاني: المنتجات الإلكترونية لبنك AGB – وكالة المدية

١. بطاقة الدفع "CIB" ساهلة:

هي بطاقة دفع يومية ووسيلة سحب ودفع آمنة مرنة وميسرة، تمكن العميل من استعمال رصيده دون تحديد للسقف وفي جميع الأوقات والأماكن. وهي صالحة عبر كافة التراب الوطني. تسحب من كافة أجهزة السحب الحاملة لإشارة CIB، ويمكن للعميل أن يسحب ١٦٠٠٠٠ دج في اليوم الواحد.

٢. بطاقة توفير:

بطاقة مجانية للسحب الآلي متصلة بحساب التوفير الكلاسيكي أو التساهمي تسمح بإجراء عمليات سحب من أي صراف آلي ٧ أيام /٧أيام ٢٤سا/٢٤سا، بالإضافة إلى أنها وسيلة تسديد مشتريات.

٣. بطاقات Visa card و Master Card في بنك الخليج الجزائر (AGB)

أ. بطاقة VISA:

لكي تتمكن من التصرف بكل حرية في أموالكم، يضع بنك (AGB) في خدمتكم مجموعة من البطاقات المصرفية VISA التي تسمح لكم بسحب الأموال في الخارج عبر أجهزة (DAB) الحاملة لعلامة VISA وتسديد ثمن مشترياتكم في الخارج لدى المحلات المعتمدة من طرف VISA، VISA ELECTROM، وكذا التسوق عبر شبكة الإنترنت.

*AGB ONLINE : لمزيد من المعلومات اطلعوا على الموقع avotreecout@agb.dz

وهذه البطاقة لها أربعة أنواع وهي:

ب. بطاقة VISA مسبقة الدفع:

هي بطاقة تصدر لأي زبون لديه حساب أو لا جاري بالعملة الصعبة أو الدينار وهي مدعومة إما من حساب بالعملة الصعبة أو بدفع نقود من العملة الصعبة في خزينة البنك خلال يوم الطلب المقدم من طرف المعنوي بالأمر، حيث تعمل على أساس التحميل الذي يقوم به حاملها[1].

ت. بطاقة VISA كلاسيك:

هي بطاقات اسمية وسحب ودفع بمقدار العملة الصعبة المتأخرة في الحساب، والشحن الأقصى للبطاقة هو ٣٠٠٠ يورو[2].

ث. بطاقة VISA ذهبية(GOLD):

بطاقة اسمية (شخصية) والسحب والدفع يكون حسب مقدار العملة الصعبة المتوفرة في الحساب. الشحن الأقصى للبطاقة هو ٥٠٠٠ يورو.

ج. بطاقة VISA بلاتنيوم:

بطاقة متاحة لكل من يملك حساب بالعملة الصعبة مع حدا للرصيد قيمته ١٠٠٠٠ دج.

الشكل رقم (٣–١٠): نموذج عن بطاقة CIB وبطاقة VISA الكلاسيكية والذهبية



المصدر: سماح شعبور، "**وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر–واقع والتحديات – (دراسة حالة بنكية لولاية تبسة)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تمويل مصرفي، جامعة تبسة، الجزائر، ٢٠١٦،ص ٧٤.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك AGB وكالة المدية.

[2] معلومات مقدمة من طرف بنك AGB وكالة المدية.

ح. بطاقة ماستركارد بنك ABG – وكالة المدية:

بطاقة للسحب والدفع بالعملة الأجنبية في الخارج، ويمكن كذلك استعمالها على شبكة الإنترنيت محليا ودوليا وتقترح عليكم بثلاثة أنواع[1]:

خ. ماستركارد مسبقة الدفع:

- بطاقة غير شخصية صالحة لمدة ٣ سنوات.
- الشحن الأقصى للبطاقة هو ١٠٠٠ دولار أمريكي/ الشهر (إلا في حالة موافقة مدير الوكالة)
- بإمكانكم الاستفادة من بطاقة ماستركارد مسبقة الدفع بمجرد فتح الحساب دينار وحساب دولار أمريكي، تسلم لكم البطاقة على الفور.

د. ماستركارد الكلاسيكية:

بطاقة ماستركارد الكلاسيكية هي بطاقة ماستركارد الكلاسيكية بمجرد فتح حساب دينار وحساب دولا أمريكي: تسلم لكل البطاقة ٢٠ يوم بعد الطلب.

ذ. ماستركارد الذهبية:

بطاقة ماستركارد الذهبية هي بطاقة شخصية صالحة لمدة سنتين، الشحن الأقصى للبطاقة ٥٠٠٠ دولار أمريكي.

الشكل رقم(٣-١١):نموذج عن بطاقة ماستركارد الكلاسيكية والذهبية



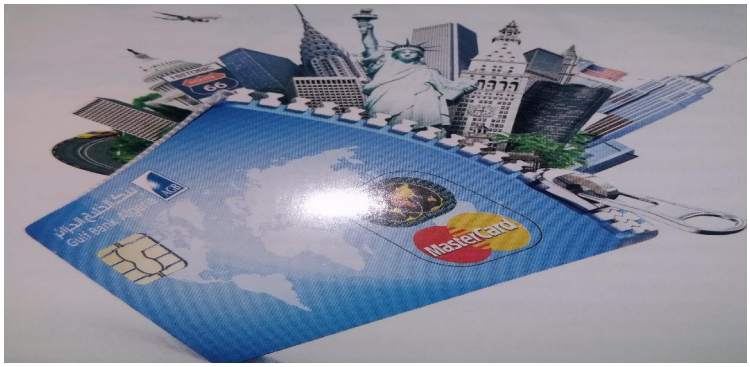
المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك AGB-وكالة المدية.

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك AGB وكالة المدية.

ر. ماستركارد الدولية (بطاقة ماستركارد لبنك خليج الجزائر + تأمين سفر):

هي الطريقة الأنسب، الموثوقة والآمنة لدفع المشتريات في الخارج، سواء كان ذلك عبر جهاز الدفع الإلكتروني، عن طريق أو عن طريق السحوبات النقدية على أجهزة الصراف الآلي "ماستركارد"، يمكن استخدامها على مستوى القارات الخمس وتربط عادة بحساب العملة[1].

الشكل رقم(٣–١٢):نموذج عن بطاقة ماستركارد الدولية



المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك AGB –وكالة المدية.

ز. ماستر كارد بلاتينيوم*:

هي وسيلة مريحة، موثوقة وآمنة لعمليات الشراء في الخارج من خلال محطة الدفع الإلكترونية، الأنترنت أو من السحب النقدي على أجهزة الصراف الآلي «ماستر كارد» في القارَات الخمس.

البطاقة بلاتينيوم هي بطاقة سحب متاحة لكل من يملك حساب بالعملة الصعبة، مع حد أدنى للرَصيد قيمته ١٠,٠٠٠ دولار[2].

[1] معلومات مقدمة من طرف بنك AGB– وكالة المدية.

* للمزيد من المعلومات حول بطاقة ماستر كارد بلاتينيوم يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني: WWW.ag-bank.com

[2] معلومات مقدمة من طرف بنك AGB –وكالة المدية.

الشكل رقم(٣-١٣): نموذج عن بطاقة ماستركارد بلاتينيوم



المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك AGB-وكالة المدية.

المبحث الثالث: الإطار المنهجي للدراسة

يقوم أي بحث علمي على أساس مجموعة من الخطوات والقواعد العامة التي تتلاءم مع طبيعة هذا البحث، والتي تمنح الباحث إمكانية القيام بالتحليل العلمي والموضوعي للمعطيات التي تم جمعها من ميدان البحث، إن نوعية البيانات المراد جمعها وطبيعة الدراسة نفسها هي التي أدت بنا إلى استعمال أداة الدراسة التطبيقية المعتمدة والمتمثلة في الاستبيان.

والاستبيان هو وسيلة من وسائل جمع البيانات، ويأتي ذلك عن طريق استمارة تضم مجموعة من العبارات المكتوبة حول موضوع البحث، والتي توجه للأفراد بغية الحصول على بيانات موضوعية كمية وكيفية.

المطلب الأول: أنموذج ووصف أداة الدراسة

الفرع الأول: أنموذج الدراسة

إن أغلب الدراسات تهدف إلى تحديد طبيعة العلاقات التي تربط بين مجموعة من المتغيرات، وهذه الأخيرة تتطلب بناء نموذج افتراضي والمتغيرات أنواع عدة، من أبرزها المتغيرات المستقلة، والمتغيرات التابعة.

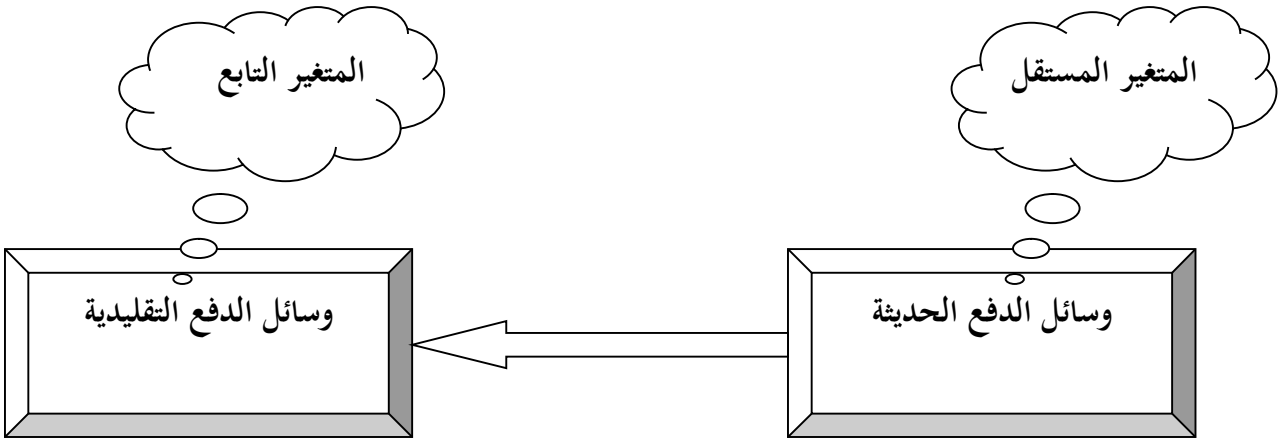
ودراستنا هذه تتشكل من متغيرين، الأول متغير مستقل، أما الثاني متغير تابع. حيث أن المتغير المستقل يتمثل في وسائل الدفع الحديثة، أما المتغير التابع فهو وسائل الدفع التقليدية، كما تناولنا في دراستنا هذه المحاور التي تعكس وتعبر عن كل متغير والتي تتمثل في:

- مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في البنك.
- المخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة.
- سبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة، وينقسم هذا المحور إلى بعدين هما:
  - ✓ تحديات السياسة الحكومية والسياسة الداخلية للبنك.

✓ الرقابة على إجراءات أنظمة الدفع الحديثة.

والشكل التالي يمثل نموذج الدراسة:

الشكل رقم (٣-١٤): نموذج الدراسة المقترح



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تحليل الدراسات السابقة.

وبعد تحديد أنموذج الدراسة سنقوم في عجالة بشرح سير الدراسة الميدانية، فبعد تحديد وكالاتي الدراسة، تم الاتصال بكل من الوكالتين وباشرنا العمل الميداني وفيما يلي سنشرح ذلك:

الفرع الثاني: وصف أداة الدراسة

اعتمادنا الاستبيان كأداة بحث رئيسية لجمع البيانات، وفي هذا الإطار قمنا بإعداد استبيان اعتمادا على ما ورد في الإطار النظري والدراسات السابقة، أعددناه خصيصا لقياس اتجاهات العمال وفق المحاور الرئيسية للدراسة، والذي بدوره ينقسم إلى ثلاث محاور رئيسية والتي تتمثل في:

- المحور الأول يتعلق مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في البنك.
- المحور الثاني في المخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة.

- المحور الثالث والأخير فيتمثل في سبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة، والذي يتكون بدوره إلى بعدين، يتمثل البعد الأول في تحديات السياسة الحكومية والسياسة الداخلية للبنك، والبعد الثاني في الرقابة على إجراءات أنظمة الدفع الحديثة.

تضمن الاستبيان على (٢١) عبارة لتشخيص وجهة نظر الموظفين في الوكالتين البنكيين من خلال معرفة تأثير ظهور وسائل الدفع الحديثة على وسائل الدفع التقليدية في ميدان عملهم، وتتوزع عبارات الاستبيان حسب الخصائص التالية:

- محور مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في البنك/ العبارات: ٠١،٠٢،٠٣،٠٤،٠٥،٠٦.
- محور المخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة/ العبارات: ٠٧،٠٨،٠٩،١٠،١١،١٢،١٣ .
- محور سبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة وينقسم إلى بعدين:
  - ✓ بعد تحديات السياسة الحكومية والداخلية لبنك/ العبارات: ١٤،١٥،١٦،١٧.
  - ✓ بعد الرقابة على إجراءات أنظمة الدفع الحديثة/ العبارات: ١٨،١٩،٢٠،٢١.

حيث اشتمل الاستبيان على ٤ نقاط بمقياس ليكرت والتي تدرجت حسب المعايير كما في الجدول التالي:

الجدول(٣- ٣): الدرجات المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الاستبيان

خيارات الإجابة	الدرجة	خيارات الإجابة	الدرجة
غير موافق جدا	١	موافق	٣
غير موافق	٢	موافق جدا	٤

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج spss.

وانطلاقا من الدرجات الموضحة في الجدول(٣- ٣) ولحساب الحدود الدنيا والعليا لكل فئة من فئات مقياس ليكرت الرباعي تم حساب طول المدى : ٤-١=٣، ومن ثم تقسيم طول المدى على عدد الفئات فنحصل على: ٣ /٤ = ٠،٧٥، بعد ذلك تم إضافة العدد ٠،٧٥ بالتدرج ابتداء من الفئة الأولى، وكانت النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول التالي:

الجدول(٣- ٤): الدرجات المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الاستبيان

المتوسط المرجح	الاتجاه	المتوسط المرجح	الاتجاه
من ١ إلى ١,٧٤	غير موافق جدا	من ٢,٥ إلى ٣,٢٤	موافق
من ١,٧٥إلى ٢,٤٩	غير موافق	من ٣,٢٥ إلى ٤	موافق جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج spss.

من خلال هذا الجدول يمكن أن نستنتج أن تحديد الاتجاه في هذه الدراسة يكون وفق الآلية التالية:

- إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين (١-١,٧٤) فهذا يعني أن اتجاه عينة الدراسة من موظفي وكالات ولاية المدية **غير موافقين جدا** على ما جاء في العبارة.
- إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين (١,٧٥-٢,٤٩) فهذا يعني أن اتجاه عينة الدراسة من موظفي وكالات ولاية المدية غير موافقين على ما جاء في العبارة.
- إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين (٢,٥-٣,٢٤) فهذا يعني أن اتجاه عينة الدراسة من موظفي وكالات ولاية المدية موافقين حول ما جاء في العبارة.
- إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين (٣,٢٥-٤) فهذا يعني أن اتجاه عينة الدراسة من موظفي وكالات ولاية المدية موافقين جدا على ما جاء في العبارة.

وقد طلبنا من المجيبين ضرورة الإجابة على كل عبارات الاستبيان دون استثناء وذلك بأن يضعوا العلامة (X) أمام الملاحظة التي يرونها تتناسب مع شعورهم وإدراكهم بمستوى توفر الخصائص المدروسة في بيئة عملهم ودرجة إحساسهم بوجودها من عدمه.

المطلب الثاني: مراحل وأداة تطبيق الدراسة

الفرع الأول: مراحل تطبيق الدراسة

يقوم أي بحث علمي على أساس مجموعة من الخطوات والقواعد العامة التي تتلاءم مع طبيعة هذا البحث، والتي تمنح الباحث إمكانية القيام بالتحليل العلمي والموضوعي للمعطيات التي تم جمعها من ميدان البحث. إن نوعية البيانات المراد جمعها وطبيعة الدراسة نفسها هي التي أدت بنا إلى استعمال أداة الدراسة التطبيقية المعتمدة والمتمثلة في الاستبيان.

- **الاستبيان:**

هو وسيلة من وسائل جمع البيانات، ويأتي ذلك عن طريق استمارة تضم مجموعة من العبارات المكتوبة حول موضوع البحث، والتي توجه للأفراد بغية الحصول على بيانات موضوعية كمية وكيفية.

١. بناء أداة الدراسة:

من أجل بناء الاستبيان اعتمدنا على دراسات سابقة ذات صلة بالموضوع، حيث اعتمدنا في تحديد المتغيرين المستقل والتابع على دراسات متعددة من أبرزها دراسة سماح شعبور ٢٠١٦، دراسة السعيد بريكة ٢٠١٤، وقد استفدنا كثيرا من هاته الدراستين وبالتالي استطعنا الخروج بنموذج أولي لاستبيان دراستنا يتضمن ٢١ عبارة، وبعد استكمال الاستبيان في شكله الأولي (أنظر الملحق رقم٠٤) كان لابد من اختبار صدق محتواه عن طريق عرضه للتحكيم.

٢. صدق أداة الدراسة

يعرف صدق أداة الدراسة بأنه قدرة هذه الأداة على قياس الشيء الذي صممت من أجله بدقة، كما يعرف على أنه شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح عباراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل أفراد العينة المعنية بالدراسة.

للتأكد من صدق أداة الدراسة قمنا بداية بقياس صدقها الظاهري، إذ تم عرض الاستبيان ومناقشته مع الأستاذة المشرفة شراطي نسيمة، وبعد موافقتها المبدئية عليه قمنا بعرضه على عدد من الأساتذة المحكمين من نفس الاختصاص ولد شرشالي سمية، طهراوي حياة، بن زقة ليلى، العيداني حبيبة تحصلنا من وراء ذلك على انطباع ايجابي حول عبارات الاستبيان والخصائص المراد قياسها، (أنظر الملحق رقم ٠٥).

بعد محاولة الالتزام بآراء ونصائح المحكمين قمنا بتعديل الاستبيان، بعد ذلك ولأن الاستبيان أداة من أدوات جمع البيانات التي تستخدم في اتخاذ القرارات كان لزاما علينا التأكد من جودته ولهذا قمنا بالتأكد من صدقه وثباته كما سيأتي:

أ. **الخطوة الأولى:**

- **التأكد من الاتساق الداخلي:**

هو مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع البعد الذي تنتمي إليه هذه العبارات، وهذا من خلال استعمال معامل **سبيرمان** (Spearman corrélation) لحساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محاور الاستبيان والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة.

- **التأكد من الاتساق الداخلي عند الوكالتين البنكيتين AGB, BNA**:

لكون أداة الدراسة (الاستبيان) تحتوي على ثلاث محاور أساسية كان لزاما علينا التأكد من الاتساق الداخلي لكل محور على حده، وتحصلنا على النتائج الملخصة في الجداول الآتية:

الجدول رقم(٣-٥): معاملات الارتباط بين درجات عبارات محور مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في البنك مع الدرجة الكلية للمحور

مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في البنك			
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
٠١	٠,٥٠٥**	**٠٤**	٠,٦٧٨**
٠٢	٠,٤١٠*	**٠٥**	٠,٦٣٨**
٠٣	٠,٤١٣*	**٠٦**	٠,٧٧٨**

**دالة احصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥/ * دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠١

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول المستخدمة من برامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول (٠٣-٠٥) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الخاص مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في البنك موجبة وتتراوح بين (٠,٧٧٨) في حدها الأعلى وبين (٠,٤١٠) في حدها الأدنى، وأن العبارات (٠١،٠٤،٠٥،٠٦)كانت دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، والعبارات (٠٢،٠٣) كانت دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠,٠١) الأمر الذي يدل على وجود اتساق داخلي، وبذلك تعتبر عبارات هذا المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الاتساق الداخلي لمحور المخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة:**

نوضح ذلك من خلال عرض الجدول رقم (٠٣-٠٦) كالآتي:

الجدول رقم (٣-٦): معاملات الارتباط بين درجات عبارات محور المخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة مع الدرجة الكلية للمحور

وسائل الدفع التقليدية والحديثة			
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
٠٧	٠,٦٤٢**	**١١**	٠,٣٢٠*
٠٨	٠,٤٨٢**	**١٢**	٠,٤٩٥**
٠٩	٠,٧٢٨**	**١٣**	٠,٦٣٦**
١٠	٠,٣٦٦*		

**دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥

* دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠١

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول المستخدمة من برامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول (٠٣-٠٦) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الخاص بالمخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة موجبة وتتراوح بين(٠,٧٢٨) في حدها الأعلى وبين (٠,٣٢٠) في حدها الأدنى، وأن العبارات (٠٧،٠٨،٠٩،١٢،١٣)كانت دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، والعبارة (١٠) كانت دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠,٠١) الأمر الذي يدل على وجود اتساق داخلي، وبذلك تعتبر عبارات هذا المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الاتساق الداخلي لمحور سبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة:**

نوضح ذلك من خلال عرض الجدول رقم (٠٣-٠٧) كالآتي:

الجدول رقم (٣-٧): معاملات الارتباط بين درجات عبارات بعد سبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة مع الدرجة الكلية للمحور

بعد تحديات السياسة الحكومية والداخلية لبنك		بعد الرقابة على إجراءات أنظمة الدفع الحديثة	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١٤	٠,٦٢٤**	١٨	٠,٧٩٩**
١٥	٠,٨٤٢**	١٩	٠,٧٦٠**
١٦	٠,٦٠٧**	٢٠	٠,٨٢١**
١٧	٠,٤١١*	٢١	٠,٧٢٤**

**دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥

* دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠١

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول المستخدمة من برامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول (٠٣-٠٧) أن معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع أبعاد المحور الخاص بسبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة موجبة وتتراوح بين (٠,٨٤٢) في حدها الأعلى وبين (٠,٤١١) في حدها الأدنى، وأن العبارات (١٤،١٥،١٦،١٨،١٩،٢٠،٢١)كانت دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، والعبارة (١٧) كانت دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠,٠١) الأمر الذي يدل على وجود اتساق داخلي، وبذلك تعتبر عبارات هذا المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

ب. الخطوة الثانية:

- **ثبات الاستبيان:**

يعرف بأنه مدى قدرة الاستبيان على إعطاء نتائج مماثلة إذا ما طبقت تحت نفس الظروف والشروط، والثبات الداخلي يعتبر أحد أنواع الثبات، ويعتمد قياسه على تطبيق الاستبيان مرة واحدة على مجموع المستقصين ومن ثم تقدر العلاقة بين عباراته لتحديد قيمة الثبات.

من أشهر مقاييس الثبات الداخلي مقياس **ألفا كرونباخ** ويستخدم في حالة وجود أكثر من بديلين للإجابة، وهذا لمعالجة عبارات الاستبيان والتأكد من ثباتها وبعدها الحصول على معامل الثبات الكلي، فإذا وجدنا قيمة معامل الثبات **ألفا** للمقياس المستخدم في البحث كلها أكبر من (٠,٧٥) -وهذا الحد في نظر أغلب الباحثين الإحصائيين مقبول-، يمكننا القول أن المقياس يتمتع بالثبات. والجدول التالي يوضح ذلك.

- **التأكد من ثبات الاستبيان عند الوكالتين البنكيتين AGB, BNA:**

بعد إجراء اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ على الاستبيانات المستردة من الوكالتين تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (٠٣-٠٨).

الجدول(٣- ٨): معاملات ثبات الاستبيان للوكالتين البنكيتين AGB, BNA

محاور الاستبيان	عدد العبارات	معامل الثبات(ألفا كرونباخ)
محور مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في البنك	٠٦	٠,٦٣٠
محور المخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة	٠٧	٠,٦٦٧
محور سبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة	٠٨	٠,٧٦١
الاستبيان ككل	٢١	٠,٨٠٩

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج spss

من خلال الجدول (٠٣-١٥) يمكننا القول بأن معامل الثبات للمحاور الثلاث قد بلغت على التوالي (٠,٦٣٠،٠,٦٦٧،٠,٧٦١) وهي قيم تفوق ٠,٦٠ وقريبة من ١.

أما معامل الثبات للدراسة ككل فقد كانت قيمته (٠,٨٠٩) وهي قيمة تدل على ثبات عال تتمتع به أداة الدراسة ككل، مما يعني أننا متأكدون بنسبة (٨٠,٩%) من الحصول على نفس النتائج في حالة إعادة توزيع أداة الدراسة على نفس عينة البحث.

الفرع الثاني: تطبيق أداة الدراسة

١. مجتمع وعينة الدراسة:

من العوامل الأساسية التي يجب على أي باحث تحديدها قبل البدء في دراسته هي حصر مجتمع البحث، وهذا الأخير يتكون من جميع المفردات التي تشكل مشكل الدراسة، وقد يختلف عددهم أو حجمهم حسب هدفها ودرجة دقتها.

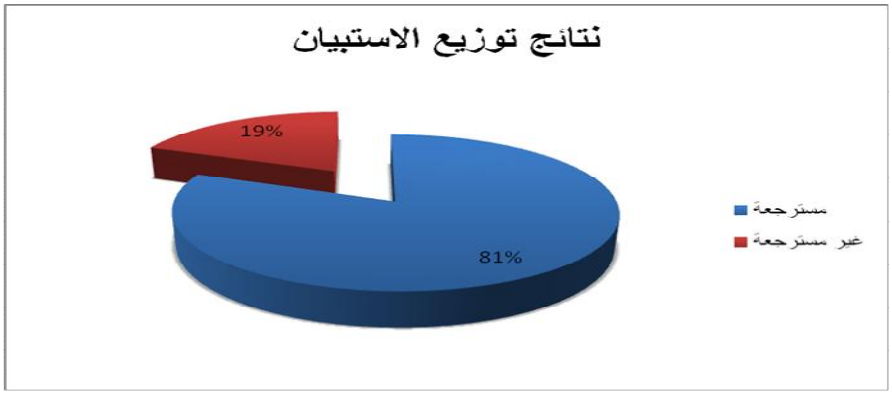
وفي دراستنا هذه، مجتمع البحث يشمل وكالتين بنكيتين التي كان عدد الموظفين بهما ٤٢، على اختلاف مستوياتهم، وقد كان حجم العينة يتمثل في ٤٢ فرد والذين مثلوا نسبة ١٠٠% من مجتمع الدراسة، وقد تم اختيار هذه العينة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة الأصلي وخاصة الذين لهم علاقة بوسائل الدفع التقليدية والحديثة.

٢. توزيع أداة الدراسة:

بعد الضبط النهائي لأداة الدراسة، قمنا بتطبيقها ميدانيا على عينة الدراسة وفقا للخطوات الآتية:

- عرض نموذج الاستبيان النهائي على الأستاذ المشرف، الذي أعطى الموافقة على الشروع بتطبيق أداة الدراسة على المستقصين.
- بعد انتهاء الموعد المحدد لاستلام الإجابات اتصلنا بالمكلفين بالتوزيع لاسترجاع الاستمارات، حيث استرجعنا (٣٤) استبيانا من أصل (٤٢) استبيانا موزعا، بنسبة استرجاع بلغت (٨٠,٩٥%)، في حين لم نتمكن من استرجاع (٨) استبيانا، أي أن نسبة الاستبيانات المفقودة بلغت(١٩,٠٥%) وهذا ما يمكن تمثيله إجمالا من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (٣-١٥): نتائج توزيع الاستبيان



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج برمجية SPSS

المطلب الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات المستعملة في الدراسة

تتجه أغلب الدراسات المعاصرة في العلوم الإدارية إلى الاعتماد على الأساليب الإحصائية للحصول على بيانات ومعلومات ذات علاقة، الأمر الذي يساعد على الربط والتحليل واستقراء النتائج بشكل أكثر دقة وموضوعية، من أجل الوصول إلى تقديم مقترحات وحلول أكثر نجاعة وفعالية.

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

قبل تحديد الاختبارات الملائمة للتأكد من فرضيات الدراسة الميدانية يجب معرفة طبيعة توزيع البيانات المتحصل عليها بعد تبويبها في برنامج الحزم الإحصائية، ولهذا استخدمنا اختبار **كولمجروف-سمرنوف** واختبار **شبيرو- ويلك** لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟، لأن معظم الاختبارات تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. يقوم هذا الاختبار على فرضين:

- **الفرض العدمي (H_0)**: بيانات العينة المسحوبة من مجتمع الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.
- **الفرض البديل (H_1)**: العينة المسحوبة من مجتمع الدراسة لا تتبع بياناتها التوزيع الطبيعي.

فإذا كان مستوى الدلالة أكبر من مستوى الدلالة ٠،٠٥ فإننا نقبل الفرض العدمي وعليه البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا، أما إن كان مستوى الدلالة أقل من مستوى الدلالة ٠،٠٥ فنقبل الفرض البديل وعليه البيانات لا تتوزع توزيعا طبيعيا.

- **التأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات في أداة الدراسة الموزعة في الوكالتين البنكيتين:**

والجدول الآتي يبين اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات أداة الدراسة.

الجدول (٣–٩): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات في الوكالتين AGB, BNA

البيان	اختبار كولمجروف–سمرنوف		اختبار شبيرو– ويلك	
	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في البنك	٠,١٢٣	٠,٢٠٠	٠,٩٦٦	٠,٣٦٨
المخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة	٠,١٢٢	٠,٢٠٠	٠,٩٢١	٠,٠١٨
سبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة	٠,١٦١	٠,٢٠٠	٠,٩٠٥	٠,٠٠٦
اختبار التوزيع الطبيعي الكلي	٠,١٠٩	٠,٢٠٠	٠,٩٧١	٠,٤٩٨

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

يوضح الجدول (٠٣–٠٩) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات عند كولمجروف–سمرنوف وشبيرو– ويلك حيث أن مستوى الدلالة بلغ ٠،٢٠٠ وهي أكبر من مستوى الدلالة ٠،٠٥

الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم تجميعها اعتمدنا على برنامج الإعلام الآلي المسمى بالحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، والذي يرمز لها اختصارا (SPSS)، وذلك من أجل حساب: التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لتحديد استجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه محاور الدراسة الثلاثة.

- اختبار (Kolmogorov-Smirnov Test K-S) واختبار(Shapiro-Wilk) وذلك بغية التأكد من توزيع البيانات المستخرجة من الدراسة الميدانية.
- اختبار **ألفا كرونباخ** ((Cronbach's Alpha (α)) بغية تقدير ثبات الدراسة.
- معامل الارتباط **سيبرمان** (Spearman Corrélation Coefficient) وذلك لقياس العلاقات الارتباطية بين العبارات والأبعاد والمتغيرات.

- معامل **التباين الأحادي** (one-way-anova) وذلك لقياس العلاقات الارتباطية بين البيانات الشخصية ومحاور الدراسة.

المطلب الرابع: عرض وتحليل نتائج الدراسة

الفرع الأول: عرض البيانات الشخصية

تضمن الاستبيان جزءا خاصا بالمعلومات الشخصية للتعرف على خصائص عينة الدراسة وتوزيع أفراد العينة حسب متغيرات: الجنس، العمر، المستوى العلمي، مدة العمل في نشاط البنوك، عدد الدورات التدريبية، وكانت النتائج المتحصل عليها كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول(٣-١٠): يوضح النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	٢١	%٦١,٨
	أنثى	١٣	%٣٨,٢
العمر	من ٢٠ - إلى ٣٠ سنة	٠٦	%١٧,٦
	من ٣١- إلى ٥٠ سنة	٢٧	%٧٩,٤
	أكثر من ٥٠ سنة	٠١	%٢,٩
المستوى العلمي	ثانوي	٠٧	%٢٠,٦
	جامعي	٢٢	%٦٤,٧
	دراسات عليا	٠٥	%١٤,٧
مدة العمل في نشاط البنوك	من سنة إلى ٥ سنوات	١٥	%٤٤,١
	من ٦ سنوات إلى ١١ سنة	٠٧	%٢٠,٦
	من ١٢ سنة فأكثر	١٢	%٣٥,٣
عدد الدورات التدريبية	لم يجري أي دورة	١٢	%٣٥,٣
	دورة واحدة	٠٦	%١٧,٦
	دورتان	٠٥	%١٤,٧
	٣ دورات	٠٥	%١٤,٧
	٤ دورات فأكثر	٠٦	%١٧,٦

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- **توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا للجنس:**

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث بـ ٢٣,٦%، حيث أن ٢١ من أفراد العينة الذين أجريت عليهم الدراسة من مجموع ٣٤ موظفي الوكالات البنكية هم ذكور بنسبة تقدر بـ (٦١,٨%) وهي الفئة الأكبر، في حين أن ١٣ منهم هن إناث يمثلن نسبة تقدر بـ (٣٨,٢%) من إجمالي موظفي الوكالات البنكية من عينة الدراسة.

- **توزيع عينة الدراسة حسب العمر:**

يوضح الجدول أن أغلبية موظفي الوكالات البنكية من عينة الدراسة أعمارهم محصورة بين ٣١إلى ٥٠ سنة بنسبة (٧٩,٤%).

- **توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي:**

ويتبين من الجدول أن معظم عينة الدراسة حاصلون على مستوى جامعي بنسبة (٦٤,٧%).

- **توزيع عينة الدراسة حسب مدة العمل في نشاط البنوك:**

ويتبين من خلال الجدول أن معظم عينة الدراسة تقع **مدة عملهم في نشاط البنوك** بين من سنة إلى ٥ سنوات بنسبة (٤٤,١%) وهذا ما يتوافق مع أعمارهم.

- **توزيع عينة الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية:**

ويتبين من خلال الجدول أن عدد الدورات التدريبية لأفراد عينة الدراسة لم يجروا أي دورة حيث بلغ عدد الموظفين بالوكالات البنكية ١٢ موظف بنسبة(٣٥,٣%).

الفرع الثاني: عرض النتائج المتعلقة بعبارات الاستبيان

- **تقييم مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في البنك:**

ونهدف من خلاله إلى إعطاء تصور عام عن رؤية موظفي الوكالات البنكية بولاية المدية عن مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في البنك وذلك من خلال عبارات للدلالة عليه، يتكون هذا المحور من٠٦ عبارات.

ومن أجل تحليلها قمنا بحساب التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك لمعرفة درجة موافق موظفي الوكالات البنكية بولاية المدية اتجاه كل عبارة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(٣–١١):عرض النتائج المتعلقة بعبارات الاستبيان الخاصة بتقييم مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في البنك

الترتيب	العبارة	موافق جدا	موافق	غير موافق	غير موافق جدا	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
		التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
٢	تراجعت نسبة استخدام وسائل الدفع التقليدية مع ظهور وسائل الدفع الحديثة	٠٨	١٧	٠٨	٠١	٢,٩٧	٠,٨٣٤	موافق
		%٢٣,٥	%٥٠	%٢٣,٥	%٢,٩			
٥	يتوقف مدى استخدام البطاقة الالكترونية على ثقافة الزبون (الوعي المصرفي)	١٧	١٣	٠٤	٠	٣,٣٨	٠,٦٩٧	موافق جدا
		%٥٠	%٣٨,٢	%١١,٨	%٠			
٦	تسهيلات المعاملات المالية تلعب دور في التأثير على جذب الزبون	٢٥	٠٨	٠١	٠	٣,٧١	٠,٥٢٤	موافق جدا
		%٧٣,٥	%٢٣,٥	%٢,٩	%٠			
٤	ضعف الإعلام والإشهار فيما يخص وسائل الدفع التقليدية والحديثة	٠٦	١٧	١٠	٠١	٢,٨٢	٠,٧٥٨	موافق

		%١٧,٦	%٥٠	%٢٩,٤	%٢,٩		
٣	عدم شعور العملاء بالأمان عند التعامل بوسائل الدفع الحديثة	٠٧	١٣	١٣	٠١	**٢,٧٦**	**٠,٨١٩**	موافق
		%٢٠,٦	%٣٨,٢	%٣٨,٢	%٢,٩			
١	الخوف من التقنيات الجديدة وعدم إلمام المستخدمين بها	٠٧٢	١٨	٠٦	٠٢	**٢,٨٥**	**٠,٨٥٧**	موافق
		%٢٠,٦	%٥٢,٩	%١٧,٦	%٨,٨			
المجموع بشكل عام						**٣,٠٨**	**٠,٧٤٨**	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول(٠٣-١١) أن معظم موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية من عينة الدراسة لديهم رأيا **موافق** على ما جاء في محور **مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في البنك**، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام المرجح لهذا المحور إذ بلغ (٣,٠٨) بانحراف معياري قدره (٠,٧٤٨)، مما يشير إلى وجود تباين قليل في اتجاهات معظم موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية من عينة الدراسة حول ما جاء في هذا المحور.

وانطلاقا من النتائج الواردة فيه يمكن ترتيب العبارات المشكلة للمحور الخاص **مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في البنك** تنازليا من الاتجاه الأقوى إلى الأقل وذلك بناءا على المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري الخاص بإجابة الموافقين كما يلي:

جاءت العبارة ٠٦ والتي تضمنت "الخوف من التقنيات الجديدة وعدم إلمام المستخدمين بها" في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها لدى موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (٢,٨٥) بانحراف معياري قدره (٠,٨٥٧)، وعليه تقع العبارة ضمن مجال **موافق**، واكبر درجة موافقة

بلغت ٢٠,٦% إذ **وافقوا بشدة** عليها، وهذا راجع إلى نقص ثقافة وثقة المتعاملين بهاته الوسائل، ولكن هناك تشتتا كبيرا في إجابات عينة الموافقين، وهذا ما يفسره الانحراف المعياري.

جاءت العبارة ٠١ والتي تضمنت "تراجعت نسبة استخدام وسائل الدفع التقليدية مع ظهور وسائل الدفع الحديثة "في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها لدى موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (٢,٩٧) بانحراف معياري قدره(**٠,٨٣٤**)، وعليه تقع العبارة ضمن مجال **موافق**.
جاءت العبارة ٠٥ والتي تضمنت "عدم شعور العملاء بالأمان عند التعامل بوسائل الدفع الحديثة" في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها لدى موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها(٢,٧٦) بانحراف معياري قدره (**٠,٨١٩**)، وعليه تقع العبارة ضمن مجال **موافق**.
جاءت العبارة ٠٤ والتي تضمنت "ضعف الإعلام والإشهار فيما يخص وسائل الدفع التقليدية والحديثة" في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها لدى موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (٢,٨٢) بانحراف معياري قدره (**٠,٧٥٨**)، وعليه تقع العبارة ضمن مجال **موافق**.

جاءت العبارة ٠٢ والتي تضمنت "يتوقف مدى استخدام البطاقة الإلكترونية على ثقافة الزبون (الوعي المصرفي)" في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها لدى موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (٣,٣٨) بانحراف معياري قدره(**٠,٦٩٧**)، وعليه تقع العبارة ضمن مجال **موافق**.

جاءت العبارة ٠٣ والتي تضمنت "تسهيلات المعاملات المالية تلعب دور في التأثير على جذب الزبون"في المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة عليها لدى موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (٣,٧١) بانحراف معياري قدره (**٠,٥٢٤**) وعليه تقع العبارة ضمن مجال **موافق**.

- **تقييم المخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة:**

ونهدف من خلاله إلى إعطاء تصور عام عن رؤية موظفي الوكالتين البنكيتين بولاية المدية عن مدى تقييمهم للمخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة، وذلك من خلال عبارات للدلالة عليه، ويتكون هذا المحور من٠٧ عبارات، ومن أجل تحليلها قمنا بحساب التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك لمعرفة درجة موافق موظفي الوكالات البنكية بولاية المدية اتجاه كل عبارة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(٣-١٢):عرض النتائج المتعلقة بعبارات الاستبيان الخاصة بتقييم المخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة

الترتيب	العبارة	موافق جدا		موافق		غير موافق		غير موافق جدا		المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
٣	العطل المتكرر على مستوى أجهزة الصراف الآلي (DAB,GAB)	١٣	%٣٨,٢	١١	%٣٢,٤	٠٨	%٢٣,٥	٠٢	%٥,٩	**٣,٠٣**	**٠,٩٣٧**	موافق
٤	عدم استعمال البطاقة البنكية من قبل العملاء سببه فقدان الثقة في وسائل الدفع الحديثة.	٠٧	%٢٠,٦	١١	%٣٢,٤	١٥	%٤٤,١	٠١	%٢,٩	**٢,٧١**	٠,٨٣٦	موافق

٢	عدم توفر النقود على مستوى الموزعات الآلية وكذا الانقطاعات المتكررة على شبكة الاتصال	٧.	١٣	١٠	٠٤	**٢,٦٨**	**٠,٩٤٥**	موافق
		%٢٠,٦	%٣٨,٢	%٢٩,٤	%١١,٨			
٥	عدم إجراء المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي	٠٥	١٥	١٣	٠١	**٢,٧١**	**٠,٧٦٠**	موافق
		%١٤,٧	%٤٤,١	%٣٨,٢	%٢,٩			
٧	ارتفاع تكلفة المدفوعات التقليدية	٠	٠٨	٢٠	٠٦	**٢,٠٦**	**٠,٦٤٩**	غير موافق
		%٠	%٢٣,٥	%٥٨,٨	%١٧,٦			
٦	انتشار ظاهرة الشيكات بدون رصيد	١١	١٧	٠٦	٠	**٣,١٥**	**٠,٧٠٢**	موافق
		%٣٢,٤	%٥٠	%١٧,٦	%٠			
١	انعدام الأمان وسهولة تزوير (التوقيعات) وسرقة أو ضياع (الأوراق التجارية)	٠٨	٠٩	١٤	٠٣	**٢,٦٥**	**٠,٩٥٠**	موافق
		%٢٣,٥	%٢٦,٥	%٤١,٢	%٨,٨			
المجموع بشكل عام						**٢,٧١**	**٠,٨٢٥**	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج spss

يتضح من خلال الجدول(٠٣-١٢) أن معظم موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية من عينة الدراسة لديهم رأيا **موافق** على ما جاء في محور **المخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة**، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام المرجح لهذا المحور إذ بلغ (٢,٧١) بانحراف معياري قدره(**٠,٨٢٥**)، مما يشير إلى وجود تباين قليل في اتجاهات معظم موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية من عينة الدراسة حول ما جاء في هذا المحور.

وانطلاقا من النتائج الواردة فيه يمكن ترتيب العبارات المشكلة للمحور الخاص **بالمخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة** تنازليا من الاتجاه الأقوى إلى الأقل، وذلك بناءا على المتوسط الحسابي المرجح، والانحراف المعياري الخاص بإجابة الموافقين كما يلي:

جاءت العبارة ١٣ والتي تضمنت "انعدام الأمان وسهولة تزوير (التوقيعات) وسرقة أو ضياع (الأوراق التجارية)" في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها لدى موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها(٢,٦٥) بانحراف معياري قدره(٠,٩٥٠)، وعليه تقع العبارة ضمن مجال **موافق**، ، واكبر درجة موافقة بلغت ٢٣,٥% إذ **وافقوا بشدة** عليها، وهذا راجع إلى الخوف من ضياع الأوراق التجارية، وتزوير التوقيعات، ولكن هناك تشتتا كبيرا في إجابات عينة الموافقين، وهذا ما يفسره الانحراف المعياري.

جاءت العبارة ٠٩ والتي تضمنت "عدم توفر النقود على مستوى الموزعات الآلية وكذا الانقطاعات المتكررة على شبكة الاتصال"في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها لدى موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها(٢,٦٨) بانحراف معياري قدره(**٠,٩٤٥**)، وعليه تقع العبارة ضمن مجال **موافق**.

جاءت العبارة ٠٧ والتي تضمنت "العُطل المتكرر على مستوى أجهزة الصراف الآلي (DAB,GAB)"في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها لدى موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها(٣,٠٣) بانحراف معياري قدره(**٠,٩٣٧**)، وعليه تقع العبارة ضمن مجال **موافق**.

جاءت العبارة ٠٨ والتي تضمنت "عدم استعمال البطاقة البنكية من قبل العملاء سببه فقدان الثقة في وسائل الدفع الحديثة" في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها لدى موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها(٢,٧١) بانحراف معياري قدره(**٠,٨٣٦**)، وعليه تقع العبارة ضمن مجال **موافق**.

جاءت العبارة ١٠ والتي تضمنت "عدم إجراء المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي" في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها لدى موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها(٢,٧١) بانحراف معياري قدره(**٠,٧٦٠**)، وعليه تقع العبارة ضمن مجال **موافق**.

جاءت العبارة ١٢ والتي تضمنت "انتشار ظاهرة الشيكات بدون رصيد" في المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة عليها لدى موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها(٣,١٥) بانحراف معياري قدره (**٠,٧٠٢**)، وعليه تقع العبارة ضمن مجال **موافق**.

جاءت العبارة ١١ والتي تضمنت "ارتفاع تكلفة المدفوعات التقليدية" في المرتبة السابعة من حيث درجة الموافقة عليها لدى موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها(٢,٠٦) بانحراف معياري قدره (**٠,٦٤٩**)، وعليه تقع العبارة ضمن مجال **موافق**.

- **تقييم سبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة:**

ونهدف من خلاله إلى إعطاء تصور عام عن رؤية موظفي الوكالات البنكية بولاية المدية عن مدى تقييمهم لسبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة، وذلك من خلال عبارات للدلالة عليه، ويتكون هذا المحور من٠٨ عبارات، ومن أجل تحليلها قمنا بحساب التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وذلك لمعرفة درجة موافق موظفي الوكالات البنكية بولاية المدية اتجاه كل عبارة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(٣-١٣): عرض النتائج المتعلقة بعبارات الاستبيان الخاصة بتقييم سبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة

الترتيب	العبارة	موافق جدا		موافق		غير موافق		غير موافق جدا		المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة			
٠٢	توفير بنية تشريعية وقانونية تساهم في توفير مناخ ملائم للخدمات المصرفية الحديثة	١٤	%٤١,٢	١٨	%٥٢,٩	٠١	%٢,٩	٠١	%٢,٩	٣,٣٢	٠,٦٨٤	موافق جدا
٠١	التساهل في السياسات الضريبية التي تفرض على أداء الخدمات والمعاملات المصرفية الحديثة	١٤	%٤١,٢	١١	%٣٢,٤	٠٨	%٢٣,٥	٠١	%٢,٩	٣,١٢	٠,٨٨٠	موافق
٠٨	التركيز على عمليات البحوث للخدمات المصرفية الحديثة مما يقوي من بنية تطوير تلك الخدمات.	١٦	%٤٧,١	١٧	%٥٠	٠١	%٢,٩	٠	%٠	٣,٤٤	٠,٥٦١	موافق جدا
٠٥	التركيز على عمليات البحوث للخدمات المصرفية الحديثة مما يقوي من بنية تطوير تلك الخدمات.	٢٤	%٧٠,٦	٠٩	%٢٦,٥	٠	%٠	٠١	%٢,٩	٣,٦٥	٠,٦٤٦	موافق جدا
٠٦	وضع إجراءات كافية لحماية حسابات العملاء	١٩	%٥٥,٩	١٣	%٣٨,٢	٠٢	%٥,٩	٠	%٠	٣,٥٠	٠,٦١٥	موافق جدا

٠٤	يتم إجراء صيانة دورية للنظام لتحقيق الأمن والسلام	١٧	١٦	٠	٠١	**٣,٤٤**	**٠,٦٦٠**	موافق جدا
		%٥٠	%٤٧,١	%٠	%٢,٩			
٠٣	يتم استخدام نظام التشفير والتوقيعات الالكترونية المشفرة في التعاملات	٢٠٢	١٣	٠	٠١	**٣,٥٣**	**٠,٦٦٢**	موافق جدا
		%٥٨,٨	%٣٨,٢	%٠	%٢,٩			
٠٧	توفير كفاءات وخبرات عالية في أداء العمليات المصرفية الحديثة	١٨	١٥	٠١	٠	**٣,٥٠**	**٠,٥٦٤**	موافق جدا
		%٥٢,٩	%٤٤,١	%٢,٩	%٠			
المجموع بشكل عام						**٣,٤٣**	**٠,٦٥٩**	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول المستخرجة من برنامج spss .

يتضح من خلال الجدول(٠٣-١٣) أن معظم موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية من عينة الدراسة لديهم رأيا **موافق جدا** على ما جاء في محور **سبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة**، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام المرجح لهذا المحور إذ بلغ (٣,٤٣) بانحراف معياري قدره(**٠,٦٥٩**)، مما يشير إلى وجود تباين قليل في اتجاهات معظم موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية من عين الدراسة حول ما جاء في هذا المحور.

وانطلاقا من النتائج الواردة فيه يمكن ترتيب العبارات المشكلة للمحور الخاص سبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة تنازليا من الاتجاه الأقوى إلى الأقل، وذلك بناءا على المتوسط الحسابي المرجح، والانحراف المعياري الخاص بإجابة الموافقين كما يلي:

جاءت العبارة ١٥ والتي تضمنت "التساهل في السياسات الضريبية التي تفرض على أداء الخدمات والمعاملات المصرفية الحديثة" في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها لدى موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية ، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها(٣,١٢) بانحراف معياري قدره (٠,٨٨٠)، وعليه تقع

العبارة ضمن مجال **موافق جدا**، واكبر درجة موافقة بلغت ٣٢،٤%إذ **وافقوا بشدة** عليها، وهذا راجع إلى تجاوب العملاء مع سياسة التسهيلات الضريبية المعتمدة من طرف البنك، ولكن هناك تشتتا كبيرا في إجابات عينة الموافقين، وهذا ما يفسره الانحراف المعياري.

جاءت العبارة ١٤ والتي تضمنت "توفير بنية تشريعية وقانونية تساهم في توفير مناخ ملائم للخدمات المصرفية الحديثة" في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها لدى موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها(٣,٣٢) بانحراف معياري قدره (**٠,٦٨٤**)، وعليه تقع العبارة ضمن مجال **موافق**.

جاءت العبارة ٢٠ والتي تضمنت "يتم استخدام نظام التشفير والتوقيعات الالكترونية المشفرة في التعاملات" في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها لدى موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها(٣,٥٣) بانحراف معياري قدره (**٠,٦٦٢**)، وعليه تقع العبارة ضمن مجال **موافق**.

جاءت العبارة ١٩ والتي تضمنت "يتم إجراء صيانة دورية للنظام لتحقيق الأمن والسلام" في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها لدى موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها(٣,٤٤) بانحراف معياري قدره (**٠,٦٦٠**)، وعليه تقع العبارة ضمن مجال **موافق**.

جاءت العبارة ١٧ والتي تضمنت "حرص البنك على توفير خدمة التعامل بالوسائل الحديثة في أماكن متعددة وعلى مدار٧/٧ أيام و٢٤/٢٤ ساعة" في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة عليها لدى موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها(٣,٦٥) بانحراف معياري قدره (**٠,٦٤٦**)، وعليه تقع العبارة ضمن مجال **موافق**.

جاءت العبارة ١٨ والتي تضمنت "وضع إجراءات كافية لحماية حسابات العملاء" في المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة عليها لدى موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها(٣,٥٠) بانحراف معياري قدره (**٠,٦١٥**)، وعليه تقع العبارة ضمن مجال **موافق**.

جاءت العبارة ٢١ والتي تضمنت "توفير كفاءات وخبرات عالية في أداء العمليات المصرفية الحديثة" في المرتبة السابعة من حيث درجة الموافقة عليها لدى موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها(٣,٥٠) بانحراف معياري قدره (**٠,٥٦٤**)، وعليه تقع العبارة ضمن مجال **موافق**.

جاءت العبارة ١٦ والتي تضمنت "التركيز على عمليات البحوث للخدمات المصرفية الحديثة مما يقوي من بنية تطوير تلك الخدمات" في المرتبة الثامنة من حيث درجة الموافقة عليها لدى موظفي الوكالات البنكية لولاية المدية، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها(٣,٤٤) بانحراف معياري قدره (**٠,٥٦١**)، وعليه تقع العبارة ضمن مجال **موافق**.

الفرع الثالث: اختبار التباين الأحادي

- **الفرض العدمي (H_0):**

لا توجد فروق بين متوسطات إجابات موظفي الوكالات البنكية نحو محاور الدراسة الثلاثة باختلاف المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المستوى العلمي، مدة العمل في نشاط البنوك، عدد الدورات التدريبية).

- **الفرض البديل (H_1):**

توجد فروق بين متوسطات إجابات موظفي الوكالات البنكية نحو محاور الدراسة الثلاثة باختلاف المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المستوى العلمي، مدة العمل في نشاط البنوك، عدد الدورات التدريبية).

- ✓ إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من أو تساوي (٠,٠٥) نرفض فرضية العدم(H_0)، ونقبل الفرضية البديلة (H_1).
- ✓ إذا كانت قيمة الاحتمال أكبر من (٠,٠٥) نقبل فرضية العدم(H_0)، ونرفض الفرضية البديلة (H_1).

ولاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى ثلاث فرضيات فرعية، وللتأكد من صحتها قمنا بإجراء تحليل التباين الأحادي (one-way-anova) لهذه الفرضيات كمايلي:

١. الفرضية الفرعية الأولى:

وتتضمن هذه الفرضية (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات موظفي الوكالات البنكية نحو محور مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في البنك في الفرع، باختلاف المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المستوى العلمي، مدة العمل في نشاط البنوك، عدد الدورات التدريبية) التي يتميزون بها)، والجدول التالي يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي لهذه الفرضية.

الجدول رقم (٣-١٤): نتائج تحليل التباين الأحادي للفرضية الفرعية الأولى

اسم المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الجنس	بين المجموعات	٣,٣١٣	١٠	٠,٣٣١	١,٦١٥	٠,١٦٤
	داخل المجموعات	٤,٧١٧	٢٣	٠,٢٠٥		
العمر	بين المجموعات	١,٠٤٨	١٠	٠,١٠٥	٠,٤٦٢	٠,٨٩٧
	داخل المجموعات	٥,٢١٧	٢٣	٠,٢٢٧		
المستوى العلمي	بين المجموعات	٢,٣٣٢	١٠	٠,٢٣٣	٠,٥٦٢	٠,٨٢٨
	داخل المجموعات	٩,٥٥٠	٢٣	٠,٤١٥		

مدة العمل في نشاط البنوك	بين المجموعات	٤,٨٠٢	١٠	٠,٤٨٠	٠,٥٠٤	٠,٨٧٠
	داخل المجموعات	٢١,٩٣٣	٢٣	٠,٩٥٤		
عدد الدورات التدريبية	داخل المجموعات	٢٠,٨٦٣	١٠	٢,٠٨٦	٠,٨٣٩	٠,٥٩٧
	داخل المجموعات	٥٧,١٦٧	٢٣	٢,٤٨٦		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

انطلاقا من الجدول رقم (٣-١٤) أعلاه نلاحظ:

- **بالنسبة للجنس:**

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في البنك في الفرع باختلاف الجنس، حيث جاءت قيمة ف (١،٦١٥)، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (٠،٠٥).

- **بالنسبة للعمر:**

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية و الحديثة في البنك في الفرع باختلاف العمر، حيث جاءت قيمة ف (٠،٤٦٢)، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (٠،٠٥).

- **بالنسبة للمستوى التعليمي:**

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في البنك في الفرع باختلاف المستوى التعليمي، حيث جاءت قيمة ف (٠،٥٦٢)، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (٠،٠٥).

- **بالنسبة لمدة العمل في نشاط البنوك:**

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية و الحديثة في البنك في الفرع باختلاف مدة العمل في نشاط البنوك، حيث جاءت قيمة ف (٠،٥٠٤)، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (٠،٠٥).

- **بالنسبة لعدد الدورات التدريبية:**

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في البنك في الفرع باختلاف عدد الدورات التدريبية، حيث جاءت قيمة ف (٠،٨٣٩)، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (٠،٠٥).

٢. الفرضية الفرعية الثانية:

وتتضمن هذه الفرضية (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات موظفي الوكالات البنكية نحو محور المخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في الفرع باختلاف المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المستوى العلمي، مدة العمل في نشاط البنوك، عدد الدورات التدريبية) التي يتميزون بها)، والجدول التالي يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي لهذه الفرضية.

الجدول رقم (٣-١٥): نتائج تحليل التباين الأحادي للفرضية الفرعية الثانية

اسم المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الجنس	بين المجموعات	١,٧٧٩	٠٩	٠,١٩٨	٠,٧٥٩	٠,٦٥٤
	داخل المجموعات	٦,٢٥٠	٢٤	٠,٢٦٠		
	بين المجموعات	٢,٠٩٨	٠٩	٠,٢٣٣		

العمر	داخل المجموعات	٤,١٦٧	٢٤	٠,١٧٤	١,٣٤٣	٠,٢٦٨
المستوى العلمي	بين المجموعات	٣,٣١٦	٠٩	٠,٣٦٨	١,٠٣٢	٠,٤٤٤
	داخل المجموعات	٨,٥٦٧	٢٤	٠,٣٥٧		
مدة العمل في نشاط البنوك	بين المجموعات	٥,٢٣٥	٠٩	٠,٥٨٢	٠,٦٤٩	٠,٧٤٥
	داخل المجموعات	٢١,٥٠٠	٢٤	٠,٨٩٦		
عدد الدورات التدريبية	داخل المجموعات	١٧,٥٧٩	٠٩	١,٩٥٣	٠,٧٧٥	٠,٦٤٠
	داخل المجموعات	٦٠,٤٥٠	٢٤	٢,٥١٩		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

انطلاقا من الجدول رقم (٠٣-١٥) أعلاه نلاحظ:

- **بالنسبة للجنس:**

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور المخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في الفرع باختلاف الجنس، حيث جاءت قيمة ف (٠،٧٥٩)، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (٠،٠٥).

- **بالنسبة للعمر:**

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور المخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في الفرع باختلاف العمر، حيث جاءت قيمة ف (١،٣٤٣)، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (٠،٠٥).

- **بالنسبة للمستوى التعليمي:**

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور المخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في الفرع باختلاف المستوى التعليمي، حيث جاءت قيمة ف (١،٠٣٢)، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (٠،٠٥).

- **بالنسبة لمدة العمل في نشاط البنوك:**

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في الفرع باختلاف مدة العمل في نشاط البنوك، حيث جاءت قيمة ف (٠،٦٤٩)، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (٠،٠٥).

- **بالنسبة لعدد الدورات التدريبية:**

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور المخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في الفرع باختلاف عدد الدورات التدريبية، حيث جاءت قيمة ف (٠،٧٧٥)، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (٠،٠٥).

٣. الفرضية الفرعية الثالثة:

وتتضمن هذه الفرضية (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات موظفي الوكالات البنكية نحو محور سبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة في الفرع باختلاف المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، المستوى العلمي، مدة العمل في نشاط البنوك، عدد الدورات التدريبية) التي يتميزون بها)، والجدول التالي يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي لهذه الفرضية.

الجدول رقم (٣-١٦): نتائج تحليل التباين الأحادي للفرضية الفرعية الثالثة

اسم المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الجنس	بين المجموعات	١,٢٧٩	٠٩	٠,١٤٢	٠,٥٠٥	٠,٨٥٦
	داخل المجموعات	٦,٧٥٠	٢٤	٠,٢٨١		
العمر	بين المجموعات	١,٠٨١	٠٩	٠,١٢٠	٠,٥٥٦	٠,٨١٩
	داخل المجموعات	٥,١٨٣	٢٤	٠,٢١٦		
المستوى العلمي	بين المجموعات	٣,٣٤٩	٠٩	٠,٣٧٢	١,٠٤٧	٠,٤٣٤
	داخل المجموعات	٨,٥٣٣	٢٤	٠,٣٥٦		
مدة العمل في نشاط البنوك	بين المجموعات	٤,٦٥٢	٠٩	٠,٥١٧	٠,٥٦٢	٠,٨١٤
	داخل المجموعات	٢٢,٠٨٣	٢٤	٢,١٧٧		
عدد الدورات التدريبية	داخل المجموعات	١٩,٥٩٦	٠٩	٢,١٧٧	٠,٨٩٤	٠,٥٤٥
	داخل المجموعات	٥٨,٤٣٣	٢٤	٢,٤٣٥		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

انطلاقا من الجدول رقم (٣-١٦) أعلاه نلاحظ:

- **بالنسبة للجنس:**

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور سبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة في الفرع باختلاف الجنس، حيث جاءت قيمة ف (٠،٥٠٥)، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (٠،٠٥).

- **بالنسبة للعمر:**

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور سبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة في الفرع باختلاف العمر، حيث جاءت قيمة ف (٠،٥٥٦)، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (٠،٠٥).

- **بالنسبة للمستوى التعليمي:**

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور سبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة في الفرع باختلاف المستوى التعليمي، حيث جاءت قيمة ف (١،٠٤٧)، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (٠،٠٥).

- **بالنسبة لمدة العمل في نشاط البنوك:**

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور سبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة في الفرع باختلاف مدة العمل في نشاط البنوك، حيث جاءت قيمة ف (٠،٥٦٢)، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (٠،٠٥).

- **بالنسبة لعدد الدورات التدريبية:**

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة نحو محور سبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة في الفرع باختلاف عدد الدورات التدريبية، حيث جاءت قيمة ف (٠،٨٩٤)، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (٠،٠٥).

الفرع الثالث: أثر ظهور وسائل الدفع الحديثة على استمرارية وسائل الدفع التقليدية

لمعرفة مدى تأثير ظهور وسائل الدفع الحديثة على التقليدية في البنوك قمنا بإجراء دراسة على عينة من الموظفين في وكالتين بنكيتين وكانت النتائج التي توصلنا إليها من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$\mathbf{Y= B_0 + B_1X_1}$ $\mathbf{t= B_1 = ٠,٠٦}$

$\mathbf{Y= ٢,٥٠٦ + ٠,٢٢X_1}$ $\mathbf{t= B_0 = ٠,٠٠٠}$

$\mathbf{R^2= ٠,١٠٦}$ $\mathbf{R= ٠,٠٧٨}$

بحيث:

Y: تمثل المتغير التابع / X: تمثل المتغير المستقل / B: معامل الانحدار .

بما أن $tB_0 <$ ٠,٠٥ فإنه دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

و $tB_1 >$ ٠,٠٥ فإنه غير دال إحصائيا عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

بما أن معامل التحديد المصحح R يمثل ٧,٨%

جدول رقم (٣–١٧): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير وسائل الدفع الحديثة في وسائل الدفع التقليدية

المتغير التابع	R معامل الارتباط	R معامل التحديد المصحح	R^2 معامل التحديد	DFدرجات الحرية	Sig	B معامل الانحدار	T المحسوبة	Sig
وسائل الدفع الحديثة	٠,٣٢٦	٠,٠٧٨	٠,١٠٦	٣٢	٠,٠٠٠	٠,٣٢٦	١,٩٥٢	٠,٠٠٠

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برمجية SPSS.

يوضح الجدول (٠٣-١٧) أثر وجود وسائل الدفع الحديثة على وسائل الدفع التقليدية في الوكالتين البنكيتين AGB, BNA بالمدية إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير طفيف جدا ذي دلالة إحصائية، إذ بلغ معامل الارتباط R(٠,٣٢٦) عند مستوى (α<= ٠,٠٥)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (٠,١٠٦)، أما معامل التحديد المصحح R (٠,٠٧٨)أي أن ما قيمته (٠,٠٧٨) من التغيرات في التعامل بوسائل الدفع التقليدية بالوكالتين البنكيتين AGB, BNA بالمدية ناتج عن التغير في التطور الحاصل في وسائل الدفع الحديثة كما بلغت قيمة T المحسوبة والبالغة (١,٩٥٢) التي بينت معنوية درجة تأثير وسائل الدفع الحديثة وهي دالة عند مستوى (α<= ٠,٠٥).

ومنه نستنتج أنه يوجد أثر طفيف جدا بين وسائل الدفع التقليدية والحديثة وهذا لا يعني أن وسائل الدفع الحديثة تلغي نهائيا وسائل الدفع التقليدية وإنما تعتبر حافزا لتطويرها، باعتبار أن وسائل الدفع الحديثة هي الأخرى خلقت العديد من المخاطر.

خلاصة

من خلال هذا الفصل حاولنا معرفة مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة في الجزائر بالوكالات البنكية بالمدية، حيث قمنا باعتماد أسلوب الاستبيان هذا الأخير تم من خلاله وضع مجموعة من العبارات تتناسب ومحاور الدراسة على عينة شملت ٤٢ موظف.

وبعد القيام بالمعالجة الإحصائية اللازمة للتحليل وجدنا أن الموظفين بالوكالات البنكية راضون على أن نسبة استخدام وسائل الدفع الحديثة أكبر منها في التقليدية بالرغم من أن هناك تخوف من التقنيات الجديدة وعدم إلمام المستخدمين بها، ولكن هذا لا يلغي تماما التعامل بوسائل الدفع التقليدية وإنما يطور من آليات استخدامها، وذلك استنادا على أن مستوى موافق كان غالب على كل فقرات الاستبيان، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى:

- بظهور وسائل الدفع الحديثة لم تهمل البنوك الوسائل التقليدية، بل قامت باستغلال التطورات التكنولوجية الحاصلة لصالحها من أجل التخلص والقضاء على معظم عيوبها.

- لم تكن وسائل الدفع الالكترونية التي اعتبرت الحل المثالي للمشاكل المطروحة من قبل الوسائل التقليدية في مستوى التوقعات، حيث خلقت هي الأخرى مشاكل وعيوب.

الفصل الثاني

السياق النظري لوسائل الدفع الحديثة

تمهيد

لقد ظهرت في أواخر العشرين مجموع من الظواهر المختلفة التي أبرزها التقدم التكنولوجي مثل التجارة الإلكترونية، ووسائل الدفع الالكترونية (الحديثة)، والنقود الالكترونية، والبنوك الالكترونية.

تجد وسائل الدفع الإلكترونية مجالًا واسعا في جميع مجالات التجارة سواء تجارة تقليدية أو إلكترونية، إذ ليس هناك ما يمنع أن يتم الاتفاق على الصفقة بطريقة تقليدية، أي يتم تنفيذ الصفقة بنفس الطرق التقليدية ولكن يتم الوفاء بطريقة إلكترونية، لكن يجب الاعتراف بأن وسائل الدفع الالكترونية (الحديثة) تجد مجالها الخصب في البنوك التجارية والتجارة الالكترونية، على ضوء هذا فإننا سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهم:

- **المبحث الأول**: عموميات حول وسائل الدفع الحديثة.
- **المبحث الثاني**: أنواع وسائل الدفع الحديثة.
- **المبحث الثالث**: كيفية حماية وسائل الدفع الحديثة من المخاطر المترتبة عنها.

المبحث الأول: عموميات حول وسائل الدفع الحديثة

كانت التجارة الالكترونية من أهم الأسباب التي أدت إلى استخدام وسائل الدفع الإلكترونية مما أدى إلى تحول النقود من شكلها المادي الملموس لتصبح تيار غير مرئي من الالكترونيات المحفوظة من البطاقات الذكية أو على قرص صلب للكمبيوتر أو على الفضاء ألمعلوماتي لشبكة الانترنت.

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الحديثة

تمثل وسائل الدفع الحديثة أهم مكونات نظام الدفع الالكتروني، وتنفذ فيه المعاملات بواسطة وسائل الدفع الحديثة (الالكترونية) ومصطلح الكتروني.

الفرع الأول: تعريف وسائل الدفع الحديثة

يقصد بوسائل الدفع الالكتروني على أنها: "مجموعة من الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات البنكية، والنقود الالكترونية، الشيكات الالكترونية"[١].

وسائل الدفع في الانترنت: "هي عبارة عن الصورة أو الوسيلة الالكترونية التقليدية للدفع والتي نستعملها في حياتنا اليومية، الفرق الأساسي بين الوسيلتين هي أن وسائل الدفع الالكترونية تتم كل عملياتها وتسير الكترونيا، ولا وجود للحوالات ولا للقطع النقدية"[٢].

---

[١] مفتاح صالح، فريدة معارفي،"**البنوك الالكترونية**"، منتدى موجه لإدارة الأعمال، بسكرة،الجزائر،٠٣/١٠/٢٠١٠، ص ٠٨، منقول من الموقع الالكتروني:

www.kantaji.com/media/١٣٤٧/c٢١٨.doc,١٦/٠٢/٢٠١٧،١٩ :٢٦.

[٢] بن رجدال جوهر،"**الانترنت والتجارة الالكترونية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة المدية، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ٨٣.

ويعرف الدفع الالكتروني على أنه: "عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو لخدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر، وإرسال البيانات عبر خط تليفوني أو شبكة ما أو طريقة إرسال البيانات"[١].

وعرفها المشرع الأردني على أنها: "تقنية استخدام وسائل كهربائية أو مغناطيسية ضوئية أو كهرومغناطيسية، أو أي وسائل مشابهة في تبادل المعلومات وتخزينها"[٢].

وحسب اللجنة الأوروبية: "هي عبارة عن قيمة نقدية مخزنة الكترونيا على حامل الكتروني مثل: بطاقة ذات رقاقة أو ذاكرة حاسوب، تصدر مقابل إيداع مبلغ مالي قيمته لا تقل عن القيمة النقدية الصادرة، يتم قبولها كوسيلة دفع من قبل كل المؤسسات مع تلك المصدرة لها، وتكون تحت تصرف مستعمليها كبديل الكتروني للقطع والأوراق النقدية"[٣].

أما في فرنسا عرف المصطلح الالكتروني: "أن له معنى واسع بحيث يشمل كل قطاعات الاتصال عن بعد، أي أنها استخدام لكل قطاعات الاتصال عن بعد"[٤].

وكتعريف شامل لوسائل الدفع الحديثة: "هي مجموعة من الوسائل والتقنيات الالكترونية التي تسمح بتحويل الأموال بشكل مستمر وآمن وذلك لتسديد دين ما على السلع والخدمات بصفة تلغي العلاقة المباشرة بين الدين والدائن"[٥].

---

[١] أيمن قديح،"**الدفع الالكتروني من يحميه؟** "، مقال، ٢٠٠٦/٠٦/٠٩، منشور على الموقع الالكتروني:
alyaseer.net/vb/show thread.php ?t=٤٩٠٤ .١٦/٠٢/٢٠١٧ ,٢٠:٢٥.

[٢] المادة(٠٢) من قانون المعاملات الأردنية،رقم **٨٥** لسنة٢٠٠١، ص ٠١، منشور على الموقع الالكتروني:
www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/jo/jo٠٥٨ar.pdf.١٦/٠٢/٢٠١٧،١٩:٥٠.

[٣] Articel ٢C, de la recommandation N°٩٧/٤٨٩/CE, de la commission européenne du ٣٠/٠٧/١٩٩٧, concernant les opération effectuées de paiement électronique, JOSE, N°L٢٠٨, par site web :
EUR-lex<EU Law and publications.<EUROPA<eur- lex.europa.eu.١٦/٠٢/٢٠١٧ ,١٥ :٤١.

[٤] مغني سليمة،"**وسائل الدفع الالكترونية وانعكاسها على الوطن العربي والجزائر خاصة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص إدارة أعمال، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ٢٠١٤، ص ٢٥.

[٥] حيدر أمير،"**الدفع الالكتروني من يحميه؟**"، مقال منشور بدون سنة على الموقع الالكتروني:
www.islamonline.net,١٦/٠٢/٢٠١٧،٢٠:٤٨.

الفرع الثاني: أهمية وسائل الدفع الحديثة

تتجلى أهمية وسائل الدفع الحديثة في كونها وسائل دفع ملائمة للتطور التكنولوجي والعلمي، فهي تعمل على إتمام الصفقات بشكل سريع مما يجعل الفرد المتعامل بها يربح الوقت والتنقل لمكان البائع بهدف تقديم النقود التقليدية (يد بيد)، فهي نقود مهمة في وقتنا الحاضر نتيجة لما تقدمه من مزايا كانت غائبة عند استعمالنا للنقود التقليدية[1].

كما أن اتساع نطاق التجارة الالكترونية يسمح بتضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الالكتروني، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية وكان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة وسيلة بديلة كالشيك وغيرها من وسائل الدفع التقليدية، لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية، كالعقود الالكترونية التي تبرم عبر شبكة الانترنت حيث تتوارى المعاملات الورقية، من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل الدفع (سداد) تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية، لهذا يتم الدفع الكترونيا[2].

الفرع الثالث: خصائص وسائل الدفع الحديثة

تتميز وسائل الدفع الحديثة بالخصائص الآتية:

١. يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية:

أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامهم لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم[3].

---

[1] يوسف مسعوداوي، جميلة سعيدي، "**وسائل الدفع الالكترونية**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة،الجزائر، ٢٦ – ٢٧ /٢٠١١/٠٤،ص ٠٢، منقولة من الموقع الالكتروني:

http://groups.google.com/d/topic/kantakjigroup/X٨XT١KNq١GS.١٦/٠٢/٢٠١٧،٢١:٢١

[2] السعيد بريكة،"**تحديات وسائل الدفع الالكتروني–دراسة استطلاعية من وجهة الموظفين بالوكالات البنكية لولاية أم البواقي–**"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١٤، ص ٥٧، منقول من الموقع الالكتروني:

www.univ.oeb.dz/JEFR/docs/num٠٢/٣.pdf.١٦/٠٢/٢٠١٧،١٤:٥٧.

[3] السعيد بريكة، "**واقع عمليات الصيرفة الالكترونية وأفاق تطورها في الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ٢٠١١، ص ص ١٥٢–١٥٦.

٢. يتم الدفع باستخدام النقود الالكترونية:

هي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل[١].

٣. يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد:

حيث يتم إبرام عقد بين أطراف متابعة المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت[٢].

٤. يتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين[٣]:

الأول: من خلال النقود المخصصة سلفا لهذا الغرض ومن ثم الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود.

الثاني: من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا توجد مبالغ مخصصة لهذا الغرض.

٥. يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات[٤]:

الأولى: شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.

الثانية: شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

المطلب الثاني: الأطراف المتعلقة بعملية الدفع

يعد الدفع الالكتروني أو الوفاء الالكتروني تقنية معقدة لتحقيق أهدافها وتنفيذ التزامات مستعمليها، بما يستوجب تدخل أطراف أخرى لخصوصية هذه التقنية التي تتم عبر الدعامة الالكترونية، وتتداخل في هذه العملية مجموعة من الأطراف وهي (الجهة المصدرة للبطاقة، حامل البطاقة، التاجر الذي يبيع بها).

---

[١] محمد حسين منصور، "**المسؤولية الالكترونية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ٢٠٠٣، ص ١٢٠.

[٢] صراع كريمة، "**واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إستراتيجية، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٤، ص ٥٩.

[٣] مغني سليمة، مرجع سابق، ص ٢٨.

[٤] محمد حسين منصور، مرجع سابق، ص ١٢٠.

الفرع الأول: الجهة أو الهيئة المصدرة للبطاقة

بالنسبة للجهة المصدرة لبطاقة الدفع الالكتروني: "هي البنوك أو المؤسسات المالية أو منظمة من البنوك

مثل(فيزا* ، الداينزر كلوب* ، الأمريكان اكسبريس* ، الماستير كارد*)، وهو البنك الذي له الحق في إصدار بطاقة الائتمان لعملائه[1]، وهي كذلك التي تمنح البطاقات بشروط محددة والتي تقبل كذلك المعاملات الالكترونية الأخرى كالشيك الالكتروني، فالوسيط المالي في العقود الالكترونية هو بنك أو مؤسسة مالية تقوم بنقل الثمن من المشتري إلى البائع في عقد البيع أو من المنتج إلى المستخدم في عقد المعلومات"[2].

ويمكن ترجمة الجهات المصدرة للبطاقة في الشكل التالي:

* **فيزا:** تعد أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات، مقرها لوس أنجلس بولاية كاليفورنيا بألو.م.أ، تضم أكثر من ٢١ مؤسسة مالية باعتبارها شركة متعددة الجنسيات، متعاقدة حاليا مع حوالي ٢١٠٠ هيئة مالية داخل ١٥٠ دولة في العالم، ويعود تاريخ إنشائها إلى عام ١٩٥٨ ومع بداية ١٩٨١ أعادت هيكلة نفسها وأصبحت تسمى فيزا العالمية.

* **الداينزر كلوب:** هي الشركة الأولى التي طرحت فكرة الدخول كوسيط من شخصين الأول طبيعي والثاني معنوي بواسطة بطاقة الائتمان، مقرها الو.م.أ أنشأت سنة ١٩٩٤.

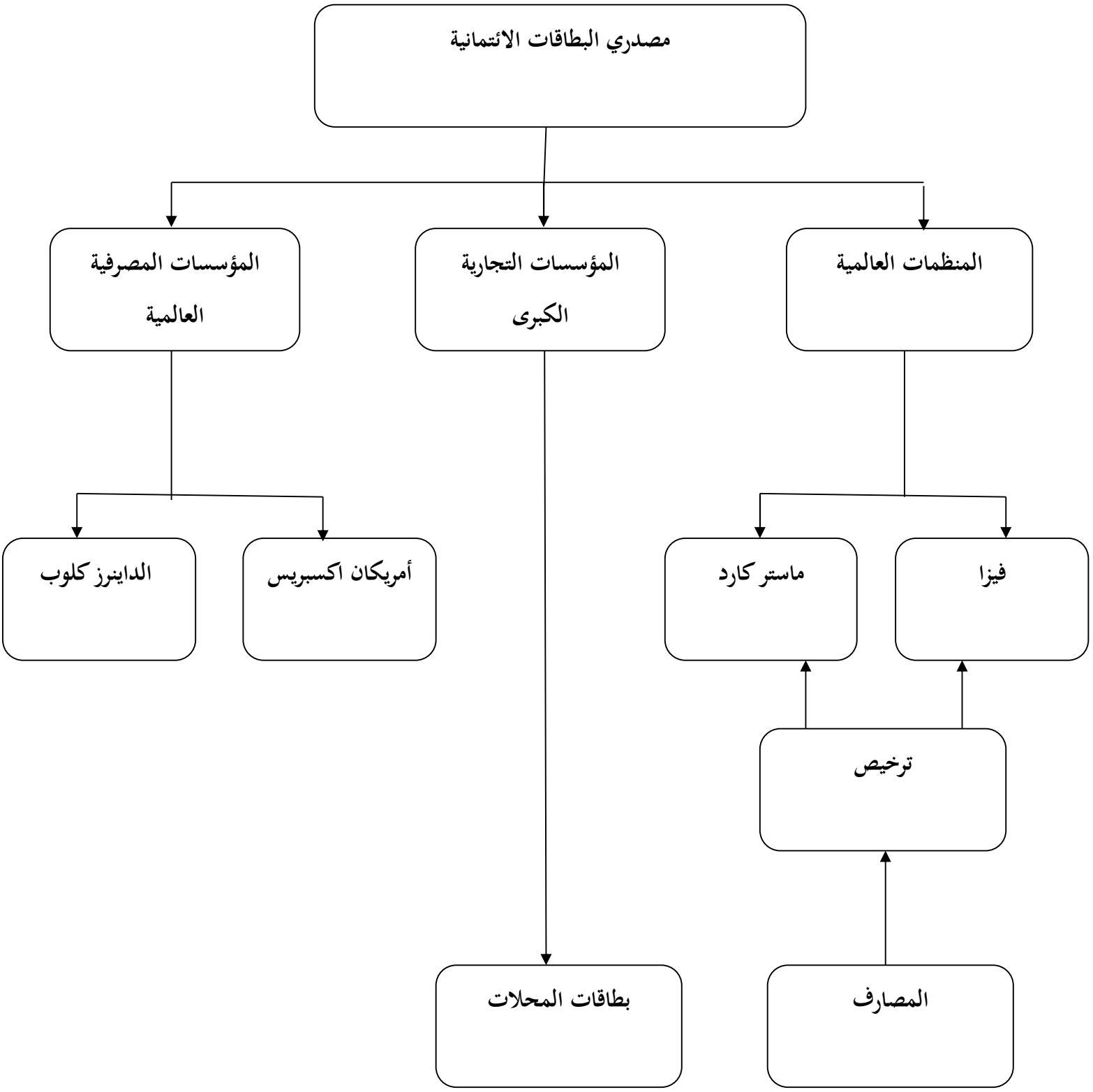
* **الأمريكان اكسبريس:** هي أقدم شركة في العالم تقدم بطاقات الائتمان، مقرها الو.و.أ، وهي بنك أو مؤسسة مالية تتداول الأنشطة المصرفية كما أنها ليست منتشرة في العالم مثل فيزا، تم تأسيسها سنة ١٨٥٠.

* **الماستير كارد:** وهي ثاني أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، مقرها سانت لويس بولاة نيويورك بالو.م.أ حيث تمارس نشاطها في جميع أنحاء العالم، وهي المنافسة الوحيدة لشركة فيزا لأنها تتفوق عليها بتقنية عالة مثل payasse(التي تعتبر تقنية جديدة تسمح لحامل البطاقة بوضع بطاقته المغناطيسية فوق جهاز الشراء ويتم قبول الدفع فورا).

[1] حوالف عبد الصمد، "**النظام القانوني لوسائل الدفع الالكترونية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٣٣.

[2] واقد يوسف، "**النظام القانوني لدفع الالكتروني**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، تخصص قانون التعاون الدولي، جامعة مولودي معمري تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١١، ص٢٢.

الشكل رقم(٢-١): الهيئات المصدرة للبطاقات الائتمانية



المصدر: إبراهيم تختي،"**التجارة الالكترونية**"، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٧٤.

الفرع الثاني: حاملي البطاقة

هم الأفراد الذين يوافق المصدر على طلبهم للحصول على البطاقة لاستخدامها في الحصول على مختلف الخدمات من التاجر بمجرد تقديم البطاقة، أو سحب النقد من آليات السحب النقدي، أو البنوك أو فروعها المشتركة في عضوية الدفع عند الأفراد الذين يحملون من مجموعة من المزايا المكتسبة والتي نذكر منها[1]:

- السهولة والأمان في استخدام بطاقة الدفع لسداد ثمن الخدمات المقدمة مقارنة بحمل النقود أو الشيكات.
- الفاتورة المرسلة على هيئة المصدر لحامل البطاقة تتضمن كشفا تفصيليا للمبالغ المنفقة باستعمال البطاقة.
- سهولة الحصول على قروض استهلاكية في سقف ائتماني مقدم دون الحاجة للعودة للبنك وملئ الوثائق ثم انتظار مصادقة البنك للحصول على القرض.
- يقوم حامل البنك باستعمالها للإنفاق في أماكن مختلفة ولمدة معينة.

الفرع الثالث: التاجر الذي يبيع بها أو المرخص له التعامل بتقنيات الدفع الالكترونية

هو الذي يقبل التعامل بالبطاقة مع العميل بناء على اتفاق مسبق بينه وبين المؤسسة المصدرة للبطاقة. وإن قبول أي محل تجاري لتسوية معاملاته مع زبائنه عن طريق بطاقة الدفع الراجع للمزايا التي يحصل عليها جراء ذلك والتي نذكر منها [2]:

- قبول التعامل بالبطاقات قد يكون أكثر أمانا حتى من قبول الشيكات الشخصية التي قد تكون بدون رصيد.
- عند قبوله بطاقات الدفع لسداد القيم المستحقة له على زبائنه فانه بذلك يضمن الحصول على تلك القيم محولة مباشرة لرصيده البنكي.

[1] مدحت صالح، "**أدوات وتقنيات مصرفية**"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠١، ص١٤٤.

[2] واقد يوسف، مرجع سابق، ص ٢٢.

المطلب الثالث: الوسائط المصرفية الالكترونية

هناك العديد من الوسائط الالكترونية والتي تستخدم في عملية الدفع الالكتروني، حيث أن تطور وسائل في صورة الكترونية فرض أشكال مختلفة لكيفية تداولها وأهم هذه الأشكال المصرفية ما يلي:

الفرع الأول: الهاتف المصرفي

إنها كناية عن آلية اتصال عن طريق الهاتف يصل بواسطتها العميل إلى المعلومات التي يوفرها البرنامج، كخدمة الرصيد و أسعار العملات حيث يرد عليهم النظام آليا بعد اتصال العميل برقم محدد، لكنه لا يمكنه الوصول إلى البيانات إلا بإدخال رقمه السري ليتمكن من التعامل مع حسابه أو الخدمات التي يسمح بها البرنامج[1].

الفرع الثاني: خدمات المقاصة المصرفية الالكترونية

حل هذا النظام مكان أوامر الدفع المصرفية، وظهور نظام التسوية الإجمالي بالوقت الحقيقي، الذي يتم في خدمات مقاصة الدفع الالكتروني للتسوية الالكترونية في المدفوعات بين المصارف، وذلك ضمن المدفوعات الالكترونية للمقاصة، وهو نظام ينطوي على عنصر اليقين حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم بدون إلغاء أو تأخير[2].

الفرع الثالث: الانترنت المصرفي

لقد أدى انتشار الانترنت إلى بروز ما يسمى بالبنوك الالكترونية أو بنوك الانترنت أو البنوك المنزلية وجميعها، وهو يعني قيام العملاء على انجاز أعمالهم من خلال المواقع الالكترونية، فالبنوك بدأت تفكر في إنشاء مقرات لها عبر الواب بدلا من إنشاء مباني، ويوفر البنك على الانترنت الخدمات التالية[3]:

- إمداد العملاء بالمعلومات الخاصة بأرصدتهم لدى المصارف.

---

[1] عبد الغني ربوح، نور الدين غردة، "**تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والأفاق**"، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر، منشورة بدون سنة، ص ٠٧، منقول من الموقع الالكتروني:

manifest.univ-ouargla-dz,١٧/٠٢/٢٠١٧،١٧ :٤٥

[2] صلاح محمد، "**وسائل الدفع الالكترونية (الحديثة)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة الشلف،الجزائر، ٢٠٠٨، ص٩ .

[3] عباس بلفاطمي، "**المتطلبات اللازمة لإقامة وسائل الدفع الالكترونية على مستوى القطاع المصرفي**"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر وتقنيات الدفع، المنعقد ب ٠٦-٠٧ جوان ٢٠٠٥، جامعة بجاية، ص ٠٨، المنقول من الموقع الالكتروني:

http://elbassair.net/centre%٢٠léléchargement/maktaba/.../séminaire/.../٢.doc,١٧/٠٢/٢٠١٧،١٧:٥٢

- شكل بسيط من أشكال النشرات الالكترونية الإعلانية من الخدمات المصرفية.
- تقديم طرق دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونيا.
- كيفية إدارة المحافظ المالية للعملاء.

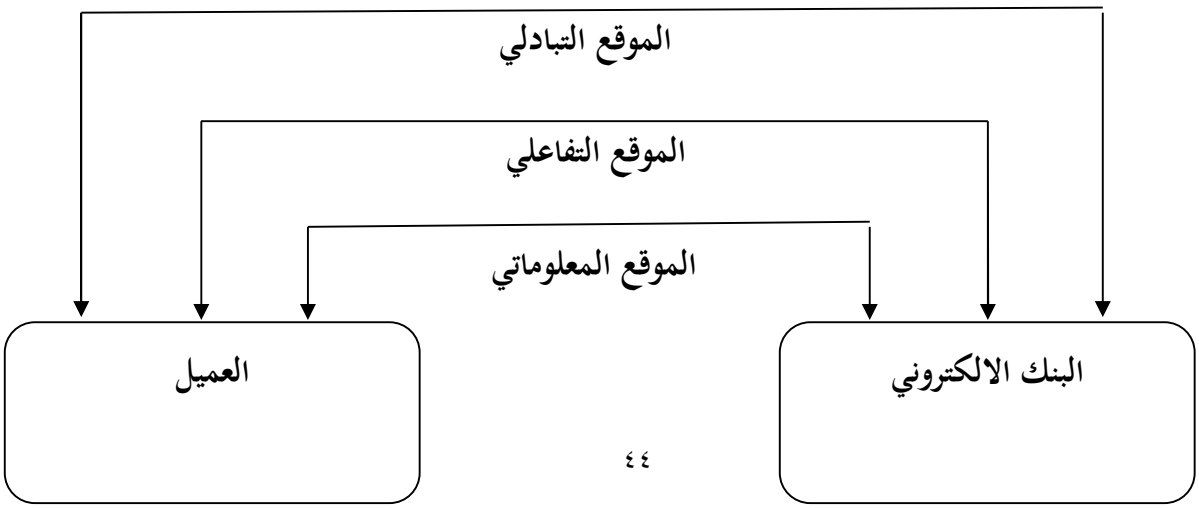
ويتم تحقيق خدمات الانترنت المصرفي عبر ثلاثة مستويات متتابعة توضح في الشكل التالي:

- **الموقع التبادلي**: بحيث يسمح الموقع بنوع من التبادل الاتصالي بين البنك وعملائه كالبريد الالكتروني وتعبئة طلبات أو النماذج على الخط.

- **الموقع التفاعلي**: هذا المستوى يمكن القول عنه أن البنك فيه يمارس خدماته وأنشطته في بيئة الكترونية، حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الخدمات الاستعلامية والمخطط المالي يخط تلك المستويات.

- **الموقع ألمعلوماتي**: هو المستوى الأساسي للبنوك الالكترونية، أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الالكتروني المصرفي، من خلاله فان البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية وأغلب مواقع البنوك على الانترنت هي مواقع تعريفية معلوماتية.

الشكل رقم(٢-٢): مستويات تحقيق خدمات الانترنت المصرفي



المصدر: عباس بلفاطمي، "**المتطلبات اللازمة لإقامة وسائل الدفع الالكترونية على مستوى القطاع المصرفي**"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر وتقنيات الدفع، المنعقد ب ٠٦-٠٧ جوان ٢٠٠٥، جامعة بجاية، ص ٠٩.

الفرع الرابع: القابض

هو عبارة عن وسيط بين المتعاملين يتلقى طلبات وبيانات كل منهما ويتحقق منها عن طريق موقعه على الشبكة، ويتولى مباشرة عملية عرض السلعة أو الخدمة والتسليم والوفاء أو الدفع نظير عمولة معينة، كما تستخدم البنوك وسائل نقل الكترونية للمعلومات ذات السرعة الفائقة، والتي تساعدها على أداء مهامها بكفاءة تتماشى والتطورات الحاصلة في المجال المصرفي[١].

المبحث الثاني: أنواع وسائل الدفع الحديثة

تتعدد أشكال ووسائل الدفع الحديثة وتتنوع، وهذا راجع أساسا إلى تعدد أشكال المعاملات التجارية، والتي تتطلب أشكالا متعددة من وسائل الدفع الإلكترونية، وعلى العموم تتمثل وسائل الدفع الحديثة في الأشكال التالية.

المطلب الأول: البطاقات الإلكترونية

[١] صلاح محمد، و آخرون، مرجع سابق، ص ١٠.

تعتبر إحدى أهم وسائل الدفع الالكترونية التي انتشرت على المستوى العالمي انتشارا واسعا، حيث أصبحت من أنشطة الخدمات المصرفية التي تقدمها مختلف البنوك وتجني من ورائها أرباحا، مقابل تمكين العملاء من شراء حاجياتهم دون الحاجة لحمل النقود معهم، وتم تقسيم هذه البطاقات إلى نوعين هما[1]:

الفرع الأول: البطاقات البنكية

١. تعريف البطاقات البنكية:

تعرف على أنها: "عبارة عن بطاقة بلاستيكية ومغناطيسية يصدها البنك لصالح عملائه بدلا من حمل النقود، فهي مستطيلة الشكل، تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها، وشعارها وتوقيع حاملها، وبشكل بارز على وجه الخصوص رقمها، واسم حاملها ورقم حسابه وتاريخ انتهاء صلاحيتها"[2]، فهي وسيلة دفع حديثة تقدم مميزات أفضل من تلك التي تقدمها وسائل الدفع التقليدية، ولذلك انتشر استعمالها عبر مختلف دول العالم، كما تستخدم هذه البطاقات في السحب النقدي وآلات الصرف الآلي ATM* وفي شراء السلع والحصول على الخدمات، حيث تعطي لحاملها قدرا كبير من المرونة في السداد، وقدر أكبر من الأمان، وتكلفة أقل في إتمام العمليات وبسرعة أكبر في إتمام التسويات المالية[3].

٢. أنواع البطاقات البنكية:

إن البطاقات البنكية تتعدد أنواعها حيث يمكن تقسيمها إلى بطاقات ائتمانية وبطاقات غير ائتمانية وهذا حسب التقسيم الأساسي وتكون كالأتي:

أ. البطاقات الائتمانية:

---

[1] حوالف عبد الصمد، مرجع سابق، ص ٩١.

[2] الرومي محمد أمين، "**التعاقد الالكتروني عبر الانترنت**"، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤، ص ١٣٠.

* **ATM**: آلات الصرف الآلي (automated Teller machine): هي جهاز الحاسوب والاتصال السلكية واللاسلكية التي توفر للعملاء من المؤسسات المالية من الحصول على المعاملات المالية في الأماكن العامة دون الحاجة إلى وجود حقوق أو كاتب البنك(الصراف).

[3] زيدان محمد، "**دور التسويق في القطاع المصرفي– حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٧١.

هي بطاقات تمكن العميل من الحصول على السلع و الخدمات من المحلات أماكن معينة عند تقديمه لهذه البطاقة ويقوم البائع بالتالي بتقديم الفاتورة الموقعة من العميل إلى المصرف المصدر للائتمان فيسدد قيمتها له، ويقدم المصرف للعميل كشفا شهريا بإجمالي القيمة لتسديدها أو خصمها من حسابه الجاري[1]، ويمكن تقسيم هذا النوع إلى قسمين أي بطاقتين وهما[2]:

- **البطاقات الائتمانية المتجددة:**

تصدر عن بنك تجاري حيث يوجد بها حساب نقدي لحامل البطاقة، ويقوم البنك المصدر بسداد فواتير المشتري في أي مكان يقبل بهذه البطاقة، حيث يقوم البنك بإرسال فاتورة شاملة للعميل و يطالبه بسداد جزء بسيط من المبلغ لا يتجاوز (٥%) بفائدة شهرية (١,٥%) على المبلغ الذي في ذمته، لكن إذا سدد حامل البطاقة ما عليه من مستحقات خلال فترة الاستفادة، لا يترتب عليه أي زيادة في التسديد، وفي كلتا الحالتين يتم تجديد القرض للعميل لذلك سميت ببطاقة ائتمانية متجددة.

- **البطاقات الائتمانية غير المتجددة:**

لكن في هذا النوع فان البنك المصدر للبطاقة يشترط أن يقوم العميل (حامل البطاقة) بسداد كامل المبلغ في نهاية مدة السماح الممنوحة له، والتي قد تصل إلى أربعين يوم.

ب. البطاقات غير الائتمانية:

وتنقسم إلى عدة أشكال منها:

- **بطاقة الخصم الفوري:**

[1] أبو سليمان، إبراهيم عبد الوهاب، "**البطاقة البنكية الاقراضية والسحب المباشر من الرصيد**"، دار القلم، دمشق، سوريا، ١٩٩٨، ص ٢٧.

[2] إبراهيم بختي، "**دور الانترنت وتطبيقاته في مجال التسويق**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة الجزائر، ٢٠٠٣، ص ص ١١٩-١٢٢.

تعتبر أداة وفاء فقط ولا يمكن اعتبارها أداة ائتمان، لأنها لا تعطي العميل أجلا لفترة من الزمن، فمن الواجب على العميل(حامل هذه البطاقة) أن يكون قد سبق له فتح حساب في هذا البنك مساويا في حده الأدنى للحد المراد الشراء به[1].

- **بطاقة السحب الآلي:**

يمكن للعميل بمقتضاها سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى متفق عليه، ويتم إصدارها من جانب البنك رغبة في عدم وجود زحام على شباك الصرف، وكذلك لتمكين العميل من صرف المبلغ الذي يحتاجه خلال الفترة التي يكون فيها البنك مغلقا، وذلك عن طريق الصراف الآلي[2].

- **بطاقة الدفع:**

وتحول لحاملها سداد مقابل السلع والخدمات، حيث يتم تحويل ذلك المقابل من حساب العميل إلى حساب التاجر لذلك تعتمد هذه البطاقة على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك[3].

- **بطاقة الشيك:**

يتعهد فيها البنك بسداد الشيكات التي يحررها العميل بشروط معينة، وتحتوي هذه البطاقة على المعلومات الخاصة بالعميل والحد الأقصى الذي يتعهد البنك به في كل شيك يحرره العميل[4].

- **بطاقة الصرف البنكي:**

تتيح هذه البطاقة لحاملها الشراء على الحساب في الحال، على أن يتم التسديد بصورة لاحقة، فهي لا تتضمن أي معنى للائتمان بل على حاملها أن يسدد قيمة مشترياته مباشرة بمجرد إرسال فاتورة له ولا يتحمل جراء ذلك أي فوائد، في الفترة مابين الشراء والسداد[1].

---

[1] مزريق عاشور، معموري صورية، مداخلة بعنوان: "**عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الالكترونية بالجزائر**"، جامعة حسيبة بن بولي، الشلف، منشورة بدون سنة، منقولة من الموقع الالكتروني:
manifest.univ-ouargla.dz,١٧/٠٢/٢٠١٧،٢١ :٥٥.

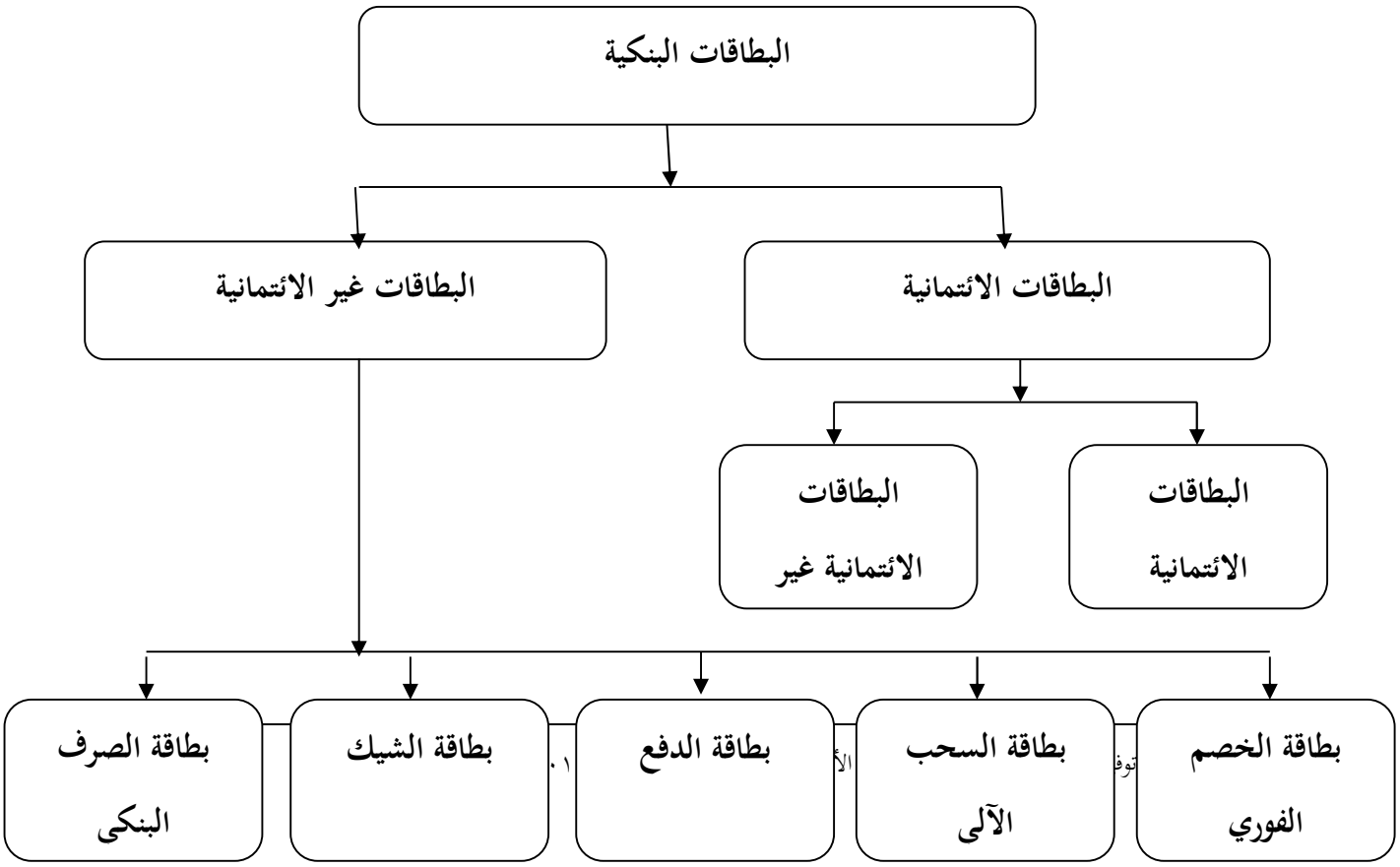
[2] الرومي محمد أمين، مرجع سابق، ص ١٣٥.

[3] حجازي بيومي عبد الفتاح، "**النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية**"، الجزء الأول، دار الفكر الجامعية، مصر، ٢٠٠٣، ص ٤١٣.

[4] عبد الرحيم وهيبة، "**إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية**"، مرجع سابق، ص ٤٢.

ويمكن تلخيص تصنيفات البطاقات البنكية في الشكل التالي:

الشكل رقم(٢-٣):تصنيفات البطاقات البنكية



المصدر: نوال بن عمار، "**وسائل الدفع الالكترونية(الأفاق والتحديات)**"، جامعة ورقلة، مقال منشور بدون سنة، ص ٠٢، منقول من الموقع الالكتروني:

dspace.univouargla.dz/jspui/bitstream/١٢٣٤٥٦٧٨٩/٣٨٣٠/١/benamara.pdf,١٧/٠٢/٢٠١٧،٢٢:٣٠.

الفرع الثاني: البطاقات الذكية

١. تعريف البطاقات الذكية

وهي بطاقة تفاعلية تتضمن ذاكرة دقيقة وشريط إلكتروميغناطيسي قابل للقراءة الكترونيا وبمقدوره التفاعل مع الوحدات الطرفية* أو وحدات الصرف الآلي أو أية آليات أخرى للقراءة أو التسجيل، ويمكن للعميل شحنها بمبلغ معين من النقود وتخزين كافة البيانات الخاصة بحملها، وهي تغني عن حمل النقود[١].

* **الوحدات الطرفية**: وهي عبارة عن حاسبات آلية موجودة في المحلات والأسواق والمتاجر الكبرى والتي تكون على اتصال مباشر بالحاسب الآلي للبنك.

[١] علي عبد الله شهين، "**نظم الدفع الكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها–دراسة تطبيقية على بنك فلسطين–**"،مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد ١٢، العدد ٠١، ٢٠١٠، ص ٥٢٢، منقول من الموقع الالكتروني:
www.alazhar.edu.ps/journal١٢٣/attachedfile.asp?seqq١=١٥٢٤،١٦/٠٢/٢٠١٧،١٤:٢٥.

٢. كيفية استخدامها

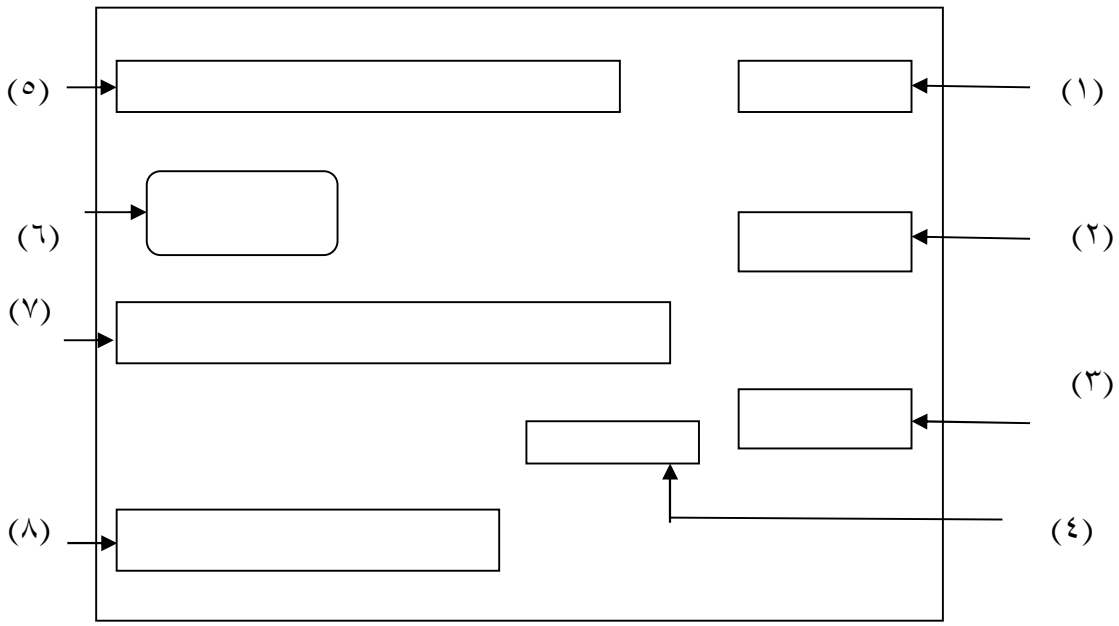
لاستخدام هذه البطاقة الذكية يجب إتباع الخطوات التالية[١]:

- يمرر المستخدم البطاقة الذكية في جهاز قراءة البطاقات الذكية للتحقق من هويته؛
- يشتري المستخدم من أحد مواقع التجارة الإلكترونية؛
- تتم تصفية الحسابات بين شركات النقود الإلكترونية ودار المقاصة المؤمنة بناء على توقيتات معروفة بينهما، والشكل الموالي يوضح مواصفات البطاقة الالكترونية:

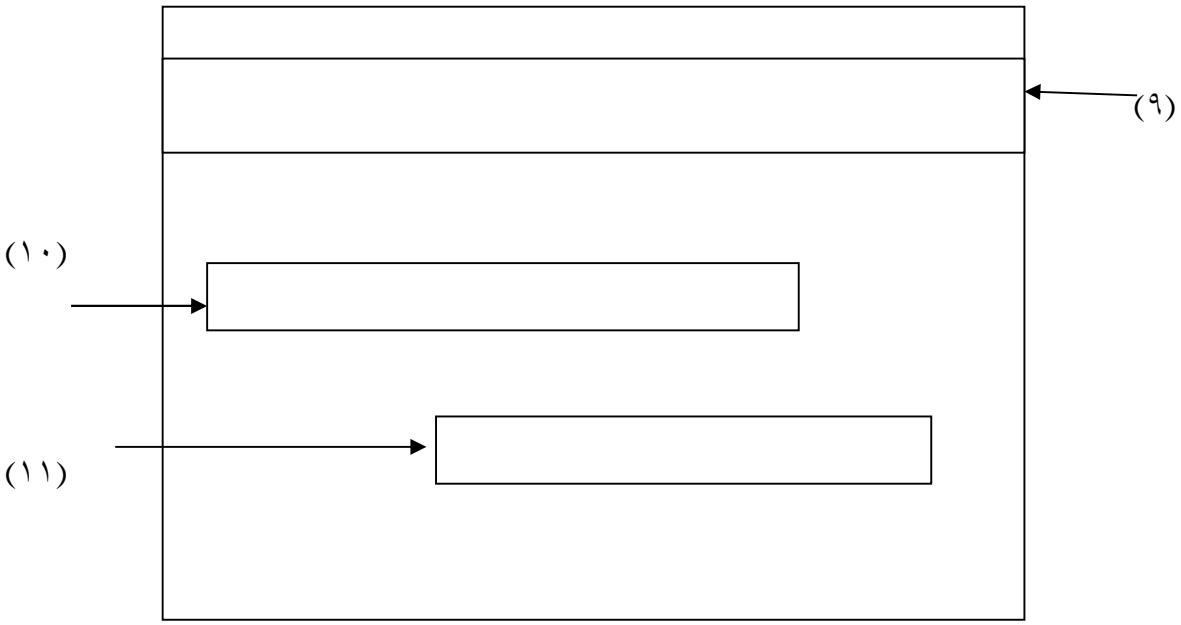
[١] عبد الحميد ليسوني،عبد الكريم ليسوني، "**التجارة الالكترونية**"، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣، ص ١٧٤.

الشكل رقم(٢-٤): رسم توضيحي لمواصفات البطاقات الالكترونية

وجه البطاقة:



ظهر البطاقة:



المصدر: شركة النقد والعلاقات التلقائية ما بين البنوك satim.

دلالة الأرقام المتواجدة في الشكل السابق وتشير إلى مايلي:

١. المركز البنكي؛

٢. حالة بطاقة دولية؛

٣. رمز الشبكة الدولية(حالة بطاقة دولية)؛

٤. تاريخ انتهاء الصلاحية؛

٥. رمز وهوية مصدر البطاقة؛

٦. الرقاقة الالكترونية.؛

٧. رقم البطاقة(١٦ رقم)؛

٨. اسم و لقب صاحب البطاقة؛

٩. الشريط المغناطيسي؛

١٠. خانة الإمضاء (إمضاء حامل البطاقة)؛

١١. عنوان البنك.

المطلب الثاني: النقود الالكترونية والمحافظ الالكترونية

إن التطور الحاصل في الثورة المعلوماتية،كان سببا رسميا لوجود وسائل دفع حديثة، ذات طابع الكتروني فظهرت بذلك النقود الالكترونية والمحافظ الالكترونية.

الفرع الأول: النقود الالكترونية

١. تعريف النقود الالكترونية:

يمكن تعريفها على أنها: "مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية، فالنقود الرقمية هي المكافئ الالكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها"[١].

[١] سمية ديمش، "**التجارة الالكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٧٠.

٢. خصائص النقود الالكترونية:

يمكن تلخيص خصائص النقود الالكترونية فيما يلي[١]:

أ. دفع النقود عبر الشبكة الالكترونية:

إن هذه الخاصية تجعل النقود الالكترونية ذات طابع دولي، ذلك أن فضاء الشبكات الالكترونية لا يتقيد بالحدود الجغرافية لدولة معينة بل يمتد ليشمل أرجاء المعمورة، وعدم ضرورة المعاصرة الزمنية، ويمكن أن تتم عملية الدفع من خلال وجود طرف واحد فقط.

ب. وجود نظام مصرفي معد بغرض التعامل بالنقود الالكترونية:

إن الآلية التي تستخدم بها النقود الالكترونية تستلزم نظاما مصرفيا خاصا تضعه البنوك سواء كانت بنوك حقيقية أو افتراضية، يقوم على الحماية السرية والأمن لأن فضاء الانترنت يقوم على وجود أرقام متسلسلة ترمز إلى القيمة النقدية وهذه الأرقام تستخدم لمرة واحدة بحيث يقوم المصرف بتغيير هذه الأرقام عند انتقال النقود الالكترونية من شخص لأخر وهذا يستلزم نظاما مصرفيا خاصا، ويمكن تمييز نظامين(نظام على الخط* on line ،نظام خارج الخط off line*).

٣. آلية التعامل بالنقود الالكترونية:

يبدأ التعامل بالنقد الالكتروني من خلال إصدار المصرف لعملة الكترونية تعبر عنها سلسلة من الأرقام العشوائية التي تسمى الرقم المتسلسل للعملة ويتم حفظ هذا الرقم في بطاقة أو في جهاز العميل.بعد ذلك يقوم العميل باستخدام هذه النقود عن طريق منح الرقم المتسلسل، مشفرا إلى من يتعامل معه فيقوم هذا الأخير

---

[١] نبيل مهدي زوين، "**النقود الالكترونية**"، دراسة قانونية، منشورة بدون سنة، ص ٠٥، منقول من الموقع الالكتروني:

www.law.uokufa.edu.iq/staff/nabel/nqwad.pdf,١٦/٠٢/٢٠١٧،١٢:٥٥.

* **نظام على الخط on line** : هو نظام مكون من منظمات شبكية ترتبط عبر الخط المفتوح (on line) مع زبائنها وستفيدها، ويعني أن المستهلك لا يحوز شخصيا النقد الالكتروني، وإنما يعهد بالمدفوعات إلى طرف ثالث وهو البنك المنوط به حيث يتولى البنك كل التحويلات الخاصة بالنقد الالكتروني، ويمسك الحسابات النقدية للمستهلك بحيث يطلب إلى التجار الاتصال ببنك المستهلك لتلقي السداد عن المشتريات المستهل، ويتم ذلك بوجود آلة لدى التاجر تقوم بقراءة بطاقات الدفع وتكون موصولة بالحاسوب الموجود لدى البنك أو مركز التسويات أو مركز الترخيص.

* **نظام خارج الخط off line:** في هذا النظام تتم قراءة بطاقة العميل عن طريق حاسوب منصب لدى التاجر، ويتم خصم مبلغ المشتريات من خلال هذه البطاقة مباشرة، حيث أنها تحتوي إ ما على ذاكرة تخزن معلومات عن حساب العميل أو على مدارج مغناطيسية يسجل فيها المبلغ الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه(خلال أسبوع مثلا) وهو محدد من طرف البنك.

بالاتصال بالمصرف لاستصدار عملة جديدة باسمه أو لتحويل القيمة النقدية إلى حسابه ويقوم المصرف من خلال قائمة الأرقام الموجودة لديه بالتحقق من كون هذه النقود صادرة منه ومن كونها لم تصرف بعد.

غير أن هذه الطريقة منتقدة من وجهين، الأول أن التاجر أو من يتعامل مع العميل لا يستطيع التحقق من كون هذه النقود قد صرفت سابقا أو لا وإذا أمكنه ذلك فإنه يكون بعد فوات الأوان ،أما الوجه الثاني فإن هذه الطريقة تجعل الرقم المتسلسل الذي يفترض أن يكون سريا معرضا للكشف عندما يقوم المصرف بالتأكد من رقم العملة المتسلسل.

لذلك فقد برزت تقنية العملة المخفية التي تعتمد على وجود رقم متسلسل مضروب في عامل حسابي (رقم مخفي يمتلكه العميل فقط) وهذه التقنية توفر السرية والخصوصية التي تدفع الكثيرين للتعامل مع تقنية النقود الالكترونية[1].

الفرع الثاني: المحفظة الالكترونية

قد تكون المحفظة الإلكترونية عبارة عن بطاقات بلاستيكية ممغنطة (مزودة بشريحة رقاقة حوسبة) يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي، أو تكون قرصا مرنا يمكن إدخاله في فتحة برامج معينة، ويمكن استخدام المحفظة الإلكترونية للدفع عبر الانترنت وفي الأسواق التقليدية التي تستعمل أنظمة الدفع الإلكتروني[2].

١. تعريف:

يمكن تعريفها على انها: "وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر"[3]، كما يمكن تعريفها أيضا بأنها: "برنامج يقوم المستخدم بتنزيله في جهازه الشخصي ويخزن به بطاقاته الحسابية ومعلوماته الشخصية عند التسوق عبر الانترنت"[4]، ومنه فالمحافظ الإلكترونية تقوم بتحويل النقد إلى سلسلة رقمية، وتخزن على القرص الثابت في موقع العمل، وهذا يحد من استخدام النقود في المعاملات التي تتم على شبكة الانترنت، ومعظم الحقائب الإلكترونية تقوم بتخزين النقد الإلكتروني على البطاقات الذكية التي تتمكن من دفع أي مبلغ من الحقيبة الإلكترونية في أي مكان.

---

[1] نبيل مهدي زوين، مرجع سابق، ص ٠٦.

[2] إبراهيم بختي، مرجع سابق، ص ٣٩.

[3] خديجة سلطاني، مرجع سابق، ص ٧٩.

[4] عامر داودي وائل، مرجع سابق، ص ٤٨.

٢. خصائص المحفظة الإلكترونية:

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص خصائص المحفظة الإلكترونية نذكرها كما يلي[١]:

- مزودة بذاكرة تسمح بالتخزين والاستدعاء؛
- الوحدات التي يتم شحنها على المحفظة تسمى النقود الإلكترونية؛
- تخزن المحفظة الإلكترونية معلوما الشحن والفواتير شاملة الأسماء المستهلكة، وعنوان الشارع المدين، الولاية، الدولة، الكود الإلكتروني؛
- يمكنها أن تحمل أسماء وأرقام بطاقات الائتمان.

الشكل رقم(٢-٥): نموذج عن المحفظة الالكترونية



المصدر: الحبيب بن باير، محمد عبد العزيز بن كاملة، الملتقى الدولي الرابع حول"**عصرنة وسائل الدفع**" مدخل لتطوير الأداء والفعالية المصرفية للبنوك الجزائرية، جامعة وهران، الجزائر،٢٦-٢٧ أفريل ٢٠١١، ص١١.

[١] صلاح إلياسن، مرجع سابق، ص ١٢.

المطلب الثالث: الأوراق التجارية الإلكترونية والتحويلات الإلكترونية والمقاصة الإلكترونية

من خلال التسمية يظهر جليا أن الدراسة سوف تنحصر حول وسائل كانت موجودة من قبل، ولم يتغير فيها سوى طريقة معالجتها وتداولها، وأصبحت الأوراق التجارية الإلكترونية تسمح للدائنين بإدارة حساباتهم وحسابات عملائهم بكلفة قليلة.

طبعا نفس الشيء بالنسبة للتحويلات الإلكترونية بعد أن كانت البنوك تقوم بعملية التحويل بناءا على أمر مكتوب وموقع من العميل، أصبح بالإمكان إعطاء الأمر بشكل إلكتروني نظرا لظهور أنظمة آمنة لاستخدامه، كذلك بالنسبة للمقاصة الإلكترونية للدفوعات الدولية من شكلها التقليدي إلى شكلها الحديث.

الفرع الأول: الأوراق التجارية الإلكترونية

١. الشيك الإلكتروني

أ. تعريف:

يعرف الشيك الإلكتروني بأنه: "شيك ثلاثي الأطراف، معالج إلكترونيا بشكل كلي أو جزئي يتضمن أمر من شخص ثالث يسمى الساحب إلى بنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد"[١].

كما يمكن تعريفه بأنه: "رسالة إلكترونية آمنة يرسلها موقع الشيك إلى حامل الشيك ليقدمه للبنك عبر الإنترنت ثم يحول البنك قيمة الشيك إلى حساب حامل الشيك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونيا إلى حامل الشيك ليكون دليلا على صرف الشيك"[٢].

ويعرف بأنه: "عبارة عن رسالة تحتوي جميع البيانات الموجودة في الشيك الورقي العادي حيث يقوم أحد طرفي العلاقة بتحضيره للطرف الثاني وإرساله له عبر البريد الإلكتروني، وتكون جميع التوقيعات التي يتضمنها الشيك

[١] مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق، "**الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية**"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر،٢٠٠٥، ص ٣٥١.

[٢] نهلة أحمد قنديل، "**التجارة الإلكترونية والمرشد للمدير العصري رؤية تسويقية**"، دار الجامعية، قناة السويس،مصر، ٢٠٠٥، ص ٦٦.

توقيعات إلكترونية من ثم فإنه يتمتع بنفس قوة الشيك الورقي في العمل التي تعتبر التوقيع الإلكتروني بمثابة التوقيع اليدوي وتعطيه حجية في الإثبات"[١].

وكذلك عرف بأنه: "وثيقة إلكترونية تحمل التزاما قانونيا هو ذلت الالتزام في الشيكات الورقية، وتحمل نفس البيانات الأساسية، ولكن المحاسب أو المساعد الرقمي الشخصي PDA أو المحمول، ويتم التوقيع إلكترونيا"[٢].

وهو عبارة عن وثيقة إلكترونية تتضمن العديد من البيانات تتمثل في: رقم الشيك، اسم الدافع، رقم الحساب، الدافع، اسم البنك، اسم المستفيد، القيمة التي ستدفع، وحدة العملة، تاريخ صلاحيتها، والتوقيع الإلكتروني للدافع[٣].

إذن: "فالشيك الإلكتروني هو المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها، والشيك الإلكتروني هو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الإنترنت ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك ليكون دليلا على إنه قد تم حذف الشيك فعلا، ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونيا من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه"[٤].

ب. فوائد الشيكات الإلكترونية:

- خفض تكاليف المصروفات الإدارية وتقليل تكاليف المواد الورقية والطباعة؛
- زيادة كفاءة إنجاز عمليات الحسابات والودائع للتجار والمؤسسات المالية؛
- تسريع عملية الدفع والمحاسبة التي يقوم بها الزبون؛
- تزويد الزبون بمعلومات وتفاصيل أكثر لكشف الحساب؛

[١] سلطاني خديجة،مرجع سابق، ص ٧٦.

[٢] السيد أحمد عبد الخالق، "**التجارة الإلكترونية والعولمة**"، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ٢٠٠٨، ص ١٦٦.

[٣] أحمد محمد غنيم، "**التسويق والتجارة الإلكترونية**"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٨، ص ٢٣٧.

[٤] منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، "**التبادل الإلكتروني بالبيانات**"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٤، ص ص ٤٩-٥٠.

- الصرف الفوري للشيك والتخلص من الزمن الذي يستغرقه الشيك التقليدي؛
- ملائمة الشيكات الإلكتروني للأفراد الذين لا يملكون بطاقات الائتمان؛
- يتم تسوية المدفوعات من خلال شبكات الإلكترونية في(٤٨ سا فقط بالمقاربة بالشيكات العادية التي يتم تسويقها في وقت طول من خلال غرف المقاصة[١].

ت. إجراءات استخدام الشيك الإلكتروني (آلية العمل)

يمكن إيجاز آلية عمل الشيك الإلكتروني في النقاط التالية[٢]:

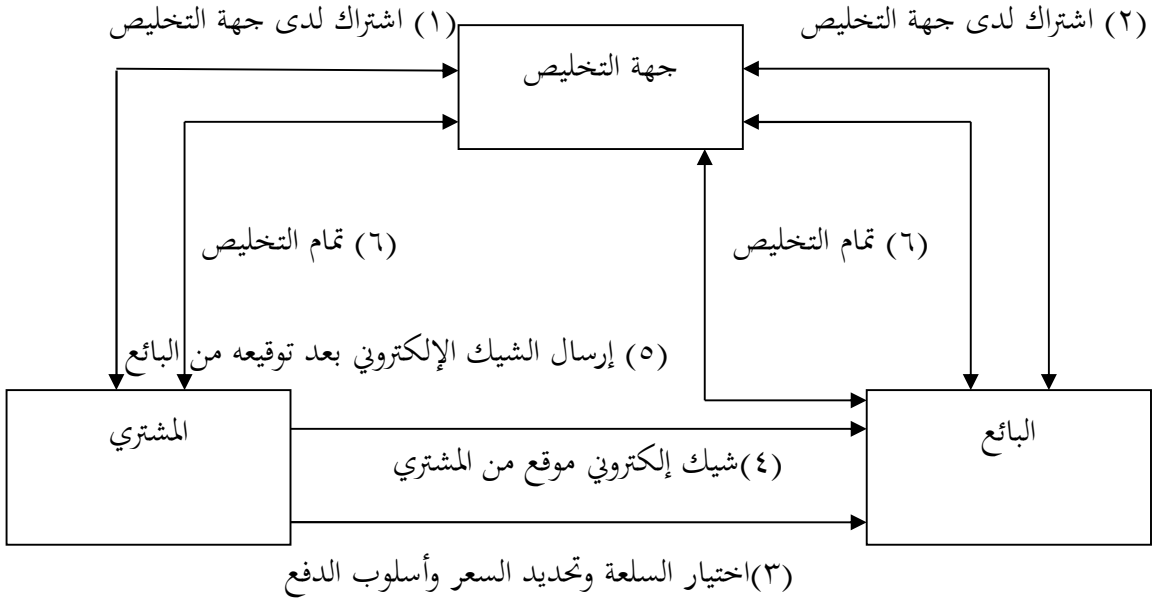
- يقوم كل من البائع والمشتري بالاشتراك لدى وسيط (جهة تخليص البنك) بفتح حسابات جارية ويتم تحديد التوقيع الإلكتروني لكل من البائع والمشتري وتسجيل التوقيعات في قاعدة بيانات الوسيط؛
- يقوم المشتري من موقع البائع بتحديد السعر والاتفاق على أسلوب الدفع، ثم يقوم المشتري بتحرير الشيك الإلكتروني وتوقيعه بالتوقيع الإلكتروني المشفر، ثم إرسال الشيك بالبريد الإلكتروني المؤمن إلى البائع؛
- يقوم البائع باستلام الشيك الإلكتروني والتوقيع عليه (التوقيع الإلكتروني المشفر)، ثم إرساله إلى جهة التخليص لصرفه كمستفيد، فتقوم جهة التخليص بمراجعة الشيك والتحقق من صحة الأرصدة والتوقيعات ثم تقوم بإخطار المشتري والبائع بتمام إجراء المعاملة المالية لخصم مبالغ من رصيد المشتري وإضافة المبالغ في حساب البائع.

ويمكن تلخيص دورة إجراءات استخدام الشيك الالكتروني في الشكل الآتي:

[١] زهير بشنق، "**العمليات المصرفية الإلكترونية**"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦ ، ص ٢٥٧.

[٢] عبد الحميد ليسوني، عبد الكريم ليسوني، مرجع سابق، ص ص ١٨١-١٨٢.

الشكل رقم(٢-٦): دورة استخدام الشيك الإلكتروني وإجراءاته



المصدر: رأفت رضوان، **"عالم التجارة الإلكترونية"**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ١٩٩٩، ص ٧٠.

الشكل رقم(٢-٧): نموذج توضيحي للشيك الالكتروني



المصدر: حميت فشيت، حكيم بناولة،" **واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر"**، الملتقى العلمي الرابع حول"عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر –عرض تجارب دولية – المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى،الجزائر،٢٦-٢٧ أفريل ٢٠١١، ص٠٩.

٢. الكمبيالة الإلكترونية:

لا يختلف تعريف الكمبيالة الإلكترونية عن مثيلتها الورقية، ومن ثم يمكن القول بأنها محرر شكلي ثلاثي الأطراف معالج إلكترونيا بصورة كلية أو جزئية، يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لشخص ثالث يسمى المستفيد لدى الاطلاع أو في تاريخ معين[١].

والكمبيالة الإلكترونية هي: "صك معالج إلكترونيا متفق عليه مسبقا وفقا لشكل معين يتضمن أمرا من الساحب عن طريق مصرفه إلى بنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا معينا في تاريخ معين أو قابل للتعيين أو بمجرد الإطلاع لأمر المستفيد"، وتنقسم الكمبيالة الإلكترونية بالمعنى المتقدم إلى نوعين[٢]:

أ. كمبيالة إلكترونية ورقية:

وهي التي تصدر من البداية في شكل ورقة كأي كمبيالة تقليدية ثم يتم معالجتها إلكترونيا عند تقديمها لدى البنك لتحصيلها أو تظهيرها لأي طرف آخر.

ب. كمبيالة إلكترونية ممغنطة:

وفيها يختفي أي دور للورق وتصدر من البداية على دعامة ممغنطة، والواقع أن هذا النوع هو الذي يمثل قمة الاستفادة من التقنيات الإلكترونية الحديثة.

[١] عبد الرحيم وهيبة، "**إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة الجزائر**"، مرجع سابق، ص ٤١.

[٢] كمال مصطفى طه، وائل أنور بندق، مرجع سابق، ص ٣٤٥.

٣. السند لأمر الإلكتروني:

أ. تعريف:

هو محرر شكلي ثنائي الأطراف معالج إلكترونيا بصورة كلية أو جزئية يتضمن تعهدا من محرره بدفع مبلغ من النقود في تاريخ معين لإذن شخص آخر يسمى المستفيد، والسند لأمر الإلكتروني يخضع لبعض الأحكام من ضرورة صدوره على نموذج مطبوع إذا كان ورقيا، ومن توافر بعض البيانات مثل اسم بنك المحرر، ورقم حسابها[١].

ب. صور السند لأمر الإلكتروني:

معنى ذلك أن الصورة الوحيدة التي وجدت للسند لأمر الإلكتروني هي الصورة الورقية ولكن ذلك لا يمنع من صدور هذا السند في شكل ممغنط من البداية، بل وإلى صدوره ليس في إطار التعامل مع البنوك فقط وإنما في إطار المعاملات التجارية الإلكترونية بين التجار وبعضهم البعض .

الفرع الثاني: التحويلات الإلكترونية

١. تعريف:

يقصد بنظام التحويلات المالية الإلكترونية مجموعة من القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر بنوك إلكترونية أو بنوك انترنت مرخص لها بالقيام بهذه العملية، ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق كمبيوتر، ومن خصائصها منها ضمان الأمان وأكثر مصداقية للمتعاملين إضافة إلى أنها تعمل على اختصار الزمن ووفرة الجهد والتكلفة والسير في التعامل بفعل قابليته للتجزئة بفعل توزيع مبلغ مستند التحويل على أكثر من مستفيد على غرار الشيك[٢].

---

[١] مغني سليمة، مرجع سابق، ص٤١.

[٢] الحبيب بن باير، محمد بن العزيز بن كاملة، "**مدخل لتطوير الأداء والفعالية المصرفية للبنوك الجزائرية**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة وسائل الدفع، جامعة وهران، ٢٦-٢٠٠١/٠٤/٢٧، ص ٠٥.

٢. كيفية تمام عملية التحويل المالي الإلكتروني:

تتمثل الخطوات اللازم اتباعها لسير عملية التحويل المالي الإلكتروني في النقاط التالية[١]:

- يوقع العميل نموذجا معتمدا واحدا لمنفعة الجهة المستفيدة التاجر مثلا ويتيح هذا النموذج اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يوميا أو أسبوعيا أو شهريا)، ويختلف نموذج التحويل المالي الإلكتروني عن الشيك في أن صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة، وفي العادة يتعامل البنك والعميل مع وسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة ويمكن إيجاد العديد منهم على الإنترنت؛

- ويقوم العميل ببناء وإرسال التحويل المالي عن طريق المودم إلى الوسيط، ويقوم الوسيط بتجميع التحويلات المالية وإرساله إلى دار المقاصة المالية الإلكترونية،التي بدورها تقوم بإرسال نموذج التحويل المالي الإلكتروني إلى بنك العميل؛

- يقارن بنك العميل التحويل المالي (الوارد من دار المقاصة) برصيد العميل وفي حال عدم تغطية الرصيد لقيمة التحويل المالي يتم إرسال إشعار بعدم كفاية الرصيد إلى الوسيط ليقوم بدوره بإعادة الإشعار إلى العميل.

أما إذا كان الرصيد كافيا لتغطية قيمة التحويل المالي فعندها يتم اقتطاع قيمة التحويل منه وتحويلها إلى حساب المستفيد (البنك أو التاجر) في وقت السداد المحدد بالنموذج.

الفرع الثالث: المقاصة الإلكترونية

تعرف المقاصة الإلكترونية باسم نظام الدفع المكثف للمبالغ الصغيرة ATCI، وهو نظام مكمل (لنظام التسوية الإجمالية الفورية RTGC)*.

[١] رأفت رضوان، مرجع سابق، ص٥٨.

* RTGC (**نظام التسوية الإجمالية الفورية**): هو نظام لتسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي، ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي.

١. تعريف:

- تعرف المقاصة الإلكترونية بأنها[١]:

"المعالجة الآلية لوسائل الدفع، تقوم على مبدأين أساسيين هما تجريد وسائل الدفع وآلية تبادل البيانات والمعلومات".

كما تعرف بأنها: "إجراء تقاص الشيكات وباقي وسائل الدفع إلكترونيا بين البنوك بموجب صور إلكترونية لشيكات وبدون أن يجري تبادل الشيكات فعليا بين البنوك".

من خلال التعريفين السابقين يمكن تقديم تعريف شمال: "نظام المقاصة الإلكترونية هو نظام يسمح بالمعالجة عن بعد لجميع أوامر الدفع التي يتم تبادلها بصفة مجردة* بين البنوك والمؤسسات المالية، ويعرف بنظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة، بحيث تتم عملية المقاصة بصورة آلية بين البنوك بالاعتماد على الربط الشبكي فيما بينها وهذا تحت إشراف وإدارة البنك المركزي".

وهو نظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام IPM، صكوك، تحويل، اقتطاع، وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية والبرمجيات المختلفة، ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة ووفق معايير دولية، والهدف منه هو التحسين النهائي للخدمات البنكية المقدمة للزبائن.

دخل هذا النظام حيز التنفيذ باشتراك: بنك الجزائر، كل البنوك، اتصالات الجزائر، بريد الجزائر، جمعية البنوك والمؤسسات المالية مع كل فروعها ومكاتبها عبر التراب الوطني، ويعتمد هذا النظام على التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية والصور.

---

[١] دحية رباب، مرجع سابق، ص٥٦.

* **يقصد بالتجريد هنا:** إلغاء عمليات التبادل الفيزيائية وتبادلها بالتبادل الإلكتروني، أي أنه لا يتم تبادل وسائل الدفع بشكلها المادي بل يتم تبادلها افتراضيا عن طريق استعمال الإعلام الآلي لحفظ البيانات المتعلقة بوسيلة الدفع المتداولة (شيك، حوالة...)، وبهذا فالمقاصة الإلكترونية تسمح بمعالجة مختلف أوامر الدفع دون الحاجة إلى التنقل أو التواجد في مكان المعالجة.

ولقد دخل حيز التنفيذ يوم ١٥ ماي ٢٠٠٦ في أول يوم للتبادلات وكانت البداية بمعالجة الصكوك على أن تتطور العملية لتشمل باقي وسائل الدفع نهاية٢٠٠٦ [١].

٢. خصائص المقاصة الإلكترونية:

يتميز نظام المقاصة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص نذكرها فيما يلي[٢]:

- يقوم بحساب الأرصدة الصافية لكل المتعاملين في نهاية كل يوم مقاصة، ثم تحويلها إلى حسابات التسوية في نظام الدفع الإجمالي الـ RTGC لدى بنك المركزي.
- هو نظام محمي بشكل آلي ويقوم بالمراقبة المستمرة لحسابات المتعاملين في النظام وعند اقتراب الحسابات من الحد الأدنى المسموح به، يقوم النظام بإرسال تنبيه لمسير النظام وكل المتعاملين فيه.
- هو نظام مؤمن ضد المخاطر العملياتية التي تطال الأجهزة من خلال وضع كل الآليات الحمائية SE.

٣. أهداف المقاصة الإلكترونية:

يهدف نظام المقاصة الإلكترونية إلى[٣]:

- التسيير المحاسبي اليومي وإعطاء نظرة شاملة وحقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية الوطنية.
- تقليص آجال المعالجة حيث يتم قبول أو رفض العملية في أجل أقصاه ٥ أيام غلى أن يتم اختزال هذه المدة إلى ٣ أيام ثم إلى ٤٨ ساعة.
- تأمين أنظمة الدفع العام.

---

[١] آيت زيان كمال، آيت زيان حورية، **"الصيرفة الإلكترونية في الجزائر"**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة وسائل الدفع، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر،٢٦-٢٧/٠٤/٢٠١١، منقول من الموقع الإلكتروني:

www. Iefpedia.com , ٠٩/٠٢/٢٠١٧, ١٩ :٢٥.

[٢] دحية رباب، مرجع سابق، ص ٥٧-٥٨.

[٣] سلطاني خديجة، مرجع سابق، ص ١٥٥.

- إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك.
- مواجهة عملية تبييض الأموال.

٤. مبادئ المقاصة الإلكترونية:

يقوم نظام المقاصة الإلكترونية على مجموعة من المبادئ هي[١]:

أ. مبدأ الدقة والوضوح:

يتميز هذا النظام بالدقة والوضوح فهو نظام يسير الحسابات بكل شفافية ودقة متناهية.

ب. مبدأ اليومية:

هو نظام يومي يقوم بتسوية الحسابات يوميا إذ يسجل كل العمليات التي يقوم بها المتعاملون على حساباتهم من مسحوبات وإيداعات.

ت. مبدأ الآلية:

هو نظام آلي أوتوماتيكي حيث أن كل العمليات فيه تسوى آليا.

ث. مبدأ الحماية والأمان:

هو نظام مؤمن ضد المخاطر كالتزوير والغش والاحتيال، وهذا بوضع قيمة قصوى للأرصدة متعددة الجوانب للمودعين.

[١] دحية رباب، مرجع سابق، ص ٥٧.

المبحث الثالث: كيفية حماية وسائل الدفع الحديثة من المخاطر المترتبة عنها

بالرغم من حداثة وسائل الدفع الإلكتروني، وتوفرها على عدة إيجابيات ومزايا وهذا بفضل العوامل التي ساعدت على نجاحها وتطورها السريع في العمل المصرفي، إلّا أنه هذا لا يمنع من وجود سلبيات وعيوب تنشأ عنها عوامل تعرقل نجاحها وتعيق سير خدمات المصرفية، ومن هنا يبرز دور الذي تلعبه المصارف في البحث عن أدوات تحمي وتصاحب الزبون والتاجر أثناء تعاملهم وأدوات نظام الدفع الإلكتروني.

المطلب الأول: مزايا وعيوب وسائل الدفع الحديثة

إن لوسائل الدفع الحديثة مزايا وعيوب تتعلق بكل من حامل وسيلة الدفع الإلكترونية ومصدرها، كذا التاجر الذي يتعامل بها نتناولها فيما يلي[1]:

الفرع الأول: مزايا وسائل الدفع الحديثة

١. بالنسبة لحاملها:

تحقق وسائل الدفع الإلكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترة محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة.

٢. بالنسبة للتاجر:

تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبئ متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة.

---

[1] الزين منصوري، "**وسائل وأنظمة الدفع والسداد الإلكتروني، عوامل الانتشار وشروط النجاح**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة وسائل الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر، ٢٦-٢٧/٠٤/٢٠١١، ص ٠٤، منقول من الموقع الإلكتروني:
www.iefpedia.com/arab/٢٨٩٢١, ١٦/٠٢/٢٠١٦ , ١٤ :١٩

٣. بالنسبة لمصدرها:

تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية، فقد حقق city bank أرباح من حملة البطاقات الائتمانية عام ١٩٩١ بلغت ١مليون دولار[١].

الفرع الثاني: عيوب وسائل الدفع الحديثة

١. بالنسبة لحاملها:

من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.

٢. بالنسبة للتاجر:

إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.

٣. بالنسبة لمصدرها:

أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.

المطلب الثاني: العوامل المساعدة والمعرقلة لنجاح وسائل الدفع الحديثة

إن وسائل الدفع لإلكترونية متعددة ولكل وسيلة طريقة وتقنية معينة في عملية الدفع الإلكتروني، حيث أن لوسائل الدفع الحديثة مجموعة من العوامل تؤثر فيها وسنتناولها فيما يلي:

[١] الزين منصوري، مرجع سابق، ص ٠٤.

الفرع الأول: العوامل المساعدة على نجاح وسائل الدفع الحديثة

يعتمد نجاح وسائل الدفع الحديثة على مجموعة من العوامل هي[1]:

١. نمو الإنترنت:

إن نمو شبكة الإنترنت يعد عاملا أساسيا لتطور ونجاح وسائل الدفع الإلكترونية باعتبار البيئة الملائمة لتداول هذه الوسائل، خاصة التجارة الإلكترونية التي تتم على هذه الشبكة والتي يجري فيها الدفع بالطرق الإلكترونية وعليه فنمو شبكة الإنترنت وانتشارها يساعد في انتشار وسائل الدفع الإلكترونية وبالتالي تطورها ونجاحها.

٢. ظهور البنوك الإلكترونية وخدمات مصرفية جديدة:

في ظل وجود شبكة الإنترنت وشيوعها ازداد مستخدموها، واستغلال هذه الشبكة في ميدان النشاط التجاري الإلكتروني، لم تكتف البنوك بدور المتفرج بل شهدت ثورة في المعاملات المصرفية أمدت هذا القطاع بأحدث الآليات جعلته أكثر مرونة وسرعة في تقديم خدماته، وقد ظهر إلى الوجود ما يسمى بالبنوك الإلكترونية والمعاملات المصرفية الإلكترونية التي تتم عن طريق شبكة الإنترنت، فمن الطبيعي أن يتم التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية مما يشجع على استعمال هذه الوسائل، بالإضافة إلى الخدمات الجديدة التي تستوجب التعامل بتلك الوسائل.

٣. الاستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الإنترنت:

تتميز وسائل الدفع الحديثة عن التقليدية بالاستفادة من وسائل الأمان المبتكرة حديثا لاستعمالها عبر شبكة الإنترنت، وخاصة لإضفاء الثقة على المعاملات البنكية التجارية التي تتم عبر هذه الشبكة والتي تكون وسائل الدفع الإلكترونية طرفا فيها.

---

[1] وهيبة عبد الرحيم، **"تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها"**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي تمنراست، منشورة بدون سنة، ص ص٠٢-٠٤.

الفرع الثاني: العوامل المعرقلة على نجاح وسائل الدفع الحديثة

أدى التطور المستمر في التكنولوجيا والمنافسة بين البنوك إلى انتشار وتنويع الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك إلى زبائنها من أفراد ومؤسسات من خلال القنوات الإلكترونية، إلا أن هذا التطور السريع في العمل المصرفي يحمل في طياته بعض المخاطر التي قد تحد من انتشاره وتعيق نجاحه مثل[1]:

- عدم توفر الأمان في استخدام الإنترنت بشكل كامل في التعاملات المصرفية والذي يعتبر الهاجس الأكبر لجميع المتعاملين في الصيرفة الإلكترونية؛
- الخشية من كشف المعلومات الخاصة والمخاطر القانونية كالتعقيدات المصرفية الإلكترونية، ومسائل الملكية الفكرية للبرمجيات، وقواعد البيانات المستخدمة من طرف البنك؛
- مخاطر التشغيل، ومخاطر السيولة نتيجة امتداد نشاط البنك في منح الائتمان إلى العملاء عبر الحدود، والتي قد تزيد من احتمالات إخفاق بعض الزبائن على السداد؛
- مخاطر السمعة التي قد تتأثر نتيجة لتوقف الخدمات المصرفية الإلكترونية بشكل متكرر.

المطلب الثالث: أدوات حماية وسائل الدفع الحديثة

من أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد الرقمي اليوم مسألة أمن المعلومات وعدم توفر الضمانات التي تحمي المتعاملين بهذا النظام، من هنا برزت أهمية استحداث طرق ووسائل تضمن لنا التأكد من الوثائق المرسلة وضمان حمايتها من أي شكل من أشكال التزوير والقرصنة.

الفرع الأول: الرقم السري أو الكلمات السرية

هو الإجراء الأمني الأكثر استعمالا في المجال الرقمي في عصرنا الحالي، وذلك عند محاولته الدخول لنافذة مؤمنة، يجب استعماله لرقم سري لتأمين معاملاته ومنه تقديمه للرقم السري الصحيح يمكنه الدخول إلى المعطيات والبيانات السرية والشخصية.

[1] الزين منصوري، مرجع سابق، ص٤٠.

كما يعتبر استخدام كلمات المرور أرخص أسلوب كذلك، ولكي يحقق هذا الأسلوب النجاح يجب توعية المستخدمين بعدم التخلي عن كلمة المرور لأي شخص، ويفترض تغييرها بصفة دورية، وعند إدخال كلمة المرور لا يجب أن يظهر النظام حروفها حتى لا تنكشف أمام المتطفلين[1].

الفرع الثاني: التوقيع الإلكتروني

هو مجموعة من الإجراءات التقنية التي تسمح بتحديد شخصية من تصدر عنه هذه الإجراءات وقبوله بمضمون التصرف الذي يصدر التوقيع بمناسبته، وثمة خلط كبير في مفهوم التوقيع الإلكتروني حيث يظن البعض أنه أرقام ورموز أو صورة للتوقيع العادي، وهو ليس كذلك إذ لا تعد صورة التوقيع العادي بواسطة برنامج كمبيوتر خاص لهذه الغاية وباستعماله فإن الشخص يكون قد وقع على رسالته تماما كما يوقع عاديا، ويستخدم التوقيع الرقمي على كافة الرسائل الإلكترونية[2].

الفرع الثالث: التشفير

يعرف بأنه عملية تحويل المعلومات إلى شفرات غير مفهومة (تبدو بدون معنى) لمنع الأشخاص غير المرخص لهم من الإطلاع على المعلومات أو فهمها، ولهذا تنطوي عملية التشفير على تحويل النصوص العادية إلى نصوص مشفرة، ومن ناحية أخرى فإن فك التشفير هو عملية إعادة التحويل البيانات إلى صيغتها الأصلية، وذلك باستخدام المفتاح المناسب لفك الشفرة.

الفرع الرابع: البصمة الإلكترونية

رغم أن التشفير يمنع المتلصصين من الإطلاع على محتويات الرسالة إلا أنه لا يمنع المخربين من العبث بها، أي أن التشفير لا يضمن سلامة الرسالة، ومن هنا ظهرت الحاجة للبصمة الإلكترونية للرسالة وهي بصمة رقمية يتم اشتقاقها وفقا لخوارزميات معينة تدعى بدوال التمويه، إذ تطبق هذه الخوارزميات حسابات رياضيات على الرسالة لتوليد بصمة(سلسلة صغيرة) تمثل ملفا كاملا أو رسالة(سلسلة كبيرة) أو تدعى البيانات الناتجة بالبصمة الإلكترونية للرسالة[3].

---

[1] يوسف واقد، مرجع سابق، ص ١٥٣.

[2] عبد الحميد برحومة، صورية بوطرفة، "**النقود الإلكترونية والأساليب البنكية الحديثة في الدفع والتسديد**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الإلكترونية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر، ٢٦-٢٠١١/٠٤/٢٧، ص ١٣.

[3] يوسف مسعوداوي، جميلة سعيدي، مرجع سابق، ص ١٣.

خلاصة

بعد أن درسنا وسائل الدفع الحديثة الأكثر انتشارا استنتجنا أنها تعتبر وسائل أفرزتها المشاكل المتعاقبة التي تعرضت لها أدوات الدفع التقليدية، حيث جاءت كبديل عنها لتسهيل العمليات فاتجهت المصارف إلى استحداث خدمات جيدة وابتكار وسائل إلكترونية مصرفية توفر انسياب خدمات الدفع المصرفية من المصرف إلى العميل بسهولة ويسر، وكفاءة بما يتلاءم والاحتياجات والمتطلبات المعاصرة من ناحية، وتحقيق الربح من ناحية أخرى، وهذه الوسائل تم التطرق إليها في هذا الفصل، ولكن هذا لا يعني أنها خالية من العيوب مثلها مثل أي وسيلة تتعرض لعوامل تعرقل نجاحها، وبفضل أدوات الحماية المبتكرة لهذه الوسائل الحديثة يتم تجاوز هذه العيوب والعراقيل.

ولمعرفة ما إذا كانت لوسائل الدفع الحديثة تأثير على التعامل بوسائل الدفع التقليدية قمنا بإجراء دراسة ميدانية وهذا ما سنتطرق عليه في الفصل الثالث.

الملاحق

الملحق رقم (٠١): نموذج لاستبيان الدراسة قبل عرضه على التحكيم

جامعة الدكتور يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:استبيان مذكرة ماستر (ل.م.د)

إعداد الطالبتين:

- بن عروس أمينة

- رزيق حبيبة

تحية طيبة وبعد.....

سيد (ي)، **(ة) الكريم (ة) العامل (ة)** بالبنك في إطار التحضير لمذكرة ماستر أكاديمي تخصص مالية وبنوك، تم إنجاز هذا الاستبيان بهدف التعرف على **مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة في الجزائر** من خلال البنك الذي تعمل به.

نرجو من سيادتكم الإجابة على عبارات الاستبيان وذلك بوضع علامة (×) أمام جميع العبارات، وفي الخانة التي تعبر عن وجهة نظركم بصدق وموضوعية.

علما بأن الغاية من إجراء هذه الدراسة، غاية علمية بحتة وسوف يتم التعامل مع إجاباتكم وفقا لقواعد الأمانة والنزاهة العلمية والسرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وفي الأخير لكم منا خالص الشكر على تعاملكم معنا سلفا.

الجزء الأول: البيانات الوصفية

أجب بوضع علامة (×) أمام الإجابة المناسبة:

١– الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

٢– الفئة العمرية: ☐ من ٢٠ سنة إلى ٣٠ سنة ☐ من ٣١ سنة إلى ٥٠ سنة

☐ من ٥١ سنة فأكثر

٣– المستوى العلمي: ☐ متوسط ☐ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا

٤– مدة العمل في نشاط البنوك: ☐ من سنة إلى ٥ سنوات ☐ من ٦ سنوات إلى ١١ سنة

☐ من ١١ سنة فأكثر

٥– عد الدورات التدريبية التي قمت بها فيما يخص المعاملات الإلكترونية: ☐ لم تجري أي دورة

☐ دورة واحدة ☐ دورتان ☐ ٣ دورات ☐ ٤ دورات

الجزء الثاني: مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية و الحديثة في البنك.

الرقم	العبارات	درجة الموافقة			
		موافق	موافق جدا	غير موافق	غير موافق جدا
٠١	تراجعت نسبة استخدام وسائل الدفع التقليدية مع ظهور وسائل الدفع الحديثة.				
٠٢	يتوقف مدى استخدام البطاقة الالكترونية على ثقافة الزبون (الوعي المصرفي).				
٠٣	تسهيلات المعاملات المالية تلعب دور في التأثير على جذب الزبون.				
٠٤	ضعف الإعلام والإشهار فيما يخص وسائل الدفع التقليدية والحديثة.				
٠٥	عدم شعور العملاء بالأمان عند التعامل بوسائل الدفع الحديثة.				
٠٦	الخوف من التقنيات الجديدة وعدم إلمام المستخدمين بها.				

الجزء الثالث: المخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع التقليدية و الحديثة.

الرقم	العبارات	درجة الموافقة			
		موافق	موافق جدا	غير موافق	غير موافق جدا
٠٧	العطل المتكرر على مستوى أجهزة الصراف الآلي (DAB,GAB).				
٠٨	عدم استعمال البطاقة البنكية من قبل العملاء سببه فقدان الثقة في وسائل الدفع الحديثة.				
٠٩	عدم توفر النقود على مستوى الموزعات الآلية وكذا الانقطاعات المتكررة على شبكة الاتصال.				
١٠	عدم إجراء المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي.				
١١	ارتفاع تكلفة المدفوعات التقليدية .				
١٢	انتشار ظاهرة الشيكات بدون رصيد.				
١٣	انعدام الأمان وسهولة تزوير (التوقيعات) وسرقة أو ضياع (الأوراق التجارية) .				

الجزء الرابع: سبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة.

البعد	الرقم	العبارات	درجة الموافقة			
			موافق	موافق جدا	غير موافق	غير موافق جدا
البعد الأول: تحديات السياسة الحكومية والداخلية للبنك.	١٤	توفير بنية تشريعية وقانونية تساهم في توفير مناخ ملائم للخدمات المصرفية الحديثة.				
	١٥	التساهل في السياسات الضريبية التي تفرض على أداء الخدمات والمعاملات المصرفية الحديثة.				
	١٦	التركيز على عمليات البحوث للخدمات المصرفية الحديثة مما يقوي من بنية تطوير تلك الخدمات.				
	١٧	يحرس البنك على توفير خدمة التعامل بالوسائل الحديثة في أماكن متعددة وعلى مدار٧/٧ أيام و٢٤/٢٤ ساعة.				

البعد الثاني: الرقابة على إجراءات أنظمة الدفع الحديثة.	١٨	وضع إجراءات كافية لحماية حسابات العملاء.				
	١٩	يتم إجراء صيانة دورية للنظام لتحقيق الأمن والسلام.				
	٢٠	يتم استخدام نظام التشفير والتوقيعات الالكترونية المشفرة في التعاملات.				
	٢١	توفير كفاءات وخبرات عالية في أداء العمليات المصرفية الحديثة.				

الملحق رقم (٠٢): نموذج لاستبيان الدراسة بعد عرضه على التحكيم

جامعة الدكتور يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:استبيان مذكرة ماستر (ل.م.د)

إعداد الطالبتين:

- بن عروس أمينة

- رزيق حبيبة

تحية طيبة وبعد.....

سيد (ي)، **(ة) الكريم (ة) العامل (ة)** بالبنك في إطار التحضير لمذكرة ماستر أكاديمي تخصص مالية وبنوك، تم إنجاز هذا الاستبيان بهدف التعرف على **مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة في الجزائر** من خلال البنك الذي تعمل به.

نرجو من سيادتكم الإجابة على عبارات الاستبيان وذلك بوضع علامة (×) أمام جميع العبارات، وفي الخانة التي تعبر عن وجهة نظركم بصدق وموضوعية.

علما بأن الغاية من إجراء هذه الدراسة، غاية علمية بحتة وسوف يتم التعامل مع إجاباتكم وفقا لقواعد الأمانة والنزاهة العلمية والسرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وفي الأخير لكم منا خالص الشكر على تعاملكم معنا سلفا.

الجزء الأول: البيانات الوصفية

أجب بوضع علامة (×) أمام الإجابة المناسبة:

٣- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

٤- الفئة العمرية: ☐ من ٢٠ سنة إلى ٣٠ سنة ☐ من ٣١ سنة إلى ٥٠ سنة

☐ من ٥١ سنة فأكثر

٣- المستوى العلمي: ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐دراسات عليا

٤- مدة العمل في نشاط البنوك: ☐من سنة إلى ٥ سنوات ☐من ٦ سنوات إلى ١١ سنة

☐ من ١١ سنة فأكثر

٥- عد الدورات التدريبية التي قمت بها فيما يخص المعاملات الإلكترونية: ☐ لم تجري أي دورة

☐ دورة واحدة ☐ دورتان ☐ ٣ دورات ☐ ٤ دورات فأكثر

الجزء الثاني: مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية و الحديثة في البنك.

الرقم	العبارات	درجة الموافقة			
		غير موافق جدا	غير موافق	موافق	موافق جدا
٠١	تراجعت نسبة استخدام وسائل الدفع التقليدية مع ظهور وسائل الدفع الحديثة.				
٠٢	يتوقف مدى استخدام البطاقة الالكترونية على ثقافة الزبون (الوعي المصرفي).				
٠٣	تسهيلات المعاملات المالية تلعب دور في التأثير على جذب الزبون.				
٠٤	ضعف الإعلام والإشهار فيما يخص وسائل الدفع التقليدية والحديثة.				
٠٥	عدم شعور العملاء بالأمان عند التعامل بوسائل الدفع الحديثة.				
٠٦	الخوف من التقنيات الجديدة وعدم إلمام المستخدمين بها.				

الجزء الثالث: المخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع التقليدية و الحديثة.

الرقم	العبارات	درجة الموافقة			
		غير موافق جدا	غير موافق	موافق	موافق جدا
٠٧	العطل المتكرر على مستوى أجهزة الصراف الآلي (DAB,GAB).				
٠٨	عدم استعمال البطاقة البنكية من قبل العملاء سببه فقدان الثقة في وسائل الدفع الحديثة.				
٠٩	عدم توفر النقود على مستوى الموزعات الآلية وكذا الانقطاعات المتكررة على شبكة الاتصال.				
١٠	عدم إجراء المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي.				
١١	ارتفاع تكلفة المدفوعات التقليدية.				
١٢	انتشار ظاهرة الشيكات بدون رصيد.				
١٣	انعدام الأمان وسهولة تزوير (التوقيعات) وسرقة أو ضياع (الأوراق التجارية) .				

الجزء الرابع: سبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة.

البعد	الرقم	العبارات	درجة الموافقة			
			غير موافق جدا	غير موافق	موافق	موافق جدا
البعد الأول: تحديات السياسة الحكومية والداخلية للبنك.	١٤	توفير بنية تشريعية وقانونية تساهم في توفير مناخ ملائم للخدمات المصرفية الحديثة.				
	١٥	التساهل في السياسات الضريبية التي تفرض على أداء الخدمات والمعاملات المصرفية الحديثة.				
	١٦	التركيز على عمليات البحوث للخدمات المصرفية الحديثة مما يقوي من بنية تطوير تلك الخدمات.				
	١٧	يحرس البنك على توفير خدمة التعامل بالوسائل الحديثة في أماكن متعددة وعلى مدار٧/٧ أيام و٢٤/٢٤ ساعة.				

البعد الثاني: الرقابة على إجراءات أنظمة الدفع الحديثة.	١٨	وضع إجراءات كافية لحماية حسابات العملاء.				
	١٩	يتم إجراء صيانة دورية للنظام لتحقيق الأمن والسلام.				
	٢٠	يتم استخدام نظام التشفير والتوقيعات الالكترونية المشفرة في التعاملات.				
	٢١	توفير كفاءات وخبرات عالية في أداء العمليات المصرفية الحديثة.				

الملحق رقم (٠٣): معاملات الارتباط بين درجات عبارات محور مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في البنك مع الدرجة الكلية للمحور

Corrélations

			M١
Rho de Spearman	M١	Coefficient de corrélation	١,٠٠٠
		Sig. (bilatérale)	.
		N	٣٤
	الدفع وسائل استخدام نسبة تراجعت الحديثة الدفع وسائل ظهور مع التقليدية	Coefficient de corrélation	.٥٠٥
		Sig. (bilatérale)	.٠٠٢
		N	٣٤
	الالكترونية البطاقة استخدام مدى يتوقف (المصرفي الوعي) الزبون ثقافة على	Coefficient de corrélation	.٤١٠
		Sig. (bilatérale)	.٠١٦
		N	٣٤
	في دور تلعب المالية المعاملات تسهيلات الزبون جذب على التأثير	Coefficient de corrélation	.٤١٣
		Sig. (bilatérale)	.٠١٥
		N	٣٤
	يخص فيما والإشهار الإعلام ضعف والحديثة التقليدية الدفع وسائل	Coefficient de corrélation	.٦٧٨
		Sig. (bilatérale)	.٠٠٠
		N	٣٤
	التعامل عند بالأمان العملاء شعور عدم الحديثة الدفع بوسائل	Coefficient de corrélation	.٦٣٨
		Sig. (bilatérale)	.٠٠٠
		N	٣٤
	إلمام وعدم الجديدة التقنيات من الخوف بها المستخدمين	Coefficient de corrélation	.٧٩٨
		Sig. (bilatérale)	.٠٠٠

N	٣٤

الملحق رقم (٠٤): معاملات ثبات الاستبيان للمحاور ككل

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.٨٠٩	٢١

الملحق رقم (٠٥): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات في الوكالتين BNA, AGB

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
TOTAL	.١٠٩	٣٤	.٢٠٠*	.٩٧١	٣٤	.٤٩٨

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.

a. Correction de signification de Lilliefors

الملحق رقم (٠٦): النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

جنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	٢١	٦١,٨	٦١,٨	٦١,٨
	أنثى	١٣	٣٨,٢	٣٨,٢	١٠٠,٠
	Total	٣٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

الملحق رقم (٠٧): عرض النتائج المتعلقة بعبارات الاستبيان الخاصة بتقييم محاور الدراسة

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart type

البنوك نشاط في العمل مدة	١,٩١	.٩٠٠
المعاملات يخص فيما بها قمت التي التدريبية الدورات عدد الإلكترونية	٢,٦٢	١,٥٣٨
ظهور مع التقليدية الدفع وسائل استخدام نسبة تراجعت الحديثة الدفع وسائل	٢,٩٧	.٨٣٤
الزبون ثقافة على الالكترونية البطاقة استخدام مدى يتوقف (المصرفي الوعي)	٣,٣٨	.٦٩٧
جذب على التأثير في دور تلعب المالية المعاملات تسهيلات الزبون	٣,٧١	.٥٢٤
التقليدية الدفع وسائل يخص فيما والإشهار الإعلام ضعف والحديثة	٢,٨٢	.٧٥٨
الحديثة الدفع بوسائل التعامل عند بالأمان العملاء شعور عدم	٢,٧٦	.٨١٩
بها المستخدمين إلمام وعدم الجديدة التقنيات من الخوف	٢,٨٥	.٨٥٧
الآلي الصراف أجهزة مستوى على المتكرر العطل (DAB,GAB)	٣,٠٣	.٩٣٧
الثقة فقدان سببه العملاء قبل من البنكية البطاقة استعمال عدم الحديثة الدفع وسائل في	٢,٧١	.٨٣٦
وكذا الآلية الموزعات مستوى على النقود توفر عدم الاتصال شبكة على المتكررة الانقطاعات	٢,٦٨	.٩٤٥
الحقيقي الوقت في التقليدية المدفوعات إجراء عدم	٢,٧١	.٧٦٠
التقليدية المدفوعات تكلفة ارتفاع	٢,٠٦	.٦٤٩
رصيد بدون الشيكات ظاهرة انتشار	٣,١٥	.٧٠٢
ضياع أو وسرقة (التوقيعات) تزوير وسهولة الأمان انعدام (التجارية الأوراق)	٢,٦٥	.٩٥٠
ملائم مناخ توفير في تساهم وقانونية تشريعية بنية توفير الحديثة المصرفية للخدمات	٣,٣٢	.٦٨٤
أداء على تفرض التي الضريبية السياسات في التساهل الحديثة المصرفية والمعاملات الخدمات	٣,١٢	.٨٨٠
الحديثة المصرفية للخدمات البحوث عمليات على التركيز الخدمات تلك تطوير بنية من يقوي مما	٣,٤٤	.٥٦١
في الحديثة بالوسائل التعامل خدمة توفير على البنك يحرس ساعة ٢٤/٢٤و أيام ٧/٧مدار وعلى متعددة أماكن	٣,٦٥	.٦٤٦
العملاء حسابات لحماية كافية إجراءات وضع	٣,٥٠	.٦١٥
والسلام الأمن لتحقيق للنظام دورية صيانة إجراء يتم	٣,٤٤	.٦٦٠
في المشفرة الالكترونية والتوقيعات التشفير نظام استخدام يتم التعاملات	٣,٥٣	.٦٦٢
المصرفية العمليات أداء في عالية وخبرات كفاءات توفير الحديثة	٣,٥٠	.٥٦٤

الملحق رقم (٠٨): نتائج تحليل التباين الأحادي للفرضية الفرعية الأولى

ANOVA à ١ facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
جنس	Inter-groupes	٣,٣١٣	١٠	.٣٣١	١,٦١٥	.١٦٤
	Intra-groupes	٤,٧١٧	٢٣	.٢٠٥		
	Total	٨,٠٢٩	٣٣			
العمر	Inter-groupes	١,٠٤٨	١٠	.١٠٥	.٤٦٢	.٨٩٧
	Intra-groupes	٥,٢١٧	٢٣	.٢٢٧		
	Total	٦,٢٦٥	٣٣			
المستوى	Inter-groupes	٢,٣٣٢	١٠	.٢٣٣	.٥٦٢	.٨٢٨
	Intra-groupes	٩,٥٥٠	٢٣	.٤١٥		
	Total	١١,٨٨٢	٣٣			
البنوك نشاط في العمل مدة	Inter-groupes	٤,٨٠٢	١٠	.٤٨٠	.٥٠٤	.٨٧٠
	Intra-groupes	٢١,٩٣٣	٢٣	.٩٥٤		
	Total	٢٦,٧٣٥	٣٣			
فيما بها قمت التي التدريبية الدورات عدد الإلكترونية المعاملات يخص	Inter-groupes	٢٠,٨٦٣	١٠	٢,٠٨٦	.٨٣٩	.٥٩٧
	Intra-groupes	٥٧,١٦٧	٢٣	٢,٤٨٦		
	Total	٧٨,٠٢٩	٣٣			

الملحق رقم (٠٩): أثر ظهور وسائل الدفع الحديثة على استمرارية وسائل الدفع التقليدية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
١	.٣٢٦[a]	.١٠٦	.٠٧٨	.٣٩١٠٧

a. Valeurs prédites : (constantes), m

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
١	Régression	.٥٨٣	١	.٥٨٣	٣,٨٠٩	.٠٦٠[b]
	Résidu	٤,٨٩٤	٣٢	.١٥٣		
	Total	٥,٤٧٧	٣٣			

a. Variable dépendante : M٣

b. Valeurs prédites : (constantes), m

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
١	(Constante)	٢,٥٠٦	.٤٨٢		٥,٢٠٠	.٠٠٠
	m	.٣٢٢	.١٦٥	.٣٢٦	١,٩٥٢	.٠٦٠

a. Variable dépendante : M٣

خاتمة

خاتمة

إن وسائل الدفع هي تلك الوسائل المتداولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات التجارية والمالية، وظهور البنوك ساهم في ابتكار وسائل دفع متعددة ومتنوعة، حيث حققت هذه الأخيرة في مرحلة ما نجاحا وقبولا عاما، ولكن درجات هذا النجاح آلت إلى الانخفاض بسبب الظواهر الاجتماعية، ومن أبرزها الغش، الاحتيال، التزوير...، وهذا ما أدى إلى عدم ملائمتها وتطورات العصر، لا من حيث العنصر الزمني، ولا من حيث الفعالية، بل تسببت في حدوث أزمة ثقة بين البنوك وعملائها، فكان من المنطقي أن يعتبر الحل هو إيجاد البدائل عنها في ظل التطور التكنولوجي، وظهور شبكة الانترنت توفر كل الأدوات والإمكانيات لتحقيق ذلك.

من أجل مواكبة التحولات والتطورات التكنولوجية المتسارعة في الصناعة المصرفية والمالية العالمية في إطار النظام الاقتصادي الجديد، يتطلب الأمر تجاوز الوظائف التقليدية، والعمل على تطوير وسائل وأنظمة الدفع والسداد، ورفع كفاءة أدائها بما يتماشى والتكنولوجيات الحديثة، فظهر إلى الوجود ما يسمى بوسائل الدفع الحديثة غير المكلفة، وعلى هذا الأساس يكون الاستثمار في التكنولوجيا المالية والمصرفية، والتوجه الموسع والمدروس نحو العمل المصرفي الشامل هو السبيل لتدعيم العلاقات وزيادة ارتباط الزبائن بهذا البنك، وهو ما يعزز من المكانة التنافسية له في سياق الأعمال التجارية الإلكترونية.

لكن من جهة أخرى فإن العمل المتناسق لوسائل الدفع الحديثة حديثة النشأة يتطلب تنظيما قانونيا ودرجة أمان عالية، فبدورها اتخذت أشكالا متعددة منها:البطاقات البنكية، الشيكات الالكترونية، النقود الالكترونية والمحافظ الالكترونية حيث تمكنت من الحد من بعض العراقيل والمشاكل التي أفرزتها تلك الوسائل التقليدية، لكن بالمقابل لم تكن وسائل الدفع الحديثة مثالية إلى حد ما.

في ظل هذه التغيرات العالمية الجديدة وفي أعقاب الانفتاح الاقتصادي وفتح المجال أمام البنوك الأجنبية، وسعي الجزائر لمواكبة التطورات العالمية، وجدت البنوك الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية، وأصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات، وقد اعتبر القطاع المصرفي هو العامل الأساسي للانتقال إلى اقتصاد السوق، وكان من اللازم على البنوك مسايرة التغيرات التي تحدث في العالم، خاصة في كيفية مسايرة وسائل الدفع الحديثة، من خلال الأهمية البالغة لها.

لذلك زودنا دراستنا النظرية بدراسة ميدانية بالوكالات البنكية بالمدية BNA-AGB وذلك من خلال معرفة مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة في الجزائر.

أولا: اختبار الفرضيات

من خلال طريقة معالجتنا لموضوع الدراسة، توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى ما يلي:

بخصوص الفرضية الثالثة والتي تنص على وجود أثر لوسائل الدفع الحديثة على وسائل الدفع التقليدية فقد تبين عدم صحتها، وهذا راجع إلى ما توصلنا إليه من خلال دراستنا أنه يوجد أثر طفيف جدا لوسائل الدفع الحديثة على وسائل الدفع التقليدية ويظهر ذلك من خلال معامل الارتباط المصحح و الذي بلغت قيمته.

أما الفرضية الرابعة والأخيرة التي تعبر عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الموظفين في الوكالتين البنكيتين نحو محاور الدراسة باختلاف المتغيرات الشخصية، فقد تبينت صحتها وهذا من خلال نتائج تحليل التباين الأحادي المتحصل عليها في دراستنا.

ثانيا: نتائج الدراسة

لقد تمكنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بمستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة، ويمكن حصر أهم النتائج التي تسنى لنا الخروج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية:

- بظهور وسائل الدفع الحديثة لم تهمل البنوك وسائل الدفع التقليدية، بل قامت باستغلال التطورات التكنولوجية الحاصلة لصالحها من أجل التخلص والقضاء على معظم عيوبها، حيث سمح ذلك باختصار الوقت والتقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي والبشري الذي كان مخصص لها، لكن ظهورها لم يؤدي إلى اختفاء وسائل الدفع التقليدية وهذا يعود لسببين هما:
  - ✓ غياب ثقافة مصرفية في المجتمع الذي يتعامل كثيرا بالشيك، وهذا يعود إلى صغر الحملة الإعلامية المخصصة للتعريف بنظام الدفع الإلكتروني، وعدم الإقبال الواسع لاستخدام شبكة الانترنيت.

- ✓ إهمال المناخ التشريعي الذي يلاءم وسائل الدفع الإلكترونية والمتعلق بتنظيمها.

- تسبب ظهور وسائل الدفع الالكترونية في انخفاض محسوس لاستخدام وسائل الدفع التقليدية، لكنه لم يؤدي إلى إلغاءها ولا زوالها وقد لا يحدث ذلك على المدى القصير وهذا يعود لسببين هما:
  - ✓ تمكن التكنولوجيا من إصلاح بعض الإختلالات الحاصلة في نظام الدفع الكلاسيكي.
  - ✓ إفراز وسائل الدفع الالكترونية لعيوب وعراقيل لا تؤهلها لاحتلال مكان وسائل الدفع التقليدية، بل تمكنها من التعايش معها.
- بما أن كل قيم الاحتمال لمحاور الدراسة الثلاث أكبر من (٠,٠٥) لنتائج تحليل التباين الأحادي (one-way-anova) نرفض الفرضية البديلة H_1 ، ونقبل الفرضية الصفرية H_0، التي تنص على:
  - ✓ لاتوجد فروق بين متوسطات إجابات موظفي الوكالتين البنكيتين نحو محاور الدراسة الثلاثة باختلاف المتغيرات الشخصية.
- لم تكن وسائل الدفع الحديثة التي اعتبرت الحل المثالي للمشاكل المطروحة لوسائل الدفع التقليدية في مستوى التوقعات، حيث خلقت هي الأخرى مشاكل وعيوب من نوع جديد، كقيام بعض المحترفين باختراق نظم شبكة الاتصالات والانترنت، مع تغيير نظم المعلومات والبيانات، وهذا النوع يصعب محاربته لارتكازه على عالم الكتروني يفتقر للمادة الورقية مما يصعب عملية الإثبات.
- يوجد أثر طفيف جدا بين وسائل الدفع التقليدية والحديثة وهذا ما بينته نتائج التحليل الإحصائي لمعامل الارتباط المصحح R بقيمة (٠,٠٧٨)، أي أن وسائل الدفع الحديثة لا تلغي نهائيا وسائل الدفع التقليدية وإنما تعتبر حافزا لتطويرها، باعتبار أن وسائل الدفع الحديثة هي الأخرى خلقت العديد من المخاطر.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات التي نراها مناسبة والتي تتمثل فيما يلي:

- ضرورة الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة في مجال تحديث نظم الدفع، للإطلاع على المشاكل المحتملة الحدوث ومناقشتها بغية إيجاد الحلول لها، بالإضافة إلى الاستعانة بالبحوث الجامعية التي تتناول هذا المجال.
- الارتقاء بالعنصر البشري وذلك بتدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم البنكية.
- لا بد من توضيح البيئة التشريعية والقانونية المتعلقة بتنظيم نظام الدفع الإلكتروني، وذلك بسن القوانين العقابية التي تخص الجرائم المرتكبة في حق وسائل الدفع الإلكترونية وتنفيذها.
- لابد من تقوية البنية التحتية للجهاز المصرفي وذلك بزيادة الإنفاق الاستثماري في تكنولوجيا المعلومات، والتوسع في استخدام شبكة الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات الحديثة للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل.
- وضع سياسة إعلامية و تسويقية من قبل البنوك، من شأنها إدخال ثقافة استخدام البطاقات لدى المستهلكين، من أجل جعل أسلوب الدفع بالبطاقة من رغبات الزبائن التي يطالب بها التجار، وبالتالي:
  - ✓ دفع هؤلاء التجار إلى اعتماد هذا النمط تحت ضغط زبائنهم وتلبية لرغباتهم.
  - ✓ تشديد الرقابة على المشاريع المطبقة في مجال تحديث وعصرنة نظام الدفع، وهذا حتى لا نضيع الأموال الضخمة المخصصة لهذه المشاريع وحتى نحقق الأهداف المسطرة وهي عصرنة الجهاز البنكي بصفة عامة وتحديث وسائل الدفع بصفة خاصة.

رابعا: أفاق الدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على واقع وأهم التحديات التي تواجه وسائل الدفع الالكتروني، إلا أنه تبقى بعض النقاط تستدعي فتح أبواب وآفاق علمية جديدة من بينها:

- آليات مواجهة التحديات التي تعيق انتشار وتطور وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر.
- تقييم التجربة الجزائرية في ميدان المقاصة الالكترونية.

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
٠١-٠١	نموذج يبين شكل النقود المعدنية	٠٨
٠٢-٠١	نموذج يبين شكل النقود الورقية	٠٩
٠٣-٠١	نموذج عن الشيك التقليدي	١٩
٠٤-٠١	نموذج عن السفتجة	٢١
٠٥-٠١	سير أو حركة السفتجة	٢٢
٠٦-٠١	سير عملية السند لأمر	٢٣
٠٧-٠١	نموذج السند لأمر	٢٤
٠٨-٠١	نموذج أخر للسند لأمر	٢٤
٠١-٠٢	الهيئات المصدرة للبطاقات الائتمانية	٤١
٠٢-٠٢	مستويات تحقيق خدمات الانترنت المصرفي	٤٥
٠٣-٠٢	تصنيفات البطاقات البنكية	٥٠
٠٤-٠٢	رسم توضيحي لمواصفات البطاقات الالكترونية	٥٢
٠٥-٠٢	نموذج عن المحفظة الالكترونية	٥٦

٠٦-٠٢	دورة استخدام الشيك الإلكتروني وإجراءاته	٦٠
٠٧-٠٢	نموذج توضيحي للشيك الالكتروني	٦٠
٠١-٠٣	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة قصر البخاري ٨٥٨	٧٦
٠٢-٠٣	نموذج عن الشيك البنكي لبنك BNA–وكالة قصر البخاري ٨٥٨	٧٩
٠٣-٠٣	نموذج عن شيك الدفيز لبنك BNA–وكالة قصر البخاري ٨٥٨	٨٠
٠٤-٠٣	نموذج عن شيك الشباك لبنك BNA–وكالة قصر البخاري ٨٥٨	٨١
٠٥-٠٣	نموذج عن البطاقة الكلاسيكية CIB	٨٢
٠٦-٠٣	نموذج عن البطاقة الذهبية CIB	٨٣
٠٧-٠٣	نموذج عن الشباك الآلي البنكي GAB	٨٥
٠٨-٠٣	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر–وكالة المدية	٨٧
٠٩-٠٣	نموذج عن الموزع الآلي البنكي DAB	٩٠
١٠-٠٣	بطاقة CIB وبطاقة VISA الكلاسيكية والذهبية	٩٢

١١-٠٣	نموذج عن بطاقة ماستركارد الكلاسيكية و الذهبية	٩٣
١٢-٠٣	نموذج عن بطاقة ماستركارد الدولية	٩٤
١٣-٠٣	نموذج عن بطاقة ماستركارد بلاتينيوم	٩٥
١٤-٠٣	نموذج الدراسة المقترح	٩٧
١٥-٠٣	نتائج توزيع الاستبيان	١٠٦

قائمة الجداول والأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
٠١-٠١	الفرق بين الكمبيالة والسند لأمر	٢٧
٠٢-٠١	أوجه الاختلاف بين الشيك والكمبيالة	٢٨
٠٣-٠١	أوجه الاختلاف بين الشيك و السند لأمر	٢٩
٠١-٠٣	المبادئ العامة و التقنية و النتائج للموزع الآلي للأوراق (DAB)	٨٤
٠٢-٠٣	المبادئ العامة و التقنية و النتائج للشباك الآلي البنكي GAB	٨٥
٠٣-٠٣	الدرجات المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الاستبيان	٩٨
٠٤-٠٣	الدرجات المعطاة لخيارات الإجابة المتاحة في الاستبيان	٩٩
٠٥ -٠٣	معاملات الارتباط بين درجات عبارات محور مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في البنك مع الدرجة الكلية للمحور	١٠١
٠٦ -٠٣	معاملات الارتباط بين درجات عبارات محور المخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة مع الدرجة الكلية للمحور	١٠٢

٠٣-٠٧	معاملات الارتباط بين درجات عبارات محور سبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة استخدام وسائل مع الدرجة الكلية للمحور	١٠٣
٠٣-٠٨	معاملات ثبات الاستبيان للوكالتين البنكيتين **AGB, BNA**	١٠٤
٠٣-٠٩	اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات في الوكالتين **AGB, BNA**	١٠٧
٠٣-١٠	يوضح النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة	١٠٨
٠٣-١١	عرض النتائج المتعلقة بعبارات الاستبيان الخاصة بتقييم مدى استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة في البنك	١١٠
٠٣-١٢	عرض النتائج المتعلقة بعبارات الاستبيان الخاصة بتقييم المخاطر التي تواجه استخدام وسائل الدفع التقليدية والحديثة	١١٣
٠٣-١٣	عرض النتائج المتعلقة بعبارات الاستبيان الخاصة بتقييم سبل تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة	١١٧
٠٣-١٤	نتائج تحليل التباين الأحادي للفرضية الفرعية الأولى	١٢١

١٥-٠٣	**نتائج تحليل التباين الأحادي للفرضية الفرعية الثانية**	١٢٣
١٦ -٠٣	**نتائج تحليل التباين الأحادي للفرضية الفرعية الثالثة**	١٢٦
١٧-٠٣	**نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير وسائل الدفع الحديثة في وسائل الدفع التقليدية**	١٢٨

فهرس المحتويات

البيان	رقم الصفحة
تشكر و عرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	II
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	IX
قائمة المختصرات	XII
مستخلص باللغة العربية	XIII
مستخلص باللغة الانجليزية	XIV
مقدمة	أ
الفصل الأول: نظرة عامة حول وسائل الدفع التقليدية	
تمهيد	٢
المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع التقليدية والتطور التاريخي لها	٣
المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع التقليدية	٣
المطلب الثاني: التطور التاريخي لوسائل الدفع	٤
المطلب الثالث: وسائل الدفع الائتمانية	٧
المبحث الثاني: أشكال وسائل الدفع التقليدية	١٠
المطلب الأول: النقود والتحويلات والاقتطاعات	١٠
المطلب الثاني: الشيكات والأوراق التجارية والمقاصة التقليدية	١٥
المطلب الثالث: المقارنة بين وسائل الدفع التقليدية	٢٧
المبحث الثالث: العوامل المؤدية إلى تطور وسائل الدفع	٣٠
المطلب الأول: تراجع وسائل الدفع التقليدية	٣٠
المطلب الثاني: استخدام شبكة الانترنت في المجال المصرفي	٣١
المطلب الثالث: التوجه نحو التجارة الإلكترونية	٣١

خلاصة	٣٣
الفصل الثاني: السياق النظري لوسائل الدفع الحديثة	
تمهيد	٣٥
المبحث الأول: عموميات حول وسائل الدفع الحديثة	٣٦
المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الحديثة	٣٦
المطلب الثاني: الأطراف المتعلقة بعملية الدفع	٣٩
المطلب الثالث: الوسائط المصرفية الالكترونية	٤٣
المبحث الثاني: أنواع وسائل الدفع الحديثة	٤٦
المطلب الأول: البطاقات الإلكترونية	٤٦
المطلب الثاني: النقود الالكترونية والمحافظ الالكترونية	٥٣
المطلب الثالث: الأوراق التجارية الإلكترونية والتحويلات الإلكترونية والمقاصة الإلكترونية	٥٧
المبحث الثالث:كيفية حماية وسائل الدفع الحديثة من المخاطر المترتبة عنها	٦٧
المطلب الأول: مزايا وعيوب وسائل الدفع الحديثة	٦٧
المطلب الثاني: العوامل المساعدة والمعرقلة لنجاح وسائل الدفع الحديثة	٦٨
المطلب الثالث: أدوات حماية وسائل الدفع الحديثة	٧٠
خلاصة	٧٢
الفصل الثالث:مصير وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة في الجزائر (دراسة حالة بنك BNA وكالة قصر البخاري– بنك AGB وكالة المدية)	
تمهيد	٧٤
المبحث الأول: تقديم عام لبنك الوطني الجزائري BNA– وكالة قصر البخاري ٨٥٨	٧٥

المطلب الأول: التعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA– وكالة قصر البخاري ٨٥٨	٧٥
المطلب الثاني: العمليات التي يقوم بها بنك BNA –وكالة قصر البخاري والأنظمة المستعملة فيه	٧٧
المطلب الثالث: المنتجات و الخدمات لبنك BNA–وكالة قصر البخاري٨٥٨	٧٩
المبحث الثاني: تقديم بنك الخليج الجزائر AGB وكالة المدية ٠٢١	٨٦
المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الخليج الجزائر AGB وكالة المدية	٨٦
المطلب الثاني: الأنظمة والعمليات المستخدمة في بنك AGB – وكالة المدية –	٨٨
المطلب الثالث: الخدمات والمنتجات الإلكترونية لبنك AGB –وكالة المدية–	٩٠
المبحث الثالث: الإطار المنهجي للدراسة	٩٦
المطلب الأول: أنموذج ووصف أداة الدراسة	٩٦
المطلب الثاني: مراحل وأداة تطبيق الدراسة	١٠٠
المطلب الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات المستعملة في الدراسة	١٠٦
المطلب الرابع: عرض وتحليل نتائج الدراسة	١٠٨
خلاصة	١٣٠
خاتمة	١٣٢
قائمة المراجع	١٣٧
الملاحق	

الو.م.أ: الولايات المتحدة الأمريكية.

SWIFT: Society For World Interbank Financial Telecommunication.

ATM: Automated Teller Machine.

BADR: Banque de l'Agriculture et du Développement Rural.

ATCI: Algeria Télé- Compensation Interbancaire.

RTGC: Paiement De Gros Montants En Temps Réel.

IPM: Les Instruments De Paiement De Masse.

BNA: Banque Nationale d'Algérie.

AGB: Algerian Gulf Bank.

SPSS: Statisticole Package For Social Science

TIB:Tunis International Bank.

JKB :Jardan Kuwait Bank.

DAB: Distributeur Automatique de Billets.

GAB : Guichet Automatique De Banque.

TPE : Terminal de Paiement Electronique.

SATIM: Société Algérienne d' Automatisation Des Transactions.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

١. إبراهيم بختي، "**التجارة الإلكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة** "، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ٢٠٠٥.

٢. أبو سليمان، إبراهيم عبد الوهاب، "**البطاقة البنكية الإقراضية والسحب المباشر من الرصيد**"، دار القلم، دمشق، سوريا، ١٩٩٨.

٣. أحمد محمد غنيم، "**التسويق والتجارة الإلكترونية**"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠٠٨.

٤. أحمد السيد عبد الخالق، "**التجارة الإلكترونية والعولمة**"، الطبعة ٠٢، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ٢٠٠٨.

٥. أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، "**اقتصاديات النقود والتمويل**"، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، مصر، ٢٠٠٥.

٦. البارودي علي وآخرون،" **القانون التجاري**،" دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠.

٧. الرومي محمد أمين، "**التعاقد الالكتروني عبر الأنترنت**"، الطبعة ٠١، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤.

٨. الطاهر لطرش، "**تقنيات البنوك**"، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥.

٩. برهان الدين جمال، "**السندات التجارية في القانون التجاري الجزائري**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٨.

١٠. جميل الزيدانين السعودي، "**أساسيات في الجهاز المالي**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والطباعة، الأردن، ٢٠٠٠.

١١. حجازي بيومي عبد الفتاح، "**النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية**"، الجزء الأول، دار الفكر الجامعية، مصر، ٢٠٠٣.

١٢. شد راشد، "**الأوراق التجارية الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٢.

١٣. رشاد العصار، رياض الحابي، "**النقود والبنوك**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠.

١٤. زهير بشنق، "**العمليات المصرفية الإلكترونية**"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦.

١٥. زهير عباس كريم، "**النظام القانوني للشيك**"، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٧.

١٦. سحنون محمود، "**دروس في الاقتصاد النقدي والبنوك**"، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٣.

١٧. سعودي محمد توفيق، "**بطاقات الائتمان**"، الطبعة ٠١، دار الأمين للطباعة، مصر، ٢٠٠١.

١٨. عبد الحميد ليسوني،عبد الكريم ليسوني، "**التجارة الالكترونية**"، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣.

١٩. عبد الرحيم، حسن أحمد، "**اقتصاديات النقود والبنوك**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣.

٢٠. فريدة بخراز يعدل، "**تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥.

٢١. كرم ياملكي، "**الأوراق التجارية والعمليات المصرفية**"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٥.

٢٢. مجدي محمد شهاب، "**اقتصاديات النقود والمال النظرية و المؤسسات النقدية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠.

٢٣. محمد حسين منصور، "**المسؤولية الالكترونية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ٢٠٠٣.

٢٤. محمد محمود المصري، "**أحكام الشيك مدنيا وجنائيا**"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٩.

٢٥. محمود يونس، "**اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣.

٢٦. مدحت صادق،"**أدوات وتقنيات مصرفية**"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠١.

٢٧. مدحت صالح، "**أدوات وتقنيات مصرفية**"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠١.

٢٨. مصطفى كمال طه، "**الأوراق التجارية و الإفلاس**"، الدار الجامعية الجديدة، مصر، ١٩٩٧.

٢٩. مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق، "**الأوراق التجارية ووسائل الدفع الإلكترونية**"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٥.

٣٠. منصور بن عوف عبد الكريم، "**مدخل إلى الرياضيات المالية**"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣.

٣١. منير الجنبيهي، ممدوح الجنبيهي، "**التبادل الإلكتروني بالبيانات**"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٤.

٣٢. نادية فوضيل،" **الأوراق التجارية في القانون الجزائري**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٥.

٣٣. ناظم محمد الشمري، "**النقود والمصارف**"، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، ١٩٩٥.

٣٤. نهلة أحمد قنديل، "**التجارة الإلكترونية والمرشد للمدير العصري رؤية تسويقية**"، دار الجامعية، قناة السويس، مصر، ٢٠٠٥.

الأطروحات المذكرات:

٣٥. إبراهيم بختي، "**دور الانترنت وتطبيقاته في مجال التسويق**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة الجزائر، ٢٠٠٣.

٣٦. بن رجدال جوهر، "**الانترنت والتجارة الالكترونية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة المدية، الجزائر، ٢٠٠٢.

٣٧. بورزق إبراهيم فوزي، "**دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البيبنكي– دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**–"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨.

٣٨. حميزي سيد أحمد، "**تحديث وسائل الدفع كعنصر لتأهيل النظام المصرفي الجزائري**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، ٢٠٠٢.

٣٩. حوالف عبد الصمد، "**النظام القانوني لوسائل الدفع الالكترونية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ٢٠١٥.

٤٠. دحية رباب، "**دراسة تحليلية لأداء أنظمة الدفع –حالة نظام الدفع المكثف بالجزائر**–"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة مسيلة، الجزائر، ٢٠١٢.

٤١. زيدان محمد، "**دور التسويق في القطاع المصرفي– حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥.

٤٢. السعيد بريكة، "**واقع عمليات الصيرفة الالكترونية وأفاق تطورها في الجزائر**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ، جامعة العربي بن مهيدي الجزائر، ٢٠١١.

٤٣. سلطاني خديجة، "**إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الالكترونية–دراسة حالة بنك التنمية الريفية (وكالة بسكرة)** –"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٣.

٤٤. سماح شعبور، "**وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر– واقع والتحديات – (دراسة حالة بنكية لولاية تبسة)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، تخصص تمويل مصرفي، جامعة تبسة، الجزائر، ٢٠١٦.

٤٥. سمية ديمش، "**التجارة الالكترونية حتميتها وواقعها في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة،ا لجزائر، ٢٠١٠.

٤٦. سومية فرقاني، "**وسائل الدفع الحديثة كمدخل لعصرنة الخدمات المصرفية في البنوك –دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم ومالية، جامعة المدية، الجزائر، ٢٠١٣.

٤٧. صراع كريمة، "**واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إستراتيجية، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٤.

٤٨. صلاح محمد، "**وسائل الدفع الالكترونية (الحديثة)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة الشلف، الجزائر، ٢٠٠٨ .

٤٩. عامر داودي وائل،" **الإعتماد المستندي كتقنية دفع وضمان للتجارة الدولية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الوكالة ٧٤٤ سكيكدة–**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠١٤.

٥٠. عبد الرحيم وهيبة، "**إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية –دراسة حالة الجزائر–** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦.

٥١. لوصيف عمار،"**إستراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٩.

٥٢. مغني سليمة، "**وسائل الدفع الالكترونية وانعكاسها على الوطن العربي والجزائر خاصة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص إدارة أعمال، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ٢٠١٤.

٥٣. واقد يوسف، "**النظام القانوني لدفع الالكتروني**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، تخصص قانون التعاون الدولي، جامعة مولودي معمري تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١١.

الملتقيات و المؤتمرات:

٥٤. آيت زيان كمال، آيت زيان حورية، "**الصيرفة الإلكترونية في الجزائر**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة وسائل الدفع، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر،٢٦-٢٠١١/٠٤/٢٧.

٥٥. الحبيب بن باير، محمد بن العزيز بن كاملة، "**مدخل لتطوير الأداء والفعالية المصرفية للبنوك الجزائرية**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة وسائل الدفع، جامعة وهران، ٢٦-٢٠٠١/٠٤/٢٧.

٥٦. الزين منصوري، "**وسائل وأنظمة الدفع والسداد الإلكتروني، عوامل الانتشار وشروط النجاح**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة وسائل الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر، ٢٦-٢٠١١/٠٤/٢٧.

٥٧. صالح إلياس،"**مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة**"، مداخلة في إطار الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائري، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر، بدون سنة للنشر.

٥٨. عباس بلفاطمي، "**المتطلبات اللازمة لإقامة وسائل الدفع الالكترونية على مستوى القطاع المصرفي**"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة، مخاطر وتقنيات الدفع، جامعة بجاية، المنعقد ب ٠٦-٠٧ جوان ٢٠٠٥.

٥٩. عبد الحميد برحومة، صورية بوطرفة، "**النقود الإلكترونية والأساليب البنكية الحديثة في الدفع والتسديد**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الإلكترونية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر، ٢٦-٢٠١١/٠٤/٢٧.

٦٠. عبد الغني ربوح، نور الدين غردة، "**تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والأفاق**"، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، منشورة بدون سنة.

٦١. مزريق عاشور، معموري صورية، مداخلة بعنوان: "**عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الالكترونية بالجزائر**"، جامعة حسيبة بن بولي، الشلف، منشورة بدون سنة.

٦٢. المصدر الداخلي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

٦٣. مفتاح صالح، فريدة معارفي، "**البنوك الالكترونية**"، منتدى موجه لإدارة الأعمال، بسكرة، الجزائر،٠٣/١٠/٢٠١٠.

٦٤. وهيبة عبد الرحيم، "**تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها**"، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي تمنراست، منشورة بدون سنة.

٦٥. يوسف مسعوداوي، جميلة سعيدي، "**وسائل الدفع الالكترونية**"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة،الجزائر، ٢٦ – ٢٧ /٠٤/٢٠١١.

٦٦. **الدوريات:**

٦٧. السعيد بريكة،"**تحديات وسائل الدفع الالكتروني–دراسة استطلاعية من وجهة الموظفين بالوكالات البنكية لولاية أم البواقي–**"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، ديسمبر ٢٠١٤.

٦٨. علي عبد الله شهين، "**نظم الدفع الكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها–دراسة تطبيقية على بنك فلسطين–**"،مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد ١٢، العدد ٠١، ٢٠١٠.

المواد و القوانين:

٦٩. المادة(٠٢) من قانون المعاملات الأردنية،رقم **٨٥** لسنة٢٠٠١.

٧٠. المادة (١١٣) من الأمر رقم **٩٠–١٠** المؤرخ بتاريخ ١٤ أفريل١٩٩٠، المتعلق بقانون النقد والقرض، بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية–العدد ١٦–الصادرة بتاريخ ١٨ أفريل١٩٩٠.

٧١. المادة (٨٩) من الامر **٩٠–١٠** المعلن بالنقد والقرض، بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في ١٤ أفريل ١٩٩٠.

٧٢. المادة (٦٩) من الأمر رقم **٠٣-١١** مؤرخ في أوت سنة ٢٠٠٣، المتعلق بقانون النقد والقرض، بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية – العدد ٥٢–الصادرة بتاريخ ٢٧أوت٢٠٠٣.

المراجع بالغة الأجنبية:

٧٣. Bonneau Thierry،**"Droit Bancaire"**, Edition Montchrestien, paris, ١٩٩٩.

٧٤. D'hoir Lau prêtre Catherine :**"Droit de crédit "**, Edition Eclipses, lion, ١٩٩٩.

٧٥. Articel ٢C, de la recommandation N°٩٧/٤٨٩/CE, de la commission européenne du ٣٠/٠٧/١٩٩٧, concernant les opération effectuées de paiement électronique, JOSE, N°L٢٠٨.

مواقع الأنترنت:

٧٦. www.law.uokufa.edu.iq/staff/nabel/nqwad.pdf,١٦/٠٢/٢٠١٧،١٢:٥٥.

٧٧. alyaseer.net/vb/show thread.php ?t=٤٩٠٤ .١٦/٠٢/٢٠١٧ ,٢٠:٢٥.

٧٨. www.islamonline.net,١٦/٠٢/٢٠١٧،٢٠:٤٨

٧٩. www.bna.dz,١٤/٠٣/٢٠١٧،١٥:٣٠.

٨٠. avotreecout@agb.dz, ١١/٠٤/٢٠١٧, ١٧ :٤٤.

٨١. www.ag-bank.com,١٨/٠٤/٢٠١٧،١٧:٣٠.

مقدمة

مقدمة

إن ظهور البنوك ساهم في تنظيم وتطوير اقتصاديات دول العالم، ويعود ذلك أساسا لكون النقود الوسيلة الأساسية التي يتمركز حولها عمل البنوك، فالنقود في حد ذاتها تعتبر أول وسيلة دفع استخدمت لتسهيل المبادلات والمعاملات المالية والتجارية.

ومع مرور الزمن ابتكرت البنوك وسائل دفع تعتمد بالدرجة الأولى على النقود، وبالدرجة الثانية على الورق فظهرت السفتجة التي تعتبر عنصر أساسي في التجارة، والسند لأمر والشيكات التي تعتبر أهم هذه الوسائل نظرا للاستعمال الكبير لها، ولكن التطور الاقتصادي الذي تعتمد عليه المبادلات التجارية كشف عن عيوب ونقائص لهذه الوسائل، لعل أبرزها ارتفاع تكاليف معالجتها، وبطئ في حركة دورانها فأصبحت هذه الوسائل التقليدية عبئا ثقيلا على البنوك.

من جهة أخرى فإن التطور السريع لعالم الالكترونيات أدى إلى ظهور شبكة الانترنت كوسيلة لنقل المعلومات والاتصال، والتي تمكنت في ظرف قياسي تحقيق ما عجزت عنه وسائل الاتصال التقليدية الأخرى، لا بالنظر إلى الفعالية فحسب، بل ومراعاة لجوانب عدة منها عنصري السرعة والتكلفة، فكانت البنوك سباقة لهذه التطورات من أجل تحديث نظام الدفع الذي كان بأمس الحاجة إلى ذلك، ونتج عن هذه العملية خلق وسائل دفع جديدة ألا وهي وسائل الدفع الحديثة، التي تمثل الصورة الالكترونية لوسائل الدفع التقليدية، والفرق الأساسي بينهما هو أن هذه الوسائل الجديدة كل العمليات فيها تسير إلكترونيا ولا وجود فيها للقطع النقدية، ولا الورقية، أو الحوالات.

وبالنسبة للجزائر يعتبر تحديث وعصرنة المعاملات المالية والمصرفية وطرق معالجة المعلومات، مجالا ذو أولوية بالنسبة لها في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال من جهة، ولاستكمال مسار الإصلاحات المصرفية، وإرساء أسس منظومة مصرفية تتميز بالحداثة والعصرنة لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات التي تشهدها البيئة المصرفية على المستوى العالمي من جهة أخرى.

ولمواكبة هذه التطورات أدركت الجزائر ضرورة الارتقاء بنظامها المصرفي، وبالتالي ضرورة تحديث نظام الدفع الذي لا يعاني فقط من تأخر في تطبيق وإدخال وسائل الدفع الالكترونية، بل وأيضا يعاني من مجتمع

يرفض التعامل بالوسائل الحديثة إلا قليلا، معطيا الأولوية للسيولة النقدية في تعاملاته، وبناء على ما تم ذكره سابقا ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

- **ما هو مصير وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة في البنوك الجزائرية؟**

وتقودنا هذه الإشكالية إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي سنحاول الإجابة عنها من خلال دراستنا للموضوع.

١. ما المقصود بوسائل الدفع التقليدية، وما هي أنواعها؟

٢. فيما تتمثل وسائل الدفع الحديثة؟

٣. هل لظهور وسائل الدفع الحديثة أثر على وسائل الدفع التقليدية في البنوك الجزائرية؟

٤. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الموظفين في الوكالتين البنكيتين نحو محاور الدراسة باختلاف المتغيرات الشخصية.

فرضيات البحث:

١. وسائل الدفع التقليدية عبارة عن كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن الأسلوب التقني المستعمل،كما تتمثل أنواعها في الشيكات، السند لأمر، السفتجة.

٢. وسائل الدفع الحديثة تمثل مجموعة من الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدرها البنوك والمؤسسات المالية كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات البنكية، والنقود الالكترونية، الشيكات الالكترونية.

٣. لظهور وسائل الدفع الحديثة أثر كبير على التعامل بوسائل الدفع التقليدية في البنوك الجزائرية.

٤. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الموظفين في الوكالتين البنكيتين نحو محاور الدراسة باختلاف المتغيرات الشخصية.

أهمية البحث:

تُستمد أهمية البحث من أهمية التطور التكنولوجي الحاصل الذي يعتبر دعامة للتطور الاقتصادي، فقد أصبح اليوم اختيار التقنيات والوسائل والأنظمة الحديثة ضرورة ملحة على البنوك من أجل تحقيق رضا العملاء، وكسب مركز تنافسي في السوق النقدية، وبالتالي زيادة عوائد وأرباح للبنوك.

كما تبرز أهمية الدراسة في الجانب التطبيقي، أي الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال ما ستتوصل إليه من نتائج إذا ما تم الأخذ بها من طرف موظفي الوكالتين البنكيتين، ضف إلى ذلك أن الميدان العلمي في السنوات الأخيرة زخر بدراسات عديدة عن وسائل الدفع الحديثة، لكن نلاحظ قلة الدراسات التطبيقية التي تناولت هذا الموضوع وخاصة في الجزائر.

أهداف البحث:

نهدف من هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. الإحاطة بالجانب النظري لماهية وسائل الدفع التقليدية ووسائل الدفع الحديثة.

٢. معرفة إلى أي مدى يتحدد مصير وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة بالنسبة للبنوك الجزائرية (الوكالتين البنكيتين AGB-BNA).

٣. تقديم توصيات يمكن من خلالها تفعيل استخدام وسائل الدفع الحديثة في البنوك الجزائرية.

منهج البحث المتبع:

من أجل دراسة إشكالية البحث، ومحاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة ودراسة صحة الفرضيات، سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة، وذلك من أجل الإلمام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، حيث يظهر المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى الطرح النظري لوسائل الدفع التقليدية والحديثة،

أما منهج دراسة حالة يظهر من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى الوكالتين البنكيتين والمتمثلتين في بنك الخليج الجزائر AGB- وكالة المدية، والبنك الوطني الجزائري BNA- وكالة قصر البخاري، وقد اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي في التحليل الإحصائي للبيانات، وذلك بالاعتماد على أسلوب الاستبيان لجمع المعلومات عن أراء الموظفين بخصوص مصير وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة من قبل هاته الوكالتين البنكيتين، باستخدام برمجية SPSS لتحليل هذه الآراء.

حدود البحث:

بهدف الوصول إلى استنتاجات أكثر دقة وموضوعية، يتم وضع حدود للإشكالية المطروحة مع ضبط الإطار الذي تتم فيه دراسة الموضوع من تساؤلات وفرضيات، ولتحقيق ذلك يتم إنجاز البحث ضمن الحدود التالية:

- **الحدود النظرية:**

سيركز الموضوع على وسائل الدفع الحديثة ووسائل الدفع التقليدية.

- **الحدود المكانية:**

سنركز في دراستنا على واقع وسائل الدفع الحديثة ووسائل الدفع التقليدية على مستوى الوكالتين البنكيتين: بنك الخليج الجزائر AGB- وكالة المدية، والبنك الوطني الجزائري BNA- وكالة قصر البخاري.

- **الحدود الزمانية:**

امتدت دراستنا لهذا الموضوع من سنة ٢٠١٦ إلى غاية ٢٠١٧.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع دوافع وأسباب اختيار الموضوع إلى اعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية والتي تتمثل فيما يلي:

١. كون الموضوع يدخل ضمن الاختصاص.

٢. استمرارية ظهور الابتكارات المتعلقة بأنظمة الدفع.

٣. محاولة معرفة الدور الفعال الذي تلعبه التكنولوجيا الحديثة، ووسائل الدفع الحديثة، وكيف يمكن لهذه الأخيرة أن تحدد مصير الوسائل التقليدية للدفع في ما يخص نشاط البنوك.

صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في عملية البحث نذكر مايلي:

١. عدم توفر مراجع متخصصة و المرتبطة مباشرة بموضوع دراستنا.

٢. صعوبة الحصول على بعض المعطيات و البيانات حول الوكالتين البنكيتين محل الدراسة.

٣. عدم وجود الاهتمام الكافي من طرف بعض موظفي البنوك، وعدم إرجاع عدد من الاستبيانات المقدمة لهم.

الدراسات السابقة:

لم نجد دراسات مطابقة لدراستنا، لكن هناك دراسات لها صلة بموضوع دراستنا نذكر منها ما يلي:

١. دراسة (شعبور سمية، مرابطي مصباح، ٢٠١٦) بعنوان: وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر–واقع وتحديات–"دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية تبسة".

هدفت الدراسة إلى الوقوف على التحديات المتعلقة ببيئة العمل المصرفي الإلكتروني، وكذا طبيعة نظم الرقابة المصرفية على وسائل الدفع الإلكترونية ومدى ملائمتها للتطورات التقنية، ولأجل ذلك استخدمت الدراسة التحليل الإحصائي لجمع البيانات وذلك بالاعتماد على أسلوب الاستبيان لجمع المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى أن وسائل الدفع الالكترونية لم تكن الحل المثالي للمشاكل المطروحة من الوسائل التقليدية، وعلى هذا الأساس أوصت الدراسة في الأخير أن على البنوك إيجاد سبيل لتخفيض المخاطر عن العمل المصرفي الالكتروني.

٢. دراسة (بلحبيب إلهام، ٢٠١٦) بعنوان: وسائل الدفع الالكترونية ودورها في تحسين أداء البنوك "دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA –ورقلة–".

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه وسائل الدفع والمتمثل في كونه مؤشر مهم على وضعية وقوة الاقتصاد، إضافة إلى محاولة معرفة مدى استجابة الجمهور الجزائري للتطورات الحاصلة في مجال نظام الدفع، ولأجل ذلك استخدمت الدراسة الملاحظة، والمقابلة الشخصية، والتحليل الإحصائي لجمع البيانات وذلك بالاعتماد على أسلوب الاستبيان لجمع المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى أن وسائل الدفع الالكترونية تقدم فوائد عديدة للاقتصاد من سرعة، وأمان وتطور، وكذا نقص الإطارات المكونة لاستخدام التكنولوجيات ووسائلها الحديثة، وعلى هذا الأساس أوصت الدراسة بإجراء العديد من الدراسات، والاستشارات من أجل تحديث نظام الدفع، والإطلاع على المشاكل المحتملة الحدوث، ومناقشة كيفية إيجاد الحلول لها.

٣. دراسة (سلطاني خديجة، ٢٠١٣) بعنوان: إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الالكترونية "دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR- بوكالة بسكرة-".

هدفت الدراسة إلى محاولة معرفة الدور الكبير لأنظمة الدفع الإلكتروني ومساهمتها في زيادة فعالية وأنشطة البنوك، بالإضافة إلى التعرف على واقع ممارسة الوسائل الإلكترونية واستعمالها في النظام البنكي الجزائري، مع توضيح الأثر الإيجابي والسلبي الناتج عن استخدام الأنظمة الإلكترونية، ولأجل ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المتمثل في دراسة الجانب العملي لوسائل الدفع، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن التجارة الإلكترونية دعت إلى ضرورة تطور النظام المصرفي وبالتالي ظهور وتطور وسائل الدفع الإلكترونية، بالإضافة إلى أن ثروة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحدثت قفزة في الحياة الاجتماعية أدت إلى ظهور اقتصاد جديد، وهو اقتصاد المعرفة، وعلى هذا الأساس أوصت الدراسة بضرورة مسايرة التطورات التكنولوجية الحاصلة، مع العمل على تدعيم وتحديث الخدمات البنكية الإلكترونية، ووسائل الدفع، وبما أن الدفع الإلكتروني مرتبط بالتجارة الإلكترونية فقد أوصت الدراسة بوضع قانون ينظم هذا النوع من التجارة.

تبين من الدراسات السابقة أن كل من دراسة سماح شعبور، وبلحبيب إلهام ركزت على الجانب التطبيقي، أما دراسة سلطاني خديجة فركزت على الجانب النظري بما يتعلق بوسائل الدفع التقليدية والحديثة،

أما ما يميز دراستنا تناولها لواقع التعامل بوسائل الدفع التقليدية والحديثة في كل من الوكالتين البنكيتين، مع إبراز مدى تأثير ظهور وسائل الدفع الحديثة على وسائل الدفع التقليدية.

هيكل البحث:

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة، فإن البحث تضمن إضافة إلى المقدمة العامة، ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، فاستهل الفصل الأول **بنظرة عامة حول وسائل الدفع التقليدية**، وذلك من خلال ثلاثة مباحث رئيسية، أين سنتطرق في المبحث الأول إلى **ماهية وسائل الدفع التقليدية والتطور التاريخي**، بينما سنهتم في المبحث الثاني **بأشكال وسائل الدفع التقليدية**، أما في المبحث الثالث فسنتناول **العوامل المؤدية إلى تطور وسائل الدفع**.

أما الفصل الثاني فسنتناول **السياق النظري لوسائل الدفع الحديثة**، وذلك من خلال ثلاث مباحث رئيسية، أين سنتحدث في المبحث الأول إلى **عموميات حول وسائل الدفع الحديثة**، بينما سنتعرض في المبحث الثاني **لأنواع وسائل الدفع الحديثة**، أما في المبحث الثالث فارتأينا إلى **كيفية حماية وسائل الدفع الحديثة من المخاطر المترتبة عنها**.

وسنركز في الفصل الثالث على **مصير وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة في الجزائر (دراسة حالة)**، وذلك من خلال ثلاث مباحث رئيسية، أين سنتناول في الأول منها **تقديم عام لبنك الوطني الجزائري BNA**، بينما سنهتم في المبحث الثاني **بتقديم بنك الخليج الجزائر AGB**، أما في المبحث الثالث سنتطرق إلى **التعريف بالدراسة الميدانية**.

وفي الأخير تم الخروج بالخاتمة وتتضمن اختبار صحة الفرضيات، وأهم النتائج المتوصل إليها، وعلى إثرها تم وضع مجموعة من الاقتراحات التي نراها مناسبة، إضافة إلى ذلك ومن أجل المواصلة في هذا الموضوع تم وضع أفاق للدراسة.

مستخلص

هدفت دراستنا إلى معرفة واقع ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة في الجزائر، خاصة وأنه أصبحت وسائل الدفع التقليدية غير فعالة في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعاملات، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي جعل البنوك في مختلف دول العالم تدرك بأن تطوير وتحديث وسائل الدفع أصبح من بين أهم أولوياتها.

بالتطبيق على الوكالتين البنكيتين BNA، AGB وذلك بالاعتماد على بيانات الاستبيان التي تعبر عن آراء عينة يقدر حجمها ٣٤ موظف في الوكالات البنكية، وتمت معالجة تلك البيانات باستخدام برمجية "SPSS" واستعمال أدوات التحليل الإحصائي. تم التوصل إلى أن الوكالات البنكية محل الدراسة تقر بأن نسبة استخدام وسائل الدفع الحديثة أكبر منها في التقليدية، ولكن هذا لا يلغي نهائيا التعامل بوسائل الدفع التقليدية وإنما اعتبروها حافزا لتطوير هذه الأخيرة.و على ضوء النتيجة المتوصل إليها نقترح ما يلي:

- الارتقاء بالعنصر البشري وذلك بتدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم البنكية.
- توضيح البيئة التشريعية والقانونية المتعلقة بتنظيم نظام الدفع الإلكتروني، وذلك بسن القوانين العقابية التي تخص الجرائم المرتكبة في حق وسائل الدفع الإلكترونية وتنفيذها.

الكلمات المفتاحية: وسائل الدفع التقليدية، وسائل الدفع الحديثة، BNA، AGB.

Abstract :

Our study aimed to know the reality and the future of the traditional means of payment in light of the modern means of payment in Algeria, especially since the traditional payment methods are ineffective in an era that requires speed in processing transactions, especially in light of the technological development that made banks in different countries of the world realize that the development and modernization Payment methods have become among their top priorities.

(BNA and AGB), based on questionnaire data reflecting the views of a sample of ٣٤ employees in banking agencies. These data were processed using SPSS software and the use of statistical analysis tools. It has been concluded that the banking agencies under study recognize that the use of modern means of payment is greater than in the traditional ones, but this does not completely eliminate the traditional payment methods, but rather as a catalyst for the development of the latter.

-Upgrading the human element by training banking frameworks on the use of the latest banking systems.

-Clarifying the legislative and legal environment related to the regulation of the electronic payment system by enacting and implementing penal laws relating to crimes committed against electronic means of payment.

Keywords: traditional payment methods, modern payment methods, BNA, AGB.